

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي مهند أوال حاج \_ البويرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم تجارية.

**الموضوع:**

**تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية  
والإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة من  
2014 - 2001**

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية  
تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين:  
- حمزة مریم  
- حجار لبني  
تحت إشراف الدكتور

لجنة المناقشة:

أ. بصيري محفوظ ..... رئيسا  
د. عوينان عبد القادر ..... مشرفا  
د. حميدي عبد الرزاق ..... مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

# الشکر و تقدیر

\*\* ولكن شكرتم لأزيدنكم

نشكر الله و نحمده حمداً كثيراً على ما منحنا من نعمة التي لا تحصى. كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ العظيم  
المشرف: عوينان عبد القادر لقبوله الإشراف وحرصه على أن يكون هذا العمل في أحسن صورة من خلال  
توجيهاته القيمة وتصحيفاته الدقيقة. مما سمح لنا بتجنب الكثير من الأخطاء.  
كما لا أنسى أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشته هذه المذكرة

مريم و لبني

# إهداء

بعد السجود لله شكرنا على توفيقه في إتمام هذا العمل، اهدي ثمرة جهدي إلى منارة العلم سيد الخلق إلى رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى رمز الحبة والعطاء إلى قمة التضحية والوفاء إلى الشمعة الباكرة حبا وحنانا، إلى ماسحة الدموع والأحزان إلى ربيع الحياة وقارب النجاة، إلى من الجنة تحت أقدامها، إلى التي ربتي ورعنني بالصلوات والدعوات: إلى أمي أدامها الله لنا.

إلى من احمل اسمه بكل فخر، إلى من ربي وسهر، الذي كد وتعب من أجل أن أتعلم واتتحمل عبئ الحياة، الذي طعم عقلي بالعلم وأهداي الحرية ومنحني الثقة في بحر العلم إلى أبي "دمت لي خيرا اسموا واعلوا به".

إلى من حملوا فصيلة دمي وقاسموني حلاوة الحياة إليكم يا أحلى كنوزي : عادل ، فارس ، خديجة و أين دودو ، و كتكوتة شيماء

إلى زوجة أخي  
كما لأنسي برابع العائلة صهيب و ميليا و جهاد  
إلى جدتي

إلى شقيقات العزيزات و الصديقات الحميات و ونساتي في الحياة إلى، صبرينة عيشون وفاطمة وأسماء و إيمان  
إلى بئر أسراي وأنسية وحدتي في أوقات الصعبه لبني  
و إلى كل من بث في نفسينا حافراً للصبر و المثابرة  
من قريب أو من بعيد بداعه أو بالكلمة الطيبة

# إِلَهَاهُمْ

لَكَ يَا خَالقِي وَيَا رَازِقِي أَهْدِي ثَرَةً كُنْتَ أَنْتَ السَّبْبُ الْأَوَّلُ فِي جَنِيْهَا فَاللَّهُمَّ إِقْبَلَ الْعَمَلُ مَعَ قَلْتَهُ وَ  
الْجَهْدُ مَعَ ضَالْتَهُ وَالسَّعْيُ مَعَ شَوَّابِهِ عَزْ جَاهْكَ وَجَلْ ثَنَاؤُكَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ .

لَكَ يَا حَبِيبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ عَمْلِي الْمُتَوَاضِعُ، وَلَكَ مِنِّي سَلامٌ عَلَى رِيشِ الْحَمَامِ يَا كُلِّ الْمَرَامِ، إِلَيْكَ يَا  
صَاحِبِ الشَّفَاعَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

إِلَى مَنْ قَالَ فِيهِمَا اللَّهُ تَعَالَى وَ"بِالْوَالِدِينِ إِحْسَانًا" إِلَى الشَّمْعَةِ الَّتِي تَحْرُقُ لِتُضْيِئَ لَنَا الْحَيَاةَ،  
صَاحِبَةِ النَّسَمَاتِ الْمَلَائِكَةِ وَالْقَلْبِ الْكَبِيرِ أَمِيْ ، أَمِيْ الْحَبِيبَةِ فَلِيَحْفَظْكَ اللَّهُ رَبُّ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ .

إِلَيْكَ يَا مَنْ بَنِيتَ صُورًا مِنَ الْأَمَانِ حَوْلِي يَامِنَ قَادِنِي بِخَطْوَاتِ ثَابِتَةٍ وَبِصَمْتِ أَنَامِلِهِ عَلَى نَفْسِي  
أَصْدَقُ الْمَعْنَى، إِلَى مَنْ أَغْطَسَ زَهْرَةَ عُمْرِهِ فِي لَهْبِ الشَّقَاءِ لَأَتَرْغَبُ فِي رَوْضَةِ الْعِلْمِ الْفَيَحَاءِ، لَمْ يَذْخُرْ  
جَهْدًا وَلَا دَرْهَمًا فِي سَبِيلِ تَعْلِمِي إِلَيْكَ أَمِيْ الْغَالِي حَفْظُكَ اللَّهُ وَأَطَالَ فِي عُمْرِكَ .

إِلَى مَنْ عَشْتَ وَتَرَبَّيْتَ مَعَهُمْ إِلَيْكُمْ يَا أَغْلَى كَنُوزِي إِلَيْكَ يَا أَخِي الْكَبِيرِ الْغَالِي بَدْرِ، إِلَى أَمِيرِي  
نَجَلاءِ وَإِلَى بَلْسَمِ جَرْوِيِّي أَخِي ضِيَاءِ الدِّينِ.

إِلَى عَائِلَتِي الْكَبِيرَةِ، كُلِّ عَائِلَةِ حَجَارٍ وَعَائِلَةِ بَرْنُو وَخَاصَّةِ الْكَتْكُوتَةِ الصَّغِيرَةِ "إِيلِينَا"  
إِلَى رَفِيقِي الْعَزِيزَةِ نَجْوَى وَابْنَةِ عَمِّي يَا سَمِينَ وَابْنَةِ خَالِتِي صَارَةَ وَإِنْهَا إِيَادَ  
إِلَى رَفِيقَاتِي مَشْوَارِي الْدَّرَاسِيِّ وَصَدِيقَاتِي: نَصِيرَةَ ، أَسْمَاءَ ، فَاطِمَةَ ، إِلَهَامَ .

وَإِلَى صَدِيقِي الَّتِي قَاسَمْتَنِي مَعانِيَ الْمَذَكُورَةِ وَأَئِيسَةَ وَحدَتِي وَمَرْشِدِي وَالَّتِي بِدُونِهَا لَا تَكْتمِلُ فَرْحَتِي  
بِمَذَكُورَتِنَا "مَرِيمَ" .

وَإِلَى كُلِّ أَسَاتِذَتِي ابْتِدَاءً مِنَ الْطُّورِ الْابْتِدَائِيِّ إِلَى الْطُّورِ الْجَامِعِيِّ  
وَإِلَى كُلِّ مَنْ حَمَلَ لِي ذَرَّةً وَمَحْبَّةً فِي قَلْبِهِ

إِلَيْكَ عَزِيزِيَ الْقَارِئِ

لَبْنَى

# الفهرس

## فهرس

I.	.....	شكر.....
II.	.....	إهداء.....
III.	.....	فهرس .....
IV.	.....	قائمة الجداول.....
V.	.....	قائمة الأشكال.....
أ/ج	.....	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: التحليل الاقتصادي لسوق العمل و سياسة التشغيل</b>		
02	.....	تمهيد.....
03	.....	<b>المبحث الأول: التحليل الكلاسيكي لسوق العمل</b> ....
03	.....	المطلب الأول: العمل عند الكلاسيك .....
08	.....	المطلب الثاني: التحليل الكنزي .....
11	.....	المطلب الثالث: المدارس الحديثة للاقتصاد الكلي ونظريتها .....
13	.....	<b>المبحث الثاني: مفاهيم حول سياسة التشغيل</b> .....
13	.....	المطلب الأول: ما هي سياسة التشغيل .....
17	.....	المطلب الثاني: أهداف سياسة التشغيل .....
18	.....	المطلب الثالث: مبادئ ومحددات سياسة التشغيل .....
19	.....	<b>المبحث الثالث: مفاهيم حول البطالة</b> .....
19	.....	المطلب الأول: تعريف البطالة .....
20	.....	المطلب الثاني: أنواع البطالة وطرق قياسها .....
24	.....	المطلب الثالث: أسباب البطالة .....
26	.....	المطلب الرابع: آثار البطالة .....
28	.....	<b>خلاصة الفصل</b> .....

## **الفصل الثاني: برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2001-2014**

30	.....	تمهيد.....
31	.....	<b>المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004</b>
31	.....	المطلب الأول: دوافع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .....
34	.....	المطلب الثاني: أهداف و خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .....
36	.....	المطلب الثالث: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .....
45	.....	<b>المبحث الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009</b>
45	.....	المطلب الأول: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .....
46	.....	المطلب الثاني: أهداف و خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .....
49	.....	المطلب الثالث: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .....
55	.....	<b>المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب و المضاب العليا</b> .....
55	.....	المطلب الأول: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب .....
57	.....	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لتنمية المضاب العليا .....
58	.....	<b>المبحث الرابع: البرنامج الخماسي 2010-2014</b> .....
58	.....	المطلب الأول : مضمون البرنامج الخماسي.....
61	.....	المطلب الثاني: أهداف البرنامج الخماسي .....
62	.....	<b>خلاصة الفصل:</b> .....

## **الفصل الثالث: تقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والإنشاش الاقتصادي 2001- 2014**

64	.....	تمهيد .....
65	.....	<b>المبحث الأول: وضعية سوق العمل في الجزائر.....</b>
65	.....	المطلب الأول: تطور سياسة التشغيل في الجزائر.....
69	.....	المطلب الثاني: هيكلة القوة العاملة وتطورها في الجزائر.....
73	.....	المطلب الثالث: تجزئة سوق العمل وأسباب البطالة في الجزائر.....
76	.....	<b>المبحث الثاني: واقع سياسات التشغيل في الجزائر.....</b>
76	.....	المطلب الأول: الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل في الجزائر.....
77	.....	المطلب الثاني: آليات التشغيل في الجزائر.....
82	.....	المطلب الثالث: معوقات سياسة التشغيل في الجزائر.....

84	المبحث الثالث: سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة من 2001-2014 .....
84	المطلب الأول: برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر وانعكاساتها على وضعية التشغيل .....
92	المطلب الثاني: آفاق التشغيل و الحلول المقترحة لمحاربة البطالة في الجزائر .....
93	المطلب الثالث: نتائج سياسات التشغيل في الجزائر .....
95	خلاصة الفصل .....
100	خاتمة عامة .....
106	قائمة المراجع .....

# قائمة الأشكال



## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
05	دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك	01
06	منحنى الطلب على العمل بالنسبة للأجرة الحقيقة	02
06	منحنى عرض العمالة بالنسبة للأجرة الحقيقة عند الكلاسيك	03
07	المستوى التوازي للعمالة ( عند الكلاسيك )	04
09	العرض الكلي في النظرية الكنزية	05
10	منحنى فليبس علاقة التغير الأجور النقدية و البطالة	06
38	توزيع الغلاف المالي لبرنامج في الفترة ( 2001- 2004 )	07
51	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	08
69	تطور نسب البطالة حسب تسلسل السنوات	09
70	نسبة النشاط الاقتصادي و معدل التشغيل حسب الجنس و المؤهل العلمي	10

# قائمة الجداول

## فهرس المحتوى

الصفحة	العنوان	الرقم
31	مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2000	01
36	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	02
37	مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات	03
39	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	04
40	مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	05
41	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	06
41	مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية	07
42	مجالات برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية	08
43	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	09
45	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو	10
50	البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009	11
50	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	12
52	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآء الأساسية	13
59	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و المبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية	14
67	تطور معدل البطالة في الجزائر	15
68	تطور نسبة الشغل في الجزائر	16
71	توزيع الفعالة النشطة حسب المنطقة و الجنس من 2003-2013	17
72	توزيع الفعالة النشطة ونسبة النشاط الاقتصادي	18
78	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر ANGEM	19
81	المشاريع التي تم تمويلها من طرف صندوق الزكاة عبر الوطن خلال الفترة (2004-2009)	20
86	مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة من 2001-2003	21
88	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	22

# مقدمة عامة

حظي سوق العمل باهتمام كبير من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي، كما تعمقت الدراسات والأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق (محاولة التخفيض من البطالة) والذي يعتبر حالة عرضية حسب النظريات الاقتصادية .

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر التي لها انعكاسات كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على جميع الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، وخاصة على النمو الاقتصادي فتح أفاق حقيقة للشغل، وعليه أن معظم سياسات الدول من إجراءات وبرامج للتخفيف من حدة البطالة تهدف إلى الدفع بعجلة التنمية قدما.

لقد ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها واحتلت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ و العصور وامتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية و إلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفصير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح البديل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية الكبرى، التي باتت تحدد استقرار الكثير من الدول وتتفق جل هذه الآراء تقريبا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء تقريرا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الإيجابي ومدى النمو الذي تتحققه إذ أن ذلك يعتبر بمثابة المنشط المسرع للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المنتجة والمولدة لفرص العمل.

تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة، وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، إذ أن التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة، ولذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي من جهة تحليل احتياجات سوق العمل، أي جانب العرض، ومن جهة ثانية تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها وهو ما يمثل جانب الطلب.

إن الجزائر، كغيرها من دول العالم ما زالت تعاني من مشكلة البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، إذ تراجعت معدلات النمو و تفاقمت الأوضاع الاقتصادية و المالية خصوصا بالانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لاختلال أسعار البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار، ما أدى إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على إختلالات المالية الداخلية و الخارجية.

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرين سنة الأولى للسلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة، مع ما يرافق ذلك من آفات وضعف اجتماعية قد تحدد الاستقرار الاجتماعي ، فضلا عن ما ينتج عن البطالة من هدر للطاقات و هروب للكفاءات و تراجع في النمو الاقتصادي.

وفي ظل التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري وكذا سوق العمل تدخلت الحكومة الجزائرية في هذا السوق من خلال تسطير سياسة تنمية ترجمت من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014 و التي تشكل في جملها سياسات لدعم التشغيل.

#### إشكالية البحث :

تكمن الإشكالية الأساسية لهذا التقرير في إيجاد جواب مهم للسؤال التالي :

- ما مدى تأثير برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي على سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2014-2001) ؟

و التي يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي السياسة المنتهجة من طرف الدولة في مجال التشغيل لمعالجة مشكل البطالة ؟
- ما مدى فعالية البرامج التنموية التي اتخذتها الجزائر للحد من البطالة ؟
- إلى أي مدى ساهمت سياسات التشغيل من الحكومة في خلق مناصب عمل و التخفيف من نسب البطالة ؟

#### الفرضيات:

يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي :

- السياسة المنتهجة من طرف الدولة في مجال التشغيل تقوم أساسا على إنشاء و تمويل أجهزة التشغيل .
- للبرامج التنموية أثر على مستوى التشغيل و البطالة.
- تعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر ، ولهذه الأخيرة دور فعال وكبير في التخفيف من حدة البطالة.

#### أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية إلا وهي البطالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسلط الضوء على سوق العمل لما له من تأثير على العملية الإنتاجية، و التعریج على مدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحل معضلة البطالة من خلال الإصلاحات و البرامج المعتمدة.

#### أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تشخيص وضعية التشغيل في الجزائر .
- معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل في الجزائر .
- محاولة معرفة آليات مكافحة البطالة و الوقوف على واقع و أفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة.

## حدود البحث:

تمثل حدود هذه الدراسة في أنها خاصة بدراسة الجانب الاقتصادي للجزائر من ناحية المستوى ، أما فيما يخص الزمان فقد نعتمد على أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل خلال فترة 2001-2014 ، تم اختيارنا لهذه الفترة على أساس تطورات معدلات البطالة في هذه الفترة .

## المنهج المتبّع:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بسوق العمل والبطالة، وأيضا إلى دراسة الإصلاحات الاقتصادية وتحليل انعكاساتها على التشغيل في الجزائر ، ومساهمتها في تعديل سوق العمل و التقليل من حدة البطالة .

## الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة فهي متعددة تدرس موضوع البطالة من عدة نواحي، ولكن سنذكر أهّمها و التي تحاول معالجة مشكل البطالة و التشغيل في الجزائر:

- مذكرة ماجستير للباحث شلالي فارس بعنوان دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال (2001-2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009 .

حيث وضع الإشكالية التالية: على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل في الجزائر حتى تمكنت من انخفاض معدل البطالة خلال الفترة 2004-2001 وهل بإمكانها بناء نماذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف إلى إيجاد عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشاؤها مستقبلا على حسب الإمكانيات المالية المتوفرة للفترة 2005-2009؟ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن وضعية سوق العمل مغلقة ولقد تأثرت بفعل الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة؟
  - إن الترتيبات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكل البطالة ركزت بشكل رئيس على سياسة أجهزة التشغيل.
- فقد توصل الباحث إلى أن سياسات التشغيل ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدلات البطالة وذلك بسبب الإنماء المكثف لمناصب الشغل خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي .

- مذكرة ماجستير لـ أحmine شفير بعنوان : الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر" .  
جامعة الجزائر 2000-2001 .

حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى التدقيق في العديد من المفاهيم كالإصلاحات و اقتصاد السوق لمعرفة المراد منها، واكتشاف ما تخفيه ولذا فإن الإشكال المطروح في الدراسة هو هل أن بدخولنا لاقتصاد السوق سنقضي على التخلف

ونصبح بذلك متطورا ؟ تناولت الدراسة أساسا مختلف البرامج التي تبنتها الهيئات الاقتصادية الدولية في البلدان النامية وتوصل إلى فكرة أن الإجراءات المطبقة جعلت من اقتصadiات هذه البلدان كخزان لليد العاملة الرخيصة، كما أدت إلى تحطيم الإنتاج المحلي . أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فعرفت هذه الدول :

- انخفاض في القدرة الشرائية بسبب "رفع دعم الأسعار و انتفاض النقابات.
- تجميد في التشغيل بسبب الضغط على الميزانية العمومية.
- تراجع في الجانب التعليمي و الصحي.

الدراسة هذه قد ركزت على الإصلاحات وما نتج عنها من سلبيات في جانب التشغيل مع التطرق إلى حالة الجزائر في القسم الأخير من الدراسة، في حين أن دراستنا سنركز عكس ذلك على سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر مع التطرق إلى ما تبنته من إصلاحات اقتصادية وهو ما يمثل تقاطع و تكامل للدراسة السالفة الذكر مع التوسيع و التعمق أكثر لحالة الجزائر.

• مذكرة ماجستير لـ عياش بولحمة بعنوان دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004 جامعة الجزائر "3".

حيث وضع الإشكالية التالية: هل حققت برامج التنمية الاقتصادية المدرجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد في الفترة ما بين 2001 و 2004، الأهداف التي بني على أساسها هذا البرنامج ؟ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن البرامج التنموية تعتبر أداة فعالة في يد السلطات العمومية من أجل تحسين مختلف استراتيجيات التنمية المعتمدة؛
- إن مبادرات السلطات العمومية في إنعاش اقتصاد أي بلد كان، من خلال إعداد وتسجيل البرامج التنموية على اختلاف أنواعها وتنفيذها، يعتبر ضروري وفعال في نفس الوقت، وهذا نظرا لقدرة السلطات العمومية على تحمل الأعباء الناتجة عن تطبيق هذه البرامج ومواجهة صعوبات للإنجاز و التمويل .

• رسالة دكتوراه لـ قصاب سعدية بعنوان احتلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990-2004)، جامعة الجزائر 2005-2006.

ولقد ركزت الباحثة في هذه الدراسة على احتلال سوق العمل بالجزائر، ورغم أنها حصرت الدراسة بين سنة 1990 - 2004 وهي الفترة التي عرفت إصلاحات اقتصادية كان لها وقع كبير على سياسة التشغيل، نجد أن الباحثة وسعت من دراستها حيث استعانت بفترة سابقة 1989-1970 والتي سمتها بفترة المشاريع الكبيرة وكان ذلك بقصد إظهار التباين في سياسة التشغيل بسبب الإصلاحات المفروضة. اعتمدت الدراسة على معالجة متغيرات هامة كالبطالة، الأجور، الاقتصاد غير الرسمي وحاولت من خلال الدراسة :

- التعرف على أزمة البطالة في الجزائر هل هي أزمة عرض أم طلب؟

-تأثير تراجع الأجر على العمل؛

-هل أن السوق غير الرسمي يساهم في القضاء على البطالة أم هو محطم للاقتصاد.

ولقد أكدت هذه الدراسة عدم ملائمة نظام الأجر وعدم مواكبته للتطورات التي لحقت بسوق العمل في الجزائر، كما أن انخفاض الأجور الحقيقة أحد الأسباب المباشرة في تغيير ذهنية طالبي العمل لأول مرة واستعداد المشغلين منذ مدة للانتقال من فئة الأجراء إلى العمل الحر.

#### صعوبات البحث :

- تباين البيانات والإحصاءات واختلافها من مصدر لأخر .
- عدم توفر نتائج دقيقة خاصة بوضعية سوق العمل، وخاصة تلك المتعلقة بتطورات العرض والطلب على العمل خلال فترة الدراسة .

#### أقسام البحث :

- طبقا للإشكالية العامة للبحث، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :
- تناول في الفصل الأول من هذه الدراسة التحليل الكلاسيكي لسوق العمل هذا من خلال المبحث الأول، أما الثاني فقد يتم التطرق إلى مفاهيم حول سياسة التشغيل ويتم تحصيص المبحث الثالث لدراسة مفهوم البطالة و التطرق إلى مختلف أنواعها.
  - أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه مختلف البرامج التنموية حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث تمثل الأول في البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، أما المبحث الثاني فقد خصص لبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، أما المبحث الثالث فقد درسنا البرنامج التكميلي لدعم النمو للهضاب العليا ومنطقة الجنوب، وتناول في المبحث الأخير المخطط الخماسي (2010-2014).
  - بينما في الفصل الثالث فقد تطرقنا إلى وضعية سوق العمل في الجزائر وهيكلة العمالة وأسباب البطالة هذا في المبحث الأول، بينما سيتناول في المبحث الثاني إلى واقع سياسات التشغيل في الجزائر، أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه إلى كيفية تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2014).

# الفصل الأول

التحليل الاقتصادي لسوق العمل وسياسة التشغيل

## تمهيد

كان سوق العمل محل اهتمام مختلف المنظرين الاقتصاديين، قصد فهم آليات عمله ومن ثم تحقيق استغلال أمثل للموارد البشرية، باعتبارها عامل إنتاج أساسي، سواء تعلق الأمر بفهم طريقة عمل هذا السوق أو بفهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الإختلالات فيه معتمدين في ذلك على أراء و أفكار مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية، حيث قمنا في البداية بطرح الفكر التقليدي لسوق العمل ممثلاً في آراء وأفكار الكلاسيك الجدد فيما يتعلق بالآلية سير سوق العمل كما قمنا أيضاً بعرض الطرóحات الكثيرة في هذا المجال باعتبارها تمثل الشق الثاني للطرح التقليدي، وحاولنا توضيح أهم نقاط الاختلاف بين أفكار هاتين المدرستين فيما يتعلق بيكانيزم سوق العمل.

إن البحث في موضوع سياسة التشغيل والبطالة أخذ أهمية بالغة حتى أصبح موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح أمام صانعي القرار و المؤسسات والهيئات الدولية والمفكرين والباحثين، وذلك بالنظر إلى خطورة ظاهرة البطالة التي أصبحت تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها مختلف البلدان المتقدمة منها والنامية خاصة.

فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، فالهدف من أي نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية المادية للإنسان ومن هذا المنطلق تحظى قضايا التشغيل باهتمام كبير من قبل الحكومات.

لهذا سيتمحور نقاش هذا الفصل على:

**المبحث الأول: التحليل الكلاسيكي لسوق العمل**

**المبحث الثاني: مفاهيم حول سياسة التشغيل**

**المبحث الثالث: مفاهيم حول البطالة**

## المبحث الأول: التحليل الكلاسيكي لسوق العمل

لقد كان الفضل للاقتصاديين الكلاسيكين في فسح المجال للمدارس اللاحقة للاهتمام بجانب البطالة ولعل اهتمام الكلاسيك بالبعد الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية، هو الذي يفسر لنا لماذا لقيت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم، باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ومايميز هذه المدرسة في تحليل سوق العمل نجد:<sup>1</sup>

- الكلاسيكيون اعتمدوا في تحليلهم على الأجل الطويل؛
- يرون أن التوازن بين عرض العمل وطلب عليه يتم بشكل تلقائي، وعنده يحدث التشغيل الكامل.

### المطلب الأول: العمل عند الكلاسيك

لم يتوقف دور الكلاسيك في تحليل سوق العمل والبحث عن الآليات التي تمكن من تحقيق التوازن بين العرض والطلب والذي يتحدد حسب اعتقادهم عند تحقيق ما يعرف بالتشغيل الكامل، بل قاموا بتحديد عوامل الإنتاج، والتي تعتبر العمل أحد عناصرها الأساسية، ولذا حظي العمل بتحليل ودراسة خاصة ويمكن تصنيفها على النحو التالي:<sup>2</sup>

#### أولاً: العمل المنتج وغير المنتج عند آدم سميث

يرى آدم سميث أن العمل المنتج هو ذلك الجهد الذي يزيد في قيمة الشيء الذي ينفذ عليه فهو بذلك يحقق قيمة مضافة أما العمل غير المنتج فهو كل عمل لا ينتج شيئاً ملمساً، واعتبر آدم سميث أن الناتج السنوي في أوروبا يكون أكبر كلما تم تحنيب الإنفاق على الحروب فهي بالنسبة له نفقات غير منتجة، كما أن رفع الناتج السنوي يمكن تحقيقه عن طريق:

- رفع عدد العمال المنتجين وهم في نظرة عمال الصناعة؛
- رفع ما أسماه القدرة أو القوة الإنتاجية للعمال، والذي يتم حسب عدد الآلات المستخدمة وفعالية تقسيم العمل وتحقيق بذلك إنتاجية العمل.

#### ثانياً: العمل المنتج وغير المنتج عند ماركس

يرى ماركس أن المدف من العملية الإنتاجية هو تحقيق فائض القيمة، وبذلك فهو يرى أن العمل المنتج هو العمل الذي يتم استهلاكه في العملية الإنتاجية قصد تثمين رأس المال. فهو إذن أي العمل متضمناً في المنتج أو السلعة أما

<sup>1</sup> رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية)، عالم المعرفة، الكويت، 1998 ، ص 145.

<sup>2</sup> عبد الرحمن فار الذهب، دروس في الاقتصاد السياسي، جامعة وهران، 1992-1993 ، ص 69.

العمل غير المنتج فهو ذلك يتم استخدامه كقيمة استعمالية، أي كخدمة لا يدخل بذلك في أي عملية إنتاج ولا ينتج عن ذلك الاستخدام أي فائض.

### ثالثاً: العمل الملموس والعمل المجرد

ويعطي ماركس تصنيف آخر للعمل ويقسمه إلى عمل ملموس وعمل مجرد، بحيث يرى أن العمل الملموس يظهر جلياً في القيمة الإستعمالية الناتجة عن العمل المنجز، كالتجارة البناء، الخياطة ... كل هذه المهن يمكن أن نلتمس عملها المنجز وذلك من خلال الشيء المنتوج، ويرى أن هناك عمل آخر موازي يتمثل في الجهد العضلي والفكري المبذول وهذا ما يطلق عليه العمل المجرد.

### رابعاً: العمل البسيط والعمل المركب

يجري أيضاً التفريق على هذا النحو حيث العمل البسيط لا يحتاج إلى تأهيل أو أي كفاءة، ولا يتطلب أي جهد فكري أو إبداع، ويتعلق هذا النوع بالمجتمعات التي تعرف تأخراً تنموياً، أما العمل المركب فهو عكس ذلك يعتمد في أدائه وتحقيقه على تقنيين ومهندسين، يسمح العمل المركب بتحقيق مردود مضاعف كما هو الحال في استغلال الآلات التكنولوجية.<sup>1</sup>

**أ. محددات العرض والطلب على العمل عند الكلاسيك:** ما يميز تحليل هذه المدرسة هو تركيزها على الآجل الطويل وما يطرأ عليه من تغيرات، ولذا يرطوا البطالة بالشكلة السكانية، بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وما سيؤول إليه في الأجل الطويل.<sup>2</sup>

**- الطلب على العمل:** يعتمد الناتج القومي الطويل على كمية وعوامل الإنتاج ونوعيتها العمل، رأس المال، الجانب الفني، فدالة الإنتاج  $Y$  تتعلق بالمتغيرات  $(L)$  الممثل في العمل و  $(K)$  الممثل في رأس المال و  $(T)$  الممثل في الجانب الفني.

$$Y = f(L, K, T)$$

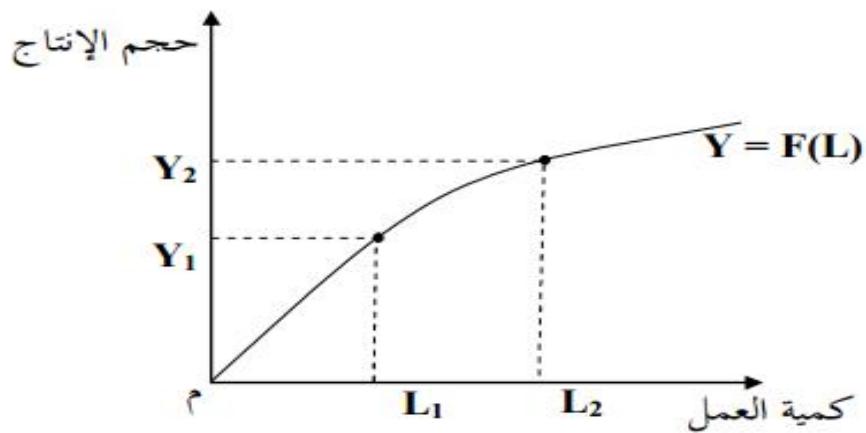
هنا يجب أن يتم افتراض كل من وحدات العمل ورأس المال متجانسة وكذا عدم وجود عوامل إنتاج أخرى (كالأرض) فإذا كان على المدى الطويل يجب أن تعتبر هذه العناصر كمتغيرات. أما على المدى القصير يفترض ثبات كل من رأس المال  $(K)$  والمستوى التقني  $(T)$  وبالتالي فدالة الإنتاج تصبح تابعة للعمل ومعنى ذلك أن الناتج القومي نفسه يصبح تابعة لكمية العمل المستخدمة.

ولاشك أن الزيادة في وحدات العمل إلى الكمية الثابتة من رأس المال  $(K)$  سيؤدي إلى الزيادة في كمية الإنتاج، ولكن سيصل إلى حد الإشباع ويبدأ عنده في الثبات ثم يسرع في التناقض حسب قانون النسب المتغيرة.

<sup>1</sup> عبد الرحمن فار الذهب، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>2</sup> رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الشكل رقم (01): دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك



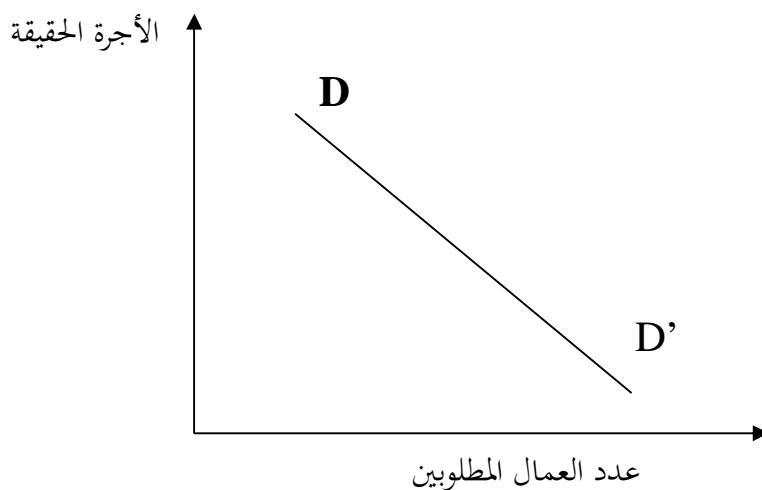
المصدر: ضياء مجید الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلی، دیوان المطبوعات الجزائرية 1994، ص 69.

وبافتراض ثبات الأسعار أيضاً فقيمة الناتج يساوي حجم الإنتاج في جداء المستوى العام للأسعار، وفي نماذج الأمد القصير يفترض أن المؤسسات تعمل في ظل سيادة المنافسة التامة في سوق العمل وسوق السلعة، ومعدلات الأجور لا تتأثر ببعضها البعض.

وللزيادة في الأرباح فإن المؤسسة تستمر في استخدام المزيد من وحدات العمل، حتى يتحقق التساوي بين إيرادات الإنتاج الحدي للعمل والتكلفة الحدية للعمل والمتمثلة في معدل الأجر النقدي.

أما عن علاقة طلب العمل بالأجر الحقيقي فمن الواضح أن المؤسسات تزيد من استخدام العمالة عند انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، لأن هدف كل مؤسسة هو تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح. وما يهم الإشارة إليه هو أن طلب المؤسسات على العمالة والأجرا الحقيقة تمثلان علاقة عكسية، أي كلما انخفضت الأجرا الحقيقة يزداد الطلب على استخدام مزيد من العمالة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : منحنى الطلب على العمل بالنسبة للأجرا الحقيقة

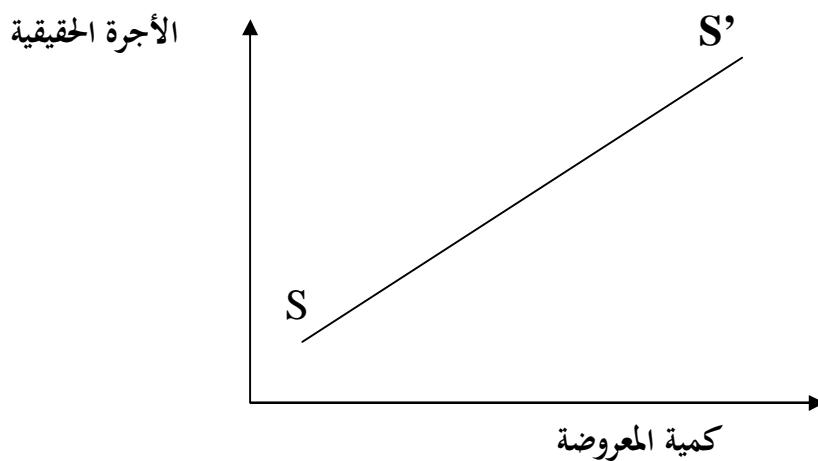


المصدر : محمد هشام خواجكية، دار القلم للطباعة والنشر، الكويت، 1986، ص 331.

- عرض العمل عند الكلاسيك: يتمثل عرض العمل في مجموع العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر الحقيقي السائد وتتأثر دالة عرض العمل بمقدار المفاضلة بين وقت الراحة والأجر المحقق جراء التضخيه بهذا الوقت واستثماره في العمل، وللحسم في هذه المفاضلة فيتعلق الأمر بدراسة أثر مستوى الأجر على ذلك.

ولذا فإن منحنى عرض العمل عند الكلاسيك يكون في تصاعد كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03) : منحنى عرض العمالة بالنسبة للأجرا الحقيقة عند الكلاسيك

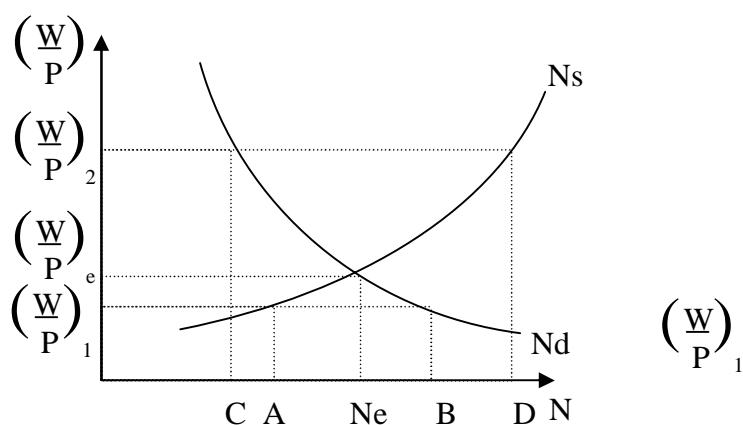


المصدر: محمد هشام خواجكية، مرجع سبق ذكره، ص 334.

-**توازن سوق العمالة عند الكلاسيك:** لقد أشرنا آنفاً أن عرض العمل يمثل دالة متزايدة للأجر الحقيقي غير أن الطلب على العمل يزداد كلما انخفضت الأجرة الحقيقة وبالتالي فهو يمثل دالة متناقصة لها.

يتحكم في عرض العمالة مستوى الأجر الحقيقي السائد ويرتبط الطلب على العمالة بمستوى الإنتاج الإضافي الذي يتحقق والذي يكون مساوياً لتكلفة هذا الإنتاج ويتساوى في نقطة التوازن عرض العمالة بالطلب عليها ويتم عندها تحديد مستوى العمالة اللازمة والأجر اللائق وعken توضيح ذلك بيانياً في الشكل التالي:

**الشكل رقم (04) : المستوى التوازي للعمالة (عند الكلاسيك)**



المصدر: محمد هشام خواجية، دار القلم للطباعة والنشر، الكويت، 1986 ص 335.

### المطلب الثاني: التحليل الكينزي

يعود تأسيس هذه المدرسة إلى جون ماينرد كينز (1883-1946) بعد نشره لكتابه الشهير سنة 1936 النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقد حيث أن ما تناوله الكتاب يتعلّق أساساً بكيفية معالجة البطالة العامة وضمان التشغيل الكامل.

#### أولاً: نظرة كينز لسوق العمل

لقد هاجم كينز قانون المنافذ الذي جاء به جون باتيست ساي، وفكرة القائمة على أن العرض يخلق الطلب، ومستغلاً بذلك أزمة الكساد العالمي كنهضة لذلك الفكر الرائع.<sup>1</sup>

فحسب ساي فإن التشغيل الكامل أمر حتمي، مادام أن كل عرض للعمل سيجد طلباً عليه، فحالة البطالة التي يمكن أن تتكون هي: إما بطالة إرادية أو بطالة احتكاكية والتي تنشأ في الأجل القصير.

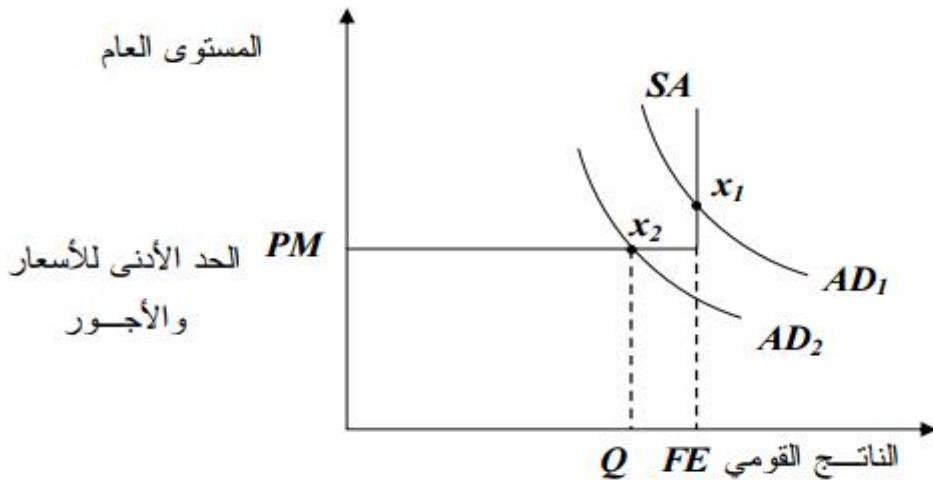
**أ. العرض الكلي في التحليل الكينزي:** يمثل العرض الكلي دالة اقتران بين الإنتاج الناتج القومي الكلي والمستوى العام للأسعار هذا الأخير يمثل معدل الأسعار لجميع السلع والخدمات وكذا عناصر الإنتاج، والتي تشمل أجور العمال التي تتمثل تكاليف إنتاج غير ثابتة، فتغير الأسعار مرهون بتغيير أجور العمال بحيث لا يمكن أن يحدث تخفيض في الأسعار دون أن يكون هناك انخفاض في تكاليف الإنتاج (أجور العمال) لأن المنتج لا يمكنه تحمل الخسارة لفترة طويلة، إذا كان هناك انخفاض في الأسعار أقل من مستوى انخفاض الأجور.

ولقد أكد كينز أن الأسعار والأجور لا يمكن أن تنخفض إلى أقل من حد معين، والسبب في ذلك هو أن العمال يرفضون العمل ويفضّلون البطالة إذا كان الأجر عند هذا الحد ونفس الشيء بالنسبة للأسعار فلا يمكن أن تنخفض إلى أقل من حد معين نظراً لعدم انخفاض الأجور إلى هذا المستوى.

---

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص 219.

## الشكل رقم(05): العرض الكلي في النظرية الكينزية



المصدر: محمد هشام خواجة، دار القلم للطباعة والنشر، الكويت 1986، ص 222.

بحسب الشكل أعلاه :

- تظهر العلاقة العكسية بين الأجور والطلب على العمالة وهذا ما هو موضح في المنحنى  $AD_1$  والمنحنى  $AD_2$  ؛
- النقطة  $PM$  تبين أن الحد الأدنى للأسعار والأجور والتي لا يمكن أقل من ذلك ولا تصل إلى الصفر كما اعتقاد الكلاسيك؛
- عند وصول مستوى الأسعار والأجور لا يتغير (انظر إلى الخط الأفقي  $PM$ ) أي إذا كان الناتج القومي أقل من النقطة  $Q$  أو وصولاً إليها الأسعار والأجور تبقى على حالها؛
- نلاحظ على الشكل أن التشغيل الكامل عند النقطة  $FE$  يحدث في نقطة التوازن عند تقاطع منحنى العرض  $AS$  ومنحنى الطلب  $AD_1$  إذا افترضنا أن الطلب الكلي ينخفض نرولاً إلى  $AD_2$  أي أقل من الاستخدام الكامل ويصبح عند النقطة  $Q$  ويتحقق التوازن عند  $X_2$  ولكن مع وجود معدل بطالة عالية وهذا عكس ما جاء به الكلاسيك على أن التوازن لا يحدث إلا عند التشغيل الكامل.

**بـ.الطلب الكلي في التحليل الكينزي:** إذا كانت المدرسة الكلاسيكية ترى أن الطلب الكلي يرتبط ارتباطاً عكسيًا مع مستوى الأسعار العام، نجد أن النظرية الكينزية تنظر إلى الطلب الكلي ليس كوحدة واحدة ترى أنه يجب دراسة وتحديد التأثير على كل جزء من الأجزاء المكونة له، وهذا بعرض تبني سياسة اقتصادية مناسبة من طرف الحكومة وتكون هذه الأجزاء في:

- الإنفاق الاستهلاكي: ويشمل ذلك كل ما يؤثر على الدخل الحقيقي؛
- الإنفاق الاستثماري: ويعتبره كينز من أشد مكونات الطلب الكلي حساسية خلال التقلبات الاقتصادية؛

- الإنفاق الحكومي: ويشمل إنفاق الحكومة استهلاكيا واستثماريا؛
- صافي الإيرادات: لم يعطى كينز اهتماما بالغا لذلك لكونه لا يمثل جزءاً كبيراً من الناتج القومي للدول الصناعية الكبيرة التي شهدت تقلبات اقتصادية، كما تعتمد الصادرات وعمليات الاسترداد على عوامل خارجية كأسعار الصرف واستثنى كينز هذه العوامل في تحليله ليركز أساساً على السياسة الاقتصادية الداخلية.

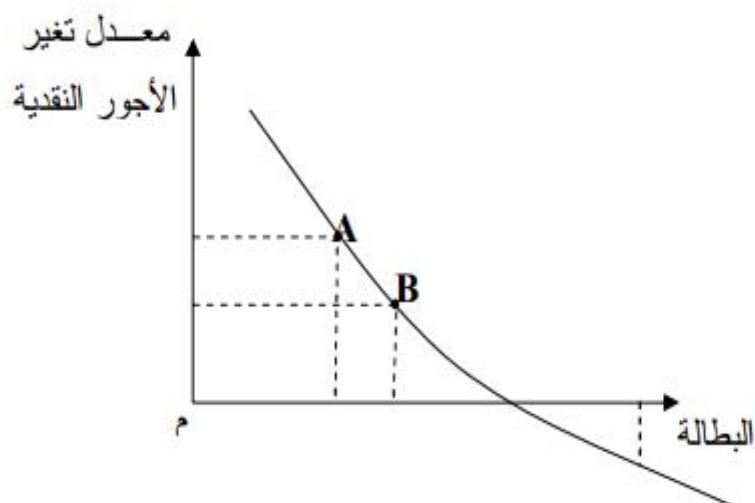
### ثانياً: منحنى فيلبس

لقد أصبح التشغيل الكامل من بين أهم الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، فضلاً عن أهداف أخرى كالاستقرار وتحقيق نمو اقتصادي.

غير أن هذه الأهداف من الصعب تحقيقها في آن واحد، فهي أهداف متعارضة غير متكاملة، وهذا ما يحدث فعلاً عندما نريد أن نحقق عمالة كاملة، واستقرار في الأسعار، فامتصاص البطالة من قبل المؤسسات فوق ما تستحقه يعتبر تكلفة تحمل على المنتوج، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الأسعار. ومن ثم سيؤدي إلى حدوث التضخم والعكس، فإن البحث عن استقرار الأسعار وتحفيض معدلات التضخم، يستلزم التضحية بفائض العمالة ومن ثم زيادة معدلات البطالة.<sup>1</sup>

ويمكن مفهوم منحنى فيلبس في إظهار العلاقة التبادلية العكسية بين البطالة والتضخم، وعلى الحكومة أن تختار ما يناسبها لإرساء سياساتها كالمحافظة على الاستقرار في الأسعار أو التوظيف الكامل أو اختيار ما يناسب الاثنين نسبياً.

**الشكل رقم (06): منحنى فيلبس علاقة تغير الأجور النقدية والبطالة**



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 212.

<sup>1</sup> محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 198.

يتمكن الحكومة أن تحافظ على معدلات منخفضة للبطالة ولكن تدفع مقابل ذلك تكلفة لهذا الاختيار، وهو تعرض الاقتصاد لمعدلات مرتفعة للتضخم. هذا الاختيار عبر عنه بالنقطة (A) كما بإمكانها تقليل التضخم مع مزيد من البطالة كما هو في النقطة (B).

### المطلب الثالث: المدارس الحديثة للاقتصاد الكلي ونظريتها للتشغيل

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أفكار المدارس الاقتصادية الحديثة فيما يتعلق بسياسة التشغيل، ونذكر من

أهمها:

- النطقيون؛

- الكلاسيكيون الجدد؛

- الكنزنيون الحدثون؛

- الكنزنيون الجدد؛

- المدرسة المؤسسية.

#### أولاً: النطقيون والكلاسيكيون الجدد

**أ. النطقيون:** إن الأفكار النقدية بدأت في الظهور منذ الخمسينيات، وأصبحت أكثر نضجا في السبعينيات إلا أنها لم تلفت الانتباه وذلك لاستحواذ الكنزنية على معظم السياسات الاقتصادية لتلك الفترة، ولقد ظهرت المدرسة النقدية في الوقت الذي احتدم في الصراع بين المدرسة الكنزنية والنيوكلاسيكية حيث انفردت هذه المدرسة بأفكارها الخاصة بقيادة ملتوون فريدمان وأصبح يطلقون على هذه المدرسة اسم الثروة النقدية المضادة.

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن:<sup>1</sup>

- الأسعار والأجور تتصرف بمرونة كبيرة حيث تنخفض في حالة الركود، وترتفع عندما يتقارب الناتج القومي من مستوى الاستخدام الكامل؟

- كما يرون أن السوق تتصرف بالاستقرار وأي تقلبات يمكن أن تحدث هي ناجمة عن تعيرات غير منتظمة في عرض النقود؟

كما تعرف هذه المدرسة بتطبيق مبدأ الحرية، وتجنب تدخل الحكومة، ويمكن أن يقتصر دور هذه الأخيرة في زيادة عرض النقود بنسب ثابتة مع توازن ميزانية الدولة.

**ب. الكلاسيكيون الجدد:** لقد انتقد عن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد 03 مدارس ثانوية: المدرسة النمساوية، الراديکاليون، واقتصاديات جانب العرض.

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى ، مرجع سابق ذكره ، ص 338.

**ثانياً: النظرة الحديثة للمدرسة الكينزية**

**أ.الكتزيون المحدثون:** عكس المدرسة السابقة فإن هذا التيار يرى أن النظام الاقتصادي يتصرف بعدم الاستقرار ويبدون معارضتهم للنقديين، بحيث يرون أن تدخل الحكومة أمر ضروري كما يرون أن النمو النقدي في الآجال القصيرة ليس له علاقة وطيدة بالتضخم، فالتوسيع النقدي لديهم يمكن أن يكون حافزاً لتلبية الطلب الكلي. تكمن أكبر مشكلة لهذا التيار في البطالة ويفترضون اعتماد سياسة نقدية مالية توسعية.

الفرضيات التي انطلقت منها هذه المدرسة هي:<sup>1</sup>

- الثقة بين رجال الأعمال متذبذبة (المعلومة غير أكيدة) وبالتالي من المتوقع أن يكون الإنفاق هو الآخر متذبذباً؛
- العقود والتوقعات المكيفة بإمكانها أن تؤدي عملية التعديل البطيئة هذه إلى تجاوب الناتج والتشغيل مع الصدمات الخارجية.

**ب. الكتزيون المجدد "مقاربة العقود":** يبقى أصحاب هذا التيار أوفياء لأفكار وفرضيات كينز "كون الاقتصاد في حالة استخدام غير كامل بشكل دائم، كما يؤيدون تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإرجاع الاقتصاد لحاليه الاستقرارية.<sup>2</sup>

**ثالثاً: المدرسة المؤسسية**

ويمكن أن نشير إلى مدرسة أخرى كانت مؤيدة للمنظور الكينزي وإنفردت بأفكارها المتميزة وهي المدرسة المؤسسية، يرى أنصار هذه المدرسة أن اقتصاديات السوق فقدت فاعليتها بسبب بروز سياسة الاحتكار التي تعد ميزة في الاقتصاد الرأسمالي، كما يتفق أنصار هذه المدرسة في أن مشكلات الرأسمالية تعود إلى الفجوة بين تطور مستوى الإنتاج والتكنولوجيا وبين النظام المؤسسي للرأسمالية، وأن توقيف اتساع هذه الفجوة لن يتم إلا من خلال إصلاح مؤسسي للأطراف الفاعلة في النظام الرأسمالي، وهي الشركات، العمال، الحكومة، وهذا أشبه بما يحدث اليوم في اجتماع الثلاثية التي تظم أرباب العمل، نقابات العمال، الحكومة وهو بذلك نوع من الإصلاح الاجتماعي.

<sup>1</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص 25.

<sup>2</sup> محمد شريف إلان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بري، الجزائر، 1994، ص 40.

## المبحث الثاني : مفاهيم حول سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتي بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجعة للتکفل بالقادمين إلى سوق العمل.

### المطلب الأول: ماهية سياسة التشغيل

تعتبر السياسة التشغيل مجموعة من الإجراءات التي تحقق هدفاً أو عدة أهداف، وقبل أن ننطرق إلى سياسة التشغيل ارتأينا أن ننطرق أولاً إلى مفهوم التشغيل وسياسة التشغيل.

#### أولاً: مفهوم التشغيل

**أ.تعريف التشغيل:** هناك عدة تعريفات للتشغيل نذكر منها:

يقصد بالتشغيل توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي، ومتعدد مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل و اليد العاملة.<sup>1</sup>

ويقصد بالتشغيل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف.

و التشغيل يسمح للجميع إمكانية الوصول على الوظائف والدخول، وذلك من أجل الحد من الفقر والاستفادة من القدرات البشرية في مجال خلق فرص الدخل والثروة.<sup>2</sup>

**- المفهوم التقليدي للتشغيل:** يرتبط المفهوم التقليدي للتشغيل بعنصر العمل كنشاط إنساني ويمكن تعريف العمل كمايلي:

لقد تناول مفهوم العمل العديد من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث نجد الدكتور "إحسان محمد الحسن" يعرف العمل على أنه ذلك الجهد الإرادي العملي أو العقلي الذي يبذل الإنسان لقاء أجر وراتب معين، ويضيف أن الجهد المبذول في إنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة ما لابد أن يؤدي إلى تحقيق أهداف معينة من شأنها تطوير الفرد والمجتمع.<sup>3</sup>

وعلى هذا الأساس يرى الدكتور "إحسان محمد الحسن" أن هناك شرطين أساسين ينبغي توفرهما في العمل، الشرط الأول وهو أن يكون العمل نابعاً من إرادة فاعلة تأتي من اندفاع الإنسان ورغبته في أداء العمل دون وجود قيود مفروضة عليه، وهنا يختلف عمل الإنسان عن عمل الحيوان، فعمل الإنسان ينطلق من رغبة ذاتية وإرادة عقلانية تدفع صاحبها إلى بذل جهد يساهم في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه وإثبات ذاته، بينما عمل الحيوان لا ينطلق من رغبة وإرادة عقلانية.

<sup>1</sup> شبوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل، رسالة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجister في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، 2002، ص 43.

<sup>2</sup> محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار المعرفة للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 68.

<sup>3</sup> إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 83.

ولا يخدم المجتمع خدمة مباشرة ومقصودة، أما الشرط الثاني الذي يجب توفره في العمل هو أن يكون لقاءً أجر أو راتب يحصل عليه الشخص مقابل قيامه بهذا العمل.

أما الدكتور "محمد طاقة" والدكتور "حسين عجلان حسن" فيعرفان العمل على أنه: "النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة، ويعد العمل المصدر الأساسي للإنتاجية المجتمع وتطويره وهو أساس ثروة الأمم و رفاهيتها".<sup>1</sup>

- **المفهوم الحديث للتشغيل:** إن المفهوم الحديث للتشغيل لا يعني فقط العمل كما لا يعني عكس البطالة تماماً، فهو إلى جانب تركيزه على حصول الفرد على شغل يشمل أيضاً ضمان الاستمرارية في هذا الشغل ويعطي للعامل حق التدريب ورفع مؤهلاته والحق في الانضمام إلى النقابات والتنظيمات العمالية والحق في الاستفادة من العلاوات والترقيات وخدمات الضمان الاجتماعي وكل ما من شأنه توفير مناخ مشجع للعمل ورضا وظيفي لدى العامل... ومن بين التعريفات التي تناولت المفهوم الحديث للتشغيل نذكر:

تعريف المنظمة الدولية للعمل والتي رأت بأن الشخص يكون قابلاً للتشغيل عندما.<sup>2</sup>

- يمكنه الحصول على منصب عمل؛

- يحافظ على هذا المنصب ويتطور في عمله ويتكيف مع التغيير؛

- يمكنه الحصول على منصب شغل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو إذا تم تسریحه.

أما لجنة الإتحاد الأوروبي فترى أن التشغيل هو السماح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات عالية تساعد على التكيف مع متطلبات سوق العمل.

إن التشغيل بهذا المفهوم يؤدي بالضرورة إلى مفهوم التوظيف، الذي يعني تعبئة القوة العاملة الالزمة لإدارة المؤسسة، واختيار أفراد هذه القوة العاملة وتدربيها ووضعها في المكان الملائم لها قصد الوصول إلى الأداء الأنسب والمتميز وتوفير شروط وظروف العمل الملائمة للعاملين ليستمروا في أداء مهامهم بكفاية وفعالية.<sup>3</sup>

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم التشغيل يتعلق بتمكن الفرد من الحصول على منصب عمل يسمح له بالاستفادة من المزايا المالية وغير المالية من وراء اشتغاله بهذا المنصب.

<sup>1</sup> محمد طاقة، حسن عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 19.

<sup>2</sup> عمار رواب، صباح غربى، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة ، العدد 2011، 5 ، ص 69.

<sup>3</sup> عادل حسن، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998 ، ص 195.

نلاحظ من خلال هذه التعريفات للتشغيل أنها غير واضحة حيث لم توضح الشروط الواجب توافرها في العامل وما هي واجباته ومسؤولياته اتجاه المنظمة كما أنها ركزت على الجانب المادي فقط للعمل، حيث لم تتطرق إلى الظروف الواجب توفرها لمارسة العمل أولى حق العامل في التدريب والتأهيل والترقية وغيرها من الجوانب الغير مالية.

**بـ. قياس التشغيل:** يعبر عنه بالنسبة المئوية بين الأفراد العاملون وعدد أفراد الفئة النشطة أي يقيس نسبة العاملين من

الفئة النشطة حيث:<sup>1</sup>

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{العاملون}}{\text{الفئة النشطة}}$$

تطبيقياً: يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة أي:

$$\text{معدل التشغيل \%} = 1 - \text{معدل البطالة \%}$$

## ثانياً: مفهوم سياسة التشغيل

تحظى سياسة التشغيل في معظم الدول بالأولوية باعتبارها تلعب دوراً هاماً في تحقيق جملة من الأهداف، وهي ترتبط بعدها الاقتصادي فسياسة التشغيل تجسد السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة، فهي لا تخرج عن إطار ما يسمى بالريع السحري *kaldor* ، حيث يؤكد أن أي سياسة اقتصادية تسعى إلى إنجاز أربع أهداف كبرى وهي:

- النمو الاقتصادي؛
- استقرار الأسعار؛
- التشغيل الكامل؛

- التوازن الخارجي لل الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

تندرج سياسة التشغيل ضمن السياسة العامة الكلية التقليدية حسب *H schlecher* ، حيث يحظى هذا النوع من السياسات باهتمام جماهيري واسع، وتنجذب إليها شرائح كبيرة من أبناء المجتمع، فهي تتصرف بالتعقيد والتشيكل نتيجة إشراك أقطاب متعددة فيها كالأنحزاب السياسية، البرلمان، وسائل الإعلام والجماعات المحلية، فهي تندرج ضمن سياسات الاقتصاد الكلي.

<sup>1</sup> Conseil national économique et social , evalution des dispositifs d'emploi,( dossier annexes , 20<sup>eme</sup> session planies,algerie juin 2002).

<sup>2</sup> تومي عبد الرحمن، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي- الاستثمار الأجنبي المباشر - مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6، جويلية 2005

إن تقديم تعريف مقنع لسياسة التشغيل يعتبر أمراً صعباً غير أن أحسن تعريف يمكن اعتماده يتمثل فيما اقترحه خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OSDO) بحيث يعتبرون أن سياسة التشغيل تغطي تقريباً كاملاً السياسة الاقتصادية والاجتماعية فتتمثل سياسة التشغيل في جملة الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكثيف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.

إن هذا التعريف يمتاز بإظهارها الأزدواجية تحتويها سياسة التشغيل والمتمثلة في المظهر الاجتماعي والاقتصادي، فاما الأول يتمثل في توفير فرص مرضية للتشغيل بينما الثاني يتمثل في استعمال أقصى الموارد البشرية.

### ثالثاً: أنواع سياسة التشغيل

يمكن تقسيم السياسة العامة للتشغيل من حيث الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها إلى نوعين:<sup>1</sup>

**أ. سياسات تشغيلية فعالة أو نشطة:** وهي السياسات التي ترمي إلى تثمين فرصة العاطلين في الدخول إلى سوق العمل والحصول على مناصب الشغل التي يبحثون عنها ويرغبون في الحصول عليها، وذلك بمساعدتهم في البحث عن عمل من خلال إنشاء مكاتب ووكالات خاصة بالتوظيف تسهل تدفق المعلومات عن مناصب العمل الشاغرة أو تدريبهم وتكتوينهم وفقاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل حتى لا يواجهوا مشكلة عدم التوافق بين مؤهلاتهم ومتطلبات شغل المنصب أو عن طريقخلق المبادرات للمواطنين من خلال قيام الحكومة بتقديم تحفيزات وتسهيلات من شأنها تشجيع الأفراد الراغبين في العمل على الحركة لخلق وظائف لأنفسهم وللآخرين كالتحفيزات والتسهيلات التي تقدم لإنشاء المشروعات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الاستشارة ومرافقه ذوي المبادرات في تنفيذ مبادراتهم.

**ب. سياسات تشغيلية خاملة أو سلبية:** وهي السياسات التي تتضمن وضع مجموعة من الإجراءات والبرامج للتخفيف من حدة البطالة وتلافي أثارها السلبية على كل المستويات والمحافظة على استقرار الأوضاع، وذلك من خلال مختلف التدابير المتعددة من قبل الأجهزة الحكومية كإجراءات التعويض على التقاعد المبكر الذي يركز على دعم من لا عمل لهم من سبق لهم العمل لفترة طويلة نسبياً، وإعانت التأمين ضد البطالة بالنسبة للذين فقدوا مناصب عملهم بغير إرادتهم، كإفلاس المؤسسات التي يشتغلون بها مثلاً، وعقود العمل المحددة... أي أن سياسات التشغيل السلبية لا تستهدف خلق مناصب شغل حقيقة بالدرجة الأولى بقدر ما تستهدف التخفيف من معدلات البطالة على المدى القريب.

<sup>1</sup> مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 192.

### **المطلب الثاني: أهداف سياسة التشغيل**

ترمي سياسة التشغيل إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- أ. الوصول إلى تنظيم أحسن سوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- ب. تكيف الطلب على التشغيل وبالتالي زيادة المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.
- ت. العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، و توفير الشروط المناسبة للتقرير بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه، بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل؛
- ث. تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل؛
- ح. دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة؛
- خ. ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتسهيل الإدماج في عالم الشغل؛
- د. ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل؛
- ذ. محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن؛
- ر. تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب؛
- ز. ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط، وتكييف فروع وخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى سوق العمل؛
- س. دعم الاستثمار الخالق لفرص و مناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم؛
- ش. مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل؛
- ص. العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

<sup>1</sup> أحيمة سليمان، السياسة العامة في المجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، يوم 15 - 16 نوفمبر 2009، ص 4.

### المطلب الثالث: مبادئ ومحددات سياسة التشغيل

رغم تنوع واختلاف الظروف المتعلقة بمشاكل التشغيل إلا أن سياسات التشغيل تشتراك في بعض الخصائص المتمثلة

في المبادئ ومحددات التالية:

#### أولاً: المبادئ

- ينبغي أن تمتلك الدولة سياسات ذات أهداف دقيقة وبرامج عمل لبلوغها في مجال استعمال اليد العاملة؛
- يجب أن تتبني هذه المراجع أهدافاً بعيدة المدى باستعمال الوسائل الكفيلة لتنمية الكفاءات البشرية من خلال الاهتمام بالتكوين والتعليم؛
- ينبغي تشجيع الحركة العالمية لليد العاملة وتكييفها مع تطور الحاجيات؛
- ينبغي أن ترتبط أهداف ووسائل سياسة التشغيل مع سياسة السياسات الأخرى؛
- يجب أن تعد وتنفذ هذه السياسات بالتشاور بين السلطات العمومية وممثلي العمال وأرباب العمل.

#### ثانياً: المحددات

تعمل كل دولة من خلال سياستها التنموية على رفع معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى تشغيل ملائم

لإستعمال مخزون اليد العاملة وتندرج سياسة التشغيل بدورها ضمن عدة محددات يمكن إيجازها فيما يلي:

- مستوى التنمية لكل بلد: ويشمل ذلك المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فال الأول يركز على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والقدرات المتوفرة لديه من خلال إيجاد تكامل بين مردودية أدائها الاقتصادي وإمكانية تكيفها لليد العاملة أما الثاني فيهتم بطبيعة العلاقات بين مختلف العمال والنقابات والمؤسسات المستخدمة والدولة.
- قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية: من حيث حجم النمو ومستويات التأهيل والتكوين واكتساب الخبرات.
- توفير نظام دقيق ومتكملاً للمعلومات: ويقصد بها المعلومات المرتبطة بالتشغيل وحجم القوة العاملة من حيث مستويات التأهيل، تصنيفها حسب الجنس، تحديد طبيعة وخصائص وهيكل البطالة السائدة ... الخ وعken قاعدة المعلومات هذه من تدعيم نظام التخطيط المستقبلي والتنبؤ بتطور مستويات التشغيل قصد توفير مناصب العمال الضرورية لتجنب الضغوطات الاجتماعية التي قد تنشأ في المستقبل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر زيانى، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على التشغيل <http://algerranespert.maktooblog.com/date/2015/02>

### المبحث الثالث: مفاهيم حول البطالة

ترتبط مفهوم البطالة أساساً بالقدرة و الرغبة و البحث عن العمل و يمس الفئة النشطة أو القوى العاملة التي سوف يتم التعرض إليها لاحقاً من خلال تعريفها و طريقة حسابها و تختلف تعريفات البطالة من منظمة إلى أخرى و من تشريع إلى آخر أن جميعها تصب في مصب واحد.<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: مفهوم البطالة

البطالة بوجه عام تعبر عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وهناك عدة تعريفات للبطالة من بينها:

**تعريف البطالة:** قدّمت العديد من التعريفات المختلفة حول مصطلح البطالة سواء من قبل رجال الاقتصاد، أو من المنظمات الدولية الإقليمية والمحليّة، ومن خلال كل تعريف يبرز أهم الشروط والمعايير التي يكون فيها الفرد ضمن فئة العاطلين عن العمل. ومن بين تلك التعريفات التي قدّمها أحد الباحثين الاقتصاديين في تعريفه للبطالة أن الشخص المتعطل "هو الشخص قادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية، ويسعى إلى الحصول عليه لا يجده".

بينما يرى Paul A. Samuelson و William Nordhaus "أن العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين والذين يبحثون وبفعالية عن منصب شغل أو يتظرون العودة لعملهم".

كما أضافا شروطاً ثلاثة لاعتبار الشخص عاطلاً عن العمل وهي:

- أن يقوم الشخص بجهد محدد لإيجاد وظيفة خلال الأربعة أسابيع الأخيرة؛
- أن يكون قد طرد من عمله أو يتضرر أن يتم استدعاؤه للعمل مرة أخرى؛
- أن يكون متضرراً لإقرار تسلمه عمل خلال الشهر المسبق.

والبطالة حسب منظمة العمل الدولية (1985)، "هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له و قيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص و قد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للكسب".

كما تعرف على أنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل في استخدامها كاملاً أو أمثلًا، و من ثم يكون الناتج القومي في المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما يمكن الوصول إليه.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

## المطلب الثاني: أنواع البطالة وطرق قياسها

للبطالة أشكال متعددة تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة يمكننا من تشخيص العلاج لها انتطلاقاً من معرفة أسبابها، ويمكن توضيح أهم أنواع البطالة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة.

أولاً: أنواع البطالة

إن كل نوع من البطالة يخضع لسبب معين هو أصل اختلال سوق الشغل، وسنحاول ذكر أهم هذه الأنواع فيما يلي:

**أ. البطالة الاحتkaكية:** هناك بعض الناس عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلاءم كفاءاتهم ولكن عندهم خيارات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على عمل بسرعة، وربما يكونوا على معرفة بأن هناك عملاً معيناً سيتوفر قريباً وهم متظروه، ويطلق هذا النوع من البطالة اصطلاح "البطالة الاحتkaكية"، و السبب في ظهور هذا النوع من البطالة، هو أن الفرد في أثناء فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه في حالة بطالة.<sup>1</sup> وتتميز البطالة الاحتkaكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أياً كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلثى، ولا ان بحث العمال عن الوظائف وببحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت.<sup>2</sup>

**بـ. البطالة الهيكلية:** تسمى هذه البطالة بالهيكلية لأنها ترتبط بحصول تغير أساسي في الهيكل الصناعي أي البنية الصناعية وظهور البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني كالتطور التكنولوجي فيجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة،<sup>3</sup> ويترتب عن هذه التغيرات الهيكلية انخفاض الطلب على بعض المهن وارتفاع الطلب على مهن أخرى، وأصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها يتعرضون إلى هذا النوع من البطالة لأنه يصعب إعادة تأهيلهم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 119-120.

<sup>2</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجموعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 167-168.

<sup>3</sup> البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2004، ص 152.

<sup>4</sup> احمد الأشقر، الإصلاحات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 301.

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

**ت. البطالة المقنعة:** وهي حالة العمالة المتناقصة كما ونوعا فالعمالة الناقصة كما في حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عدد من الساعات أقل عدد من الساعات الاعتيادية كما هو الحال في موظفي عدد الدوائر الحكومية الذين لا يقضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا والعمالة الناقصة نوعا ما في حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته وخبراته.

**ث. البطالة السافرة:** تعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، والبطالة السافرة تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه، خاصة وإن قطاعات الاستيعاب في سوق العمل.<sup>1</sup>

**ح. البطالة الموسمية:** وهي مرتبطة بحالة الطقس، أو بمتغيرات موسمية في العرض، وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية، وقد تختلف من دولة إلى أخرى بسبب العادات والتقاليد والمناسبات، منها ما يحصل في نهاية كل عام دراسي، حيث يشكل الطلبة وخصوصا خريجي الجامعات، ضغطا على سوق العمل فينخفض العرض من الأيدي العاملة من الطلبة بعد بداية العام الدراسي.<sup>2</sup>

**خ. البطالة الاختيارية:** تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المسؤولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أسامة السيد عبد السميم، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2008، ص 15.

<sup>2</sup> يونس سالم عبد الغني الطراونة، التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009، ص 59.

<sup>3</sup> علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 30.

**د. البطالة المتبقية:** في جميع المجتمعات تقريباً، يوجد عنصر يوصف بالبطالة وتتألف هذه البطالة من أفراد يصعب أو يتعدى استخدامهم بشكل دائم وثابت، أنهم يجدون من العسير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع مستلزمات والمطالب التي توجيها طرق الإنتاج الحديثة، وما يستدعيه العمل المنظم من الدقة والانضباط في السلوك.

### ثانياً: طرق قياس البطالة

إن تحديد حجم وعدد البطالين في بلد ما لا يعطي صورة واضحة حول مدى خطورة مشكلة البطالة فيه، ومن هنا ما يسمى بمعدل البطالة، والذي يقيس نسبة العاطلين الموجودين ضمن قوة العمل، هذا المعدل الذي يمكننا من تسهيل مراقبة هذه الظاهرة زمنياً ومكانياً. وبحد الإشارة إلى أن الطريقة التي تقاد بها البطالة تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة في ذلك، يمكن حصر أوجه الاختلاف في النقاط التالية:

- اختلاف الفئة العمرية المتبناة في التعريف و ذلك لتبابن السن المحدد لقياس الفئة النشطة؛
- الفترة الزمنية للبحث عن العمل؛

- كيفية التعامل مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛

- التبabin في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها؛

لكن ومع ذلك نجد مفهومين أساسيين لقياس البطالة وهما:

**أ. المقياس الرسمي للبطالة:** يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من الفئة النشطة بالمجتمع والفئة البطالة فيه وذلك عند فترة زمنية مرجعية، وعليه فإن البطالة يعطى بالعلاقة:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{100 \times \text{الفئة النشطة}}$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة.

أي أن:

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس و اتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي سوف يتم الاعتماد عليه لأنه هو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، و في داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.<sup>1</sup>

**ب: المقياس العلمي للبطالة :**وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معدلا للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخم، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، و في هذه الحالة، يعني المجتمع يعيش بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك بأحد الأمرين:

- عدم الاستغلال الكامل لقوة العمل؛
- عدم الاستغلال الأمثل لقوة العمل.

والاستخدام الأمثل يتطلب ألا تقل إنتاجية العمل عن حد أدنى يطلق عليه ( الإنتاجية المحتملة ) والتي تعرف بأنها أعلى إنتاجيات المتوسطة بين قطاعات المجتمع ومن ثم فإن:

$$\text{الناتج المحتمل} = \text{قوة العمل} \times \text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}$$

يتم حساب معدل البطالة كما يلي:

$$\frac{\text{انتاجية متوسطة فعلية}}{\text{انتاجية متوسطة المحتملة}} - 1 = \text{معدل البطالة}$$

وتعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية في ما بين قطاعات المجتمع ومتوسط الإنتاجية الذي يتم تحقيقه فعلا.

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق ، ص ص 10-14.

### المطلب الثالث: أسباب البطالة

إن مشكلة البطالة تعد أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك أي بلد ولكن نجد أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد. ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب التي تختلف باختلاف خصوصية وظروف كل اقتصاد وهذا ما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة.

#### أولاً: الأسباب الاقتصادية

##### أ. في الدول المتقدمة :

- تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة أنها بدأت تنشأ مع نشوء ونمو الصناعة والتقدم الصناعي، وقد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية ؛
- البحث عن العمالة ذات الإنتاجية العالية وهذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حتى عم أرجاء العالم كله بحثاً عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة في البلدان الأهم لهذه الصناعات، مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها؛
- بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير بأقل عمالة ممكنة مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكمashية فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري.

##### ب. في الدول النامية:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية؛
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية؛
- فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف؛
- ارتفاع الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة؛
- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف،
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هايل عبد المولى طশطوش، البطالة والسياسات والأثار / رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 4.

### ثانياً: الأسباب الاجتماعية

تمثل الأسباب الاجتماعية للبطالة فيما يلي:

- ارتفاع معدلات نمو السكان في من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصاديات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنوياً في سوق العمل؛
- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل؛
- تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى خارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

### ثالثاً: الأسباب السياسية

- تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات؛
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء ويتعطل من هم أقدر وأكفاء على تولي الوظائف؛
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات التي تخلق فرص عمل لبناء الوطن<sup>1</sup>؛
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر؛
- تباين التوزيع السكاني فاغلب السكان يتتمون جغرافياً إلى الشمال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>2</sup> بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر، ملتقى دولي : إستراتيجية حول في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011 ، ص 2.

## المطلب الرابع: آثار البطالة

يعتبر العمل عصب التقدم ومنشأ الثروة وعليه تعتمد نهضة الأمم و به يقاس نماؤها وهذا ما أكده رائد الاقتصاد السياسي أدم سميث الذي قال: "العمل السنوي الذي يقوم به كل شعب هو الرصيد الذي يمدء بكافة ضروريات الحياة وكامليتها مما يستهلكه كل سنة"<sup>1</sup>، وبذلك فإن العمل حق لكل فرد، فهو يعني الشعور بالأمان، ويمكن الفرد من التخطيط لمستقبله ولأسرته وعلى العكس من ذلك، فإن البطالة هي شعور بعدم الأمان وفقدان الفرد الأمل في المستقبل له ولأسرته، ويولد الإحباط ويؤدي إلى الإحساس بالعجز، وتعد البطالة من أخطر الظواهر وأصعبها ودخولها في المجتمع يترك آثارا سلبية تعيق عملية التنمية على مختلف الجوانب نذكر بعضها فيما يلي:

### أولاً: الآثار الاقتصادية

تحمل ظاهرة البطالة آثارا سلبية على الجانب الاقتصادي، يمكن سرد أهم الآثار التي تختلفها على هذا الجانب فيما يلي:

**أ. إهدار الموارد الاقتصادية:** تؤدي البطالة إلى ضياع السلع والخدمات التي كان إنتاجها بواسطة العاطلين، وحتى عندما يتاح لهم فرص للعمل فإن عملهم هذا وإنجها لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال البطالة.<sup>2</sup>

**ب. إضعاف قيمة الفرد كمورد اقتصادي:** يعتبر الفرد عنصرا فعالا في تحقيق معادلة التنمية، فعند القيام بإعداد هذا الفرد إعدادا علميا وفنريا بما يتاسب و الفنون الإنتاجية الحديثة يتحقق دوره في التنمية، أما إذا كان هذا الفرد عاطلا فهو يعتبر خسارة خاصة عندما تطول فترة البطالة، ذلك أن المهارة أو الخبرة تختفي و تفقد إذا لم تستخدم مع الزمن.

**ت. صعوبة عملية التخطيط الاقتصادي:** مع وجود البطالة تلجأ الحكومات إلى توفير فرص عمل للعاطلين على حساب الأهداف الفعلية للخطة الاقتصادية التي تحتاج إليها الدولة فعلا للنهوض بها في هذا المجال، كما أن العملية الإنتاجية ترتكز على الاستهلاك كعنصر هام في الاقتصاد ومع بقاء جزء من القوة البشرية عاطلا عن الاستهلاك فيأثر هو الآخر فيتأخر اقتصاد الدولة نتيجة لذلك.<sup>3</sup>

**ث. انتشار العمل غير الرسمي:** من التأثيرات السلبية التي أفرزتها ظاهرة البطالة هو انتشار ما يسمى بالقطاع غير الرسمي، والذي يتمتع نسبة عالية من العمال ولا سيما الشباب منهم، هذا القطاع الذي يؤدي إلى تدهور القطاع الرسمي في البلاد، نظرا لما يحدثه من خسارة في خزينة الدولة بسبب عدم اقتطاع الضرائب من هذه الأموال التي يمكن للدولة أن تستغلها و تخلق بها مناصب عمل جديدة.

<sup>1</sup> راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة، العربية، القاهرة، 1992، ص .83.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004 ، ص 220

<sup>3</sup> محمود عبد الله مغازى، البطالة ودور الوقف و الزكاة في مواجهتها، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص ص 54-55.

**ثانياً: الآثار الاجتماعية والسياسية**

للبطالة تبعات عديدة على الجانب السياسي والاجتماعي في الدولة، ويتمثل ذلك في عدة جوانب منها:

**أ. تفشي الآفات الاجتماعية:** تند تأثيرات البطالة إلى أبعاد خطيرة تمس الفرد والمجتمع معاً، كون الفرد جزء لا يتجزأ من المجتمع، فالبطالة تؤثر على الفرد سواءً كان يبحث عن عمل لأول مرة، أو كان يشتغل في وظيفة ثم فقدتها لظروف معينة، فهي تؤدي إلى العزلة الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع وتولد لديه الرغبة في ارتكاب الجرائم ب مختلف أشكالها، كما أنها السبب المؤدي إلى مختلف الآفات التي تعيشها المجتمعات كالطلاق والانتحار، وينتاج عن البطالة أيضاً الحقد والبغضاء بين المتعطلين مما يجعلهم عرضة للتآثيرات السلبية ويفقدتهم ولاءهم لمجتمعاتهم.

**ب. تخلف النظام التعليمي:** تؤدي البطالة إلى الشعور بعدم وجود جدوى من التعليم، الأمر الذي يساهم في تشجيع

ظاهرة التسرب المدرسي ومن ثم يؤدي إلى ضعف كفاءة الخريجين.<sup>1</sup>

**ت. الإخلال بالعدالة في توزيع جهود التنمية:** إن غاية كل بلد هي الوصول إلى تحقيق تنمية على جميع المستويات، ولا تتحقق هذه الغاية إلا إذا تم توزيع جهود هذه التنمية توزيعاً عادلاً، فتخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الإنسانية للمتعطلين يزيد من عجز الميزانية الذي كان من الممكن أن توفره من أجل التهوض بعض القطاعات التي هي في حاجة أمس لأموال الميزانية.

**ث. توسيع نطاق الاستبداد السياسي:** يظهر التأثير السياسي للبطالة من خلال ما يسمى بالاستبداد السياسي، والمواطن في حالة عدم تحصله على العمل الذي يعد المصدر الأساسي والوحيد للاسترزاق والذي يمكنه من مواصلة حياته، ينتج لديه غياب الوعي السياسي والذي لا يمكنه ممارسة حقوقه السياسية بفعالية، ومن ثم تتحول السلطة إلى الاستبداد بسبب عدم فعالية المواطنين الذين يشتغلون بالبحث عن مصدر للعيش بدلاً من مراقبة السلطات الحاكمة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود عبد الله مغازى، مرجع سابق ذكره، ص ص 42-44.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 66-67.

## خلاصة الفصل

إن دراستنا لمختلف مدارس الاقتصاد الكلي أظهر أنَّه بقدر ما تعددت هذه المدارس إلا أنها تتبع من مدرستين أساسيتين هما: المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكنزنية، فالصراع الذي دار بينهما من خلال الاختلاف في وجهات النظر والتحليل سمح ببروز العديد من المدارس الجديدة التي كانت لها إضافات أو تصحيحات دون أن تخفي ولائها لمبادئ إحدى المدرستين السالفتين.

يعتبر التشغيل عملية مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع سواء في القرن الماضي أو حالياً فهو أساساً قضية مجتمع، ذلك أنَّ التشغيل الذي يعني توفير مناصب عمل يتوجب أصلاً إعادة الاعتبار لعنصر العمل كقيمة اجتماعية وثقافية قبل كونه قيمة اقتصادية فلابد من تشغيله كمورد اقتصادي وفي نفس الوقت يستجيب لحاجة اجتماعية ونفسية لدى طالبي العمل.

ومن ناحية ثانية لا يمكن فصل سياسة التشغيل عن سياسة التعليم والتكوين، إذ لا بد من تحقيق تواافق مستمر مابين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل و هذا ما جعل أصحاب الشهادات الأكثر عرضة للبطالة. ينبغي أن تقوم معالجة قضية البطالة والتشغيل على رؤية إستراتيجية شاملة، أي أن تكون عميقة وطويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، لدعم تشغيل مستقر في و خلق استثمارات من شأنها أن تولد فرص عمل.

## **الفصل الثاني**

**برامج التنمية والإنشاء الاقتصادي للفترة ما بين 2001-2014**

## تمهيد

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار برامج الجيل الأول عملت الجزائر على وضع برنامج تنموية. هذه البرامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج الحقيقة على مستوى التوازنات الكلية، وتمثل هذه البرامج في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج الخماسي 2010-2014.

وقد صاحب هذه البرامج التنموية إطلاق مشاريع إصلاحية سياسية واقتصادية واجتماعية، تحارب الفساد وتعزز الأمان والاستقرار في البلد، وترسخ مبادئ الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وغيرها من برامج الإصلاح التي تصب في خانة إرساء مبادئ الحكم الرشيد الذي أصبح الالتزام بمبادئه شرطا ضروريا لإنجاز أي تقدم في مجال التنمية البشرية المستدامة والحد من الفقر.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى أربعة مباحث:

**المبحث الأول:** برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

**المبحث الثاني:** برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

**المبحث الثالث:** البرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب و المضاب العليا 2006-2009

**المبحث الثالث:** البرنامج الخماسي 2010-2014

### المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة من 2001-2004 بنسبة متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسيع الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تشغيل الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: دوافع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

ستطرق فيما يلي إلى هذه الدوافع والأسباب دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بالنظر للتدخل الحاصل بينها.

#### أولاً: ضعف معدل النمو الاقتصادي

تعتبر نسبة النمو الاقتصادي المسجلة عن مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة داخل بلد معين، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة من سنة لأخرى دل ذلك على نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة، وكلما كانت منخفضة دل ذلك على تعثر هذه السياسات.

- أثرت الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987-1994 حوالي 0.5%<sup>1</sup> وهو ما أخذ بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي، وفيما يلي:

جدول رقم (01): يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2000

السنة	المؤشرات								
	نسبة PIB (%) الحقيقة	نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)						
2000	2.4	3.2	48.8	54.4	48.19	48.2	46.9	42	49.9
1999	3.2	5.1	1630	1789	1633	1658	1643	1498	1542
1998	5.1	1.1	1633	1789	1658	1643	1498	1542	1856
1997	1.1	4.3	1658	1789	1633	1643	1498	1542	1856
1996	4.3	3.9	1643	1789	1633	1658	1498	1542	1856
1995	3.9	-0.7	1498	1643	1633	1658	1542	1856	1856
1994	-0.7	-2.1	1542	1789	1633	1658	1498	1542	1856
1993	-2.1		1856	1856	1856	1856	1856	1856	1856

Source :ministère des finances, les indicateurs de l'économie Algérienne sur le site :www.Finance.Algeria.org ,le 15/04/2013.

ومن خلال إطلاعنا على المؤشرات الجدول 01 يمكننا أن نميز بين 3 فترات:

<sup>1</sup> حسب أرقام المحافظة الوطنية للتخطيط، سبتمبر 2004.

**-الفترة الأولى 1993-1994:** أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 1.4% وهو ما يعني استمرار تأثير الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدتها ابتداءً من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة 1988-1992، كما أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى إذ انتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1992 بنسبة انخفاض قدرها 16.9%.<sup>1</sup>

**-الفترة الثانية 1995-1998:** حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي جديد "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي هدف أساساً إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي. إنّ أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى 3.6%， وتعد سنة 1999 السنة التي حقق فيها أعلى معدل منذ سنة 1986، إذ وصل إلى 5.1%， إلا أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سجل خلال نفس السنة انخفاضاً بنسبة 5.1% حيث قدر بحوالي 163 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، وهو ما يدل على أنّ معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

**-الفترة الثالثة 1999-2000:** أهم ما ميز هذه الفترة أنّ معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعاً إذا ما قورنت بالفترة السابقة، إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8%， وهو ما مثل انخفاضاً بحوالي 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28.5 دولار أمريكي سنة 2000 وهو أعلى سعر بلغه منذ سنة 1991.

### ثانياً: ارتفاع معدل البطالة

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر، بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية فارتفاع نسب البطالة تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع المعدل من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، ثم عرفت هذه النسبة تراجعاً طفيفاً سنة 1989، حيث وصل المعدل إلى 18.1% وابتداءً من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطويراً منتظماً إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966، حيث وصلت إلى 29.8% سنة 2000.

<sup>1</sup> نبيل فليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الميزانات العامة في الدول النامية - دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير، في علوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف ،2005،ص ص 98-90.

كل ذلك يعني أنّ أسباب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998، ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلية ومالية، ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليل من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة لدعم وتشغيل الشباب، إلا أنّ ذلك لم يسهم في خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ هو العكس، إذ ارتفع معددها من 24.4% إلى 29.8% سنة 2000، أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

### ثالثاً: ارتفاع نسبة الفقر

تعد مشكلة الفقر من المشاكل التي تعاني منها الجزائر، رغم التقلبات التي شاهدتها هذه الظاهرة من حيث مدى انتشارها أو انحسارها، تبعاً للظروف والأوضاع الاقتصادية التي مرت بالجزائر، تاريخياً تمتد جذور هذه الظاهرة إلى العهد الاستعماري الفرنسي الذي أدى بسياسة المتبعه في المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى إفقار غالبية الشعب الجزائري.

أمام هذا الواقع حاولت الحكومات المتعاقبة من تاريخ استقلال الجزائر إلى غاية منتصف الثمانينيات من القرن العشرين تطبيق سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، مما أدي على العموم إلى انحسارها خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، واتضح ذلك من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال دخل فردي وتعليم ورعاية صحية وظروف معيشية.

إلا أن الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 وما ترتب عنها من آثار بالإضافة إلى الآثار السلبية للإصلاحات الهيكيلية التي طبقت خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ساهمت في عودة ظاهرة الفقر من جديد.

- تعدد الدراسات التي حاولت قياس نسبة الفقر في الجزائر سواء من طرف الم هيئات الوطنية أو الأجنبية "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"<sup>1</sup>، وما ميز هذه الدراسات أن هناك تباين بين النتائج المتوصل إليها نظراً لاختلاف نماذج قياس الفقر المستخدمة في هذه الدراسات.

<sup>1</sup> الدراسة التي تم نشرها من قبل البنك الدولي سنة 1999 والمتعلقة بقياس الفقر في الجزائر خلال ستين، 1988- 1995 .

## المطلب الثاني: أهداف وخصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

مع مطلع سنة 2000 تبنت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسيع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، واتضحت معالمها من خلال البرنامج الذي اعد<sup>1</sup> سنة 2001 والذي سمي بـ: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001-2004) وخصص له مبلغ 525 مليار دج أساساً لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة خلال فترة تنفيذ البرنامج.

### أولاً: أهداف البرنامج

وفقاً للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية

للبرنامج حددت فما يلي<sup>2</sup>:

-تنشيط الطلب الكلي؛

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

-إنجاز هيكل قاعدي يسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛

-إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة وعدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقراً وعزلة والذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي؛

### ثانياً: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: من خصائص هذا البرنامج ما يلي:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل ، مما ينبع عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليل حجم البطالة؛

- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخطط رياضياً شبهاً بالمخططات التي عهدها الجزائر في السبعينيات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائياً عن الاقتصاد الموجه والتزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة؛

<sup>1</sup> تم الإعلان رسمياً عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في الافتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001 والذي حدد فيه مميزات وخصائص هذا البرنامج. وهو منشور على الموقع التالي:

[www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualité/actualité.htm](http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualité/actualité.htm)(29-03-2015).

<sup>2</sup> الوثيقة المنشورة على موقع رئاسة الحكومة :

[www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm](http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm) (29-03-2015) .

- إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة "المحروقات والمناجم والكهرباء" والمواصلات السلكية واللاسلكية، والقطاع الاقتصادي العام، والإدارة الجبائية والتعرفة الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار و إجراءاته؛
- لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي 2002 و2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتبعة القروض الخارجية، وتحسين مدخلات الجبائية العادلة وتدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية والنقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوی السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستؤول إلى أقل من 20 % من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة؛
- كما لن يؤدي البرنامج إلى ارتفاع معدلات التضخم باعتبار أن للاقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة ومواطن إنتاج غير مستثمرة، وبالتالي فإن تزايد الطلب الكلي سيكون مصحوباً بنمو في الإنتاج يحول دون ارتفاع الأسعار بالتزامن مع إتباع سياسة نقدية صارمة حيال قيمة العملة ومستوى الأسعار؛
- يمكن تكيف وتحجيم البرنامج وفقاً للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقاً للقدرات الحقيقة التمويلية للجزائر، كم تم الشروع فعلياً في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1.2001

<sup>1</sup> قانون رقم 12-01 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422هـ الموافق لـ 19 جويلية 2001، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

**المطلب الثالث : محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المتداه خلال الفترة 2001-2004 حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، التنمية المحلية البشرية، النساء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول (02): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004**

نسبة السطر	المجموع					السنوات القطاعات
		2004	2003	2002	2001	
%8,54	45.0	/	/	15.0	30.0	- دعم الإصلاحات
%12,56	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	- الفلاحة والصيد
%38,8	240.2	6.5	53.1	72.8	71.8	- التنمية المحلية والبشرية
%40,10	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	- الأشغال الكبرى
%100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	- المجموع
	%100	%3,90	%21,57	%35,41	%39,12	نسبة العمود

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السادس الثاني

.87.2002

بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعًا ووزعت على النحو التالي:

جدول رقم (03): مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات

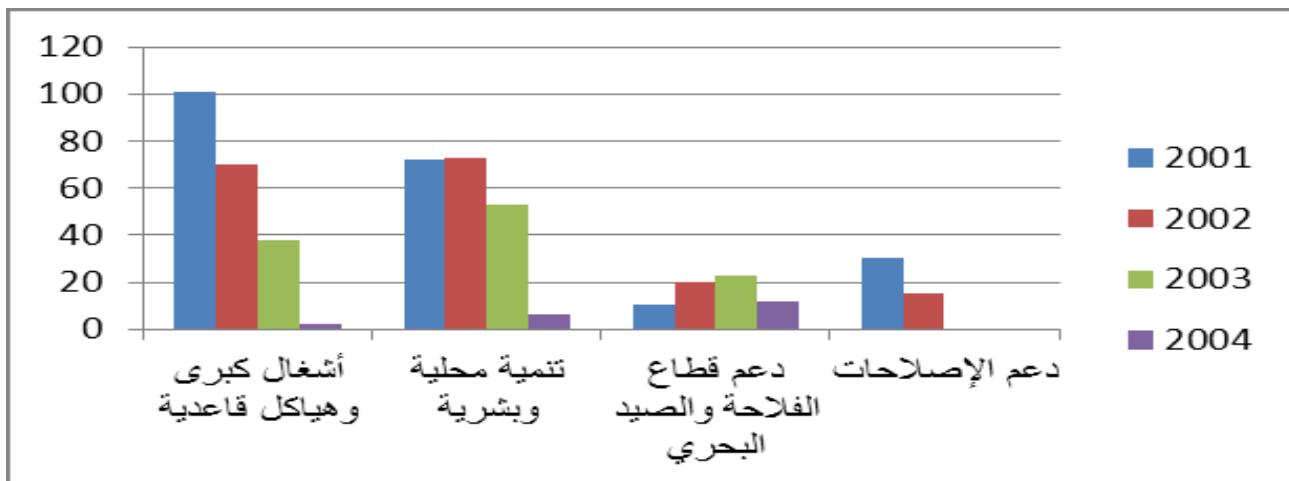
ال_Projects	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هيأكل قاعدية، شبابية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهيأكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: تقرير حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة.

من خلال الجدولين السابقين يتجلّي لنا انه ومن ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبّرى والهيأكل القاعدية استحوذ على نصيب الأكبير من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210,5 مليار دج أي ما نسبته 40,1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريباً ووصلت إلى 204,2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%， ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65,4 مليار دج أي ما نسبته 12,56% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8,54% من القيمة الإجمالية.

وعلى مدار الفترة التي اقر تنفيذ المخطط خلالها، جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205,4 مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185,9 مليار دج ثم سنتي 2003 و2004 بما يقارب 113,9 مليار دج و20,5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي.

الشكل رقم ( 07 ) : يوضح توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة ( 2001-2004 )



المصدر: من إعداد طالبنا بناءً على بيانات الجدول السابق.

وقد جاء تركيز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الستين الأوليتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب عمل وتطوير البنية التحتية.

**أولاً: الأشغال الكبرى والهيئات القاعدية:** إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهيئات القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات مخطط الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدرك العجز والتأخير الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينيات، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير.

وقد قسمت مخططات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية وهي:

- تجهيزات الهيئات بقيمة 142,9 مليار دج؛
- تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج؛
- السكن والعمان بقيمة 35,6 مليار دج.

وخصصت أكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهيئات القاعدية لتجهيزات الهيئات، وذلك راجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتحيين المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساحتها في زيادة الطلب الكلي.

كما وجه جزء من المخصص إلى إعادة تربية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي وأثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، إذ أن إعادة تنشيط مناطق

الريفية يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي ومن ثم المحافظة على استقرار حجم العمالة فيه وزيادته وذلك يساهم في الحد من البطالة.

كما إن قطاع السكن اخذ هو الآخر حيزاً ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهيابكل القاعدية، وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامناً مع محاولة تحسين مستوى الشاط الاقتصادي، والجدول التالي يبين مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهيابكل القاعدية.

**المدول رقم (04): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهيابكل القاعدية**  
**(الوحدة: مليار دج)**

الجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات	
					القطاعات	
142.9	/	29.4	53	60.5	1- تجهيزات الهيابكل	
31.3	/	10.1	15.8	5.4	1-1 منشآت الري	
54.6	/	16.0	28.9	9.7	2-1 منشآت السكة الحديدية	
45.3	/	3.3	8.3	33.7	3-1 أشغال عمومية	
10	/	/	/	10	4-1 اتصالات	
1.7	/	/	/	1.7	5-1 تهيئة مدينة بوغزول	
32	/	5.7	13.2	13.1	2- تنمية المناطق الريفية	
9.1	/	4.2	3.2	1.7	1-2 فلاحـة	
6.1	/	1.5	1	3.6	2-2 بيـة	
16.8	/	/	9	7.8	3- طـاقة	
35.6	2.0	2.5	4.0	27.1	3- السـكـن و العـمـرـان	
25.1	/	/	/	25.1	1-3 السـكـن الحـضـرـي و الـريفـي	
10.5	2.0	2.5	4	2	2-3 تـهـيـة الـاحـيـاء السـكـنـيـة	
210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	المجموع	

المصدر: نبيل فليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على المواريثات العامة في الدول النامية - دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير، في علوم الاقتصادية ،نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2005، ص

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004<sup>1</sup>، وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية كما يلي:

#### المجدول رقم (05) : مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية

الجموع	مناصب عمل مؤقتة	مناصب عمل دائمة	مناصب العمل	
			القطاعات	
100000	100000	/	ال فلاحة	
70000	10000	60000	السكن و العمران	
16300	15000	1300	منشآت السكة الحديدية	
42000	2000	40000	أشغال عمومية	
20500	19000	1500	قطاعات أخرى *	
148800	146000	102800	المجموع	

المصدر: كريم بودخن، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 - 2010، ص 198.

\*: هذه القطاعات هي : البيئة ، الطاقة، الاتصالات وأشغال هيئة مدينة بوغزول.

ثانياً: التنمية المحلية و البشرية: إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنمية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلاً ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

أ. برنامج التنمية المحلية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي الحفاظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، والهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد، وذلك يتجلّي في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع هيئة المحيط وتحسين هيكل الخدمة العمومية، والمجدول التالي يوضح مجالات برنامج التنمية المحلية:

<sup>1</sup> International monetay fund ,algeria selected issues and statistical appendix , 2001, 2004 ,2005.

## المـدـول رقم (06): القـطـاعـات المـسـتـفـيـدة مـن بـرـامـج التـنـمية الـخـلـية

(الوحدة : مـليـار دـج )

السنوات	القطاعات	المجموع				
		2004	2003	2002	2001	
المخططات البلدية للتنمية	المخططات البلدية للتنمية	33.5	/	16.5	13.0	4
الري	الري	13.6	/	1.5	7.4	4.7
البيئة	البيئة	5.5	/	2.0	2.0	1.5
البريد و المواصلات	البريد و المواصلات	4.5	/	6.0	8.5	/
أشغال عمومية	أشغال عمومية	13.0	/	/	/	13.0
منشآت إدارية	منشآت إدارية	16.9	/	5.2	6.0	5.7
المجموع	المجموع	97.0	0	31.2	36.9	28.9

المـصـدر: كـرـيم بـوـدـخـخ، آثـر سـيـاسـة الإنـفـاقـ العـام عـلـى النـمـو الـاـقـتصـادي درـاسـة حـالـة الـجـزاـئـر 2001-2009، مـذـكـرة مـقـدـمة ضـمـنـ متـطلـبـات نـيل شـهـادـة الـماـجـسـتـير فـي عـلـوم التـسيـيرـ، فـرع نـقـود وـمـالـيـةـ، جـامـعـة الـجـزاـئـرـ، 2009-2010، صـ199ـ.

ويـتـوقـع مـن هـذـا الـبـرـامـج استـحـدـاثـ حـوـالـي 50750 منـصـبـ عـمـلـ مـنـهـا 9900 منـصـبـ عـمـلـ دـائـمـ خـلـالـ الفـتـرـةـ 2004-2001 كـمـا يـلـيـ:

## المـدـول رقم (07): منـاصـبـ عـمـلـ المتـوقـعـ استـحـدـاثـها مـن قـبـلـ بـرـامـجـ التـنـميةـ الـخـلـيةـ

ال القطاعات	مناصـبـ عـمـلـ	المجموع	
		مناصـبـ عـمـلـ مؤـقـتـةـ	مناصـبـ عـمـلـ دائـمـةـ
الطرقات	الطرقات	20000	/
البيئة	البيئة	22000	6000
الري	الري	2250	900
البريد و المواصلات	البريد و المواصلات	6500	3000
المجموع	المجموع	50750	9900

المـصـدر: نـيل فـلـيـحـ، آثـر بـرـامـجـ التـنـميةـ الـاـقـتصـاديـةـ عـلـى الـمـواـزـنـاتـ الـعـامـةـ فـي الـدـوـلـ النـاـمـيـةـ درـاسـةـ حـالـةـ بـرـامـجـ دـعـمـ الإنـعاـشـ الـاـقـتصـاديـ 2004-2001 المـطـبـقـ فـي الـجـزاـئـرـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، فـي عـلـومـ الـاـقـتصـادـيـةـ، نـقـودـ وـمـالـيـةـ، جـامـعـةـ حـسـيـةـ بـنـ بـوـعـلـيـ، الشـلـفـ، 2005ـ، صـ112ـ.

**بـ.برامـج التـشـغـيل وـالـحـمـاـيـة الـاجـتـمـاعـيـة:** يـهـدـف هـذـا البرـنـامـج إـلـى دـعـمـ الجـهـودـ الرـامـيـة إـلـى الحـدـ من اـرـفـاعـ مـعـدـلاتـ الـبطـالـةـ وـارـفـاعـ مـعـدـلاتـ الـفـقـرـ، حـيـثـ خـصـصـ لـهـ مـبـلـغـ 17ـ مـلـيـارـ دـجـ مـوجـهـ بـالـأسـاسـ إـلـى تـموـيلـ المـشـارـيعـ ذـاتـ المـنـفـعـةـ العـمـومـيـةـ وـذـاتـ الـكـثـافـةـ الـعـمـالـيـةـ، وـكـذـاـ تـأـطـيرـ سـوقـ الـعـمـلـ عنـ طـرـيقـ دـعـمـ وـتـطـوـيرـ الـوـكـالـةـ الـوطـنـيـةـ لـلـتـشـغـيلـ قـصـدـ زـيـادـةـ حـجمـ الـعـمـالـةـ مـنـ جـهـةـ، وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ لـتـكـفـلـ بـفـئـةـ الـمـعـاقـينـ وـالـعـجـزـةـ وـالـمـحـرـومـيـنـ بـمـنـحـ وـتـحـوـيلـاتـ اـجـتـمـاعـيـةـ قـصـدـ الحـدـ مـنـ التـفـاوـتـ فيـ الدـخـولـ بـيـنـ فـئـاتـ الـجـمـعـ، وـيـتـوقـعـ مـنـ خـلـالـ هـذـاـ البرـنـامـجـ استـحـدـاتـ 70000ـ مـنـصـبـ عـلـمـ دـائـمـ خـلـالـ فـتـرةـ تـنـفيـذـهـ.

#### المـجـدـولـ رقمـ (08)ـ: مـجـالـاتـ بـرـنـامـجـ التـشـغـيلـ وـالـحـمـاـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ

(الـوـحدـةـ: مـلـيـارـ دـجـ)

الـمـجـمـوعـ	منـاصـبـ الـعـمـلـ					الـمـجـالـاتـ
	2004	2003	2002	2001		
9.3	2.0	3.5	2.65	1.15		الـتـشـغـيلـ وـالـقـرـضـ
7.7	1.0	1.0	3.35	2.35		الـحـمـاـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ
17.0	3.0	4.5	6.0	3.5		الـمـجـمـوعـ

المـصـدـرـ: كـرـيمـ بـودـخـدـخـ، اـثـرـ سـيـاسـةـ الإـنـفـاقـ الـعـامـ عـلـىـ النـمـوـ الـاـقـتصـاديـ درـاسـةـ حـالـةـ الـجـزاـئـرـ 2001-2009ـ، مـذـكـرـةـ مـقـدـمةـ ضـمـنـ مـتـطلـبـاتـ نـيـلـ شـهـادـةـ الـماـجـسـتـيرـ فـيـ عـلـمـ التـسيـيرـ، فـرعـ نـقـودـ وـمـالـيـةـ، جـامـعـةـ الـجـزاـئـرـ، 2009-2010ـ، صـ200ـ.

**تـ.برـانـجـ تـنـمـيـةـ الـمـوارـدـ الـبـشـريـةـ:** يـهـدـفـ هـذـاـ البرـنـامـجـ الـذـيـ خـصـصـ لـهـ حـوـالـيـ 90.2ـ مـلـيـارـ دـجـ إـلـىـ تـحسـينـ مـؤـشـراتـ الـتـنـمـيـةـ الـبـشـريـةـ وـالـقـيـاسـ مـباـشـرـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـعـيـشـيـ لـلـسـكـانـ، وـذـلـكـ بـتـطـوـيرـ الـمـسـتـوـيـ الـتـعـلـيمـيـ وـالـصـحيـ معـ الـاستـعـانـةـ بـالـتـكـنـوـلـوـجـياـ الـحـدـيثـةـ وـتـرـقـيـةـ عـنـصـرـ الـعـرـفـةـ لـدـىـ أـفـرـادـ الـجـمـعـ وـذـلـكـ بـالـعـمـلـ عـلـىـ زـيـادـةـ الـمـؤـسـسـاتـ الـتـعـلـيمـيـةـ الـجـامـعـاتـ وـالـهـيـاـكـلـ الـرـياـضـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ، وـيـتـوقـعـ مـنـصـبـ عـلـمـ مـوزـعـةـ عـلـىـ عـدـةـ قـطـاعـاتـ شـمـلـهـاـ هـذـاـ البرـنـامـجـ كـمـاـ يـوضـحـهـ الـجـدـولـ التـالـيـ:

المدول رقم (09): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية

السنوات	القطاعات				
	المجموع	2004	2003	2002	2001
التربية الوطنية	26.95	/	7.45	9.5	10
التكوين المهني	9.5	/	2.1	3.1	4.4
التعليم العالي و البحث العلمي	33.9	/	6.5	9.4	18
الصحة و السكان	7.8	/	0.3	4.6	2.8
الشباب و الرياضة	3.67	/	/	2.2	1.4
الاتصال و الثقافة	8	3.5	/	/	4.5
الشئون الدينية	11.5	/	/	1.0	0.15
المجموع	90.2	3.5	17.34	29.9	.39.4

المصدر : نبيل فليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموارد العامة في الدول النامية - دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير، في علوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2005، ص 114.

### ثالثا: الفلاحة والصيد البحري

يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشغّل الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر على طوال 1200 كلم، ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعيين:

- أ. البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي: خصص له مبلغ 55.9 مليار دج، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تفويذه ابتداء من أواخر سنة 2000، ويهدف هذا البرنامج إلى:
  - حماية السهول والأراضي المعرضة للانحراف؛
  - حماية المناطق السهلية من التصحر؛
  - دعم إنتاج الحبوب والحلب؛
  - دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي؛

وزعت موارد هذا البرنامج على 3 صناديق فلاحية هي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: 53,4 مليار دج؛
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية: 0,2 مليار دج؛
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية : 2,28 مليار دج.

كما يتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث حوالي 330.000 منصب عمل منها 230.000 منصب عمل ضمن عمليات التوسيع الفلاحي، 100.000 منصب عمل خاصة بعمليات حماية السهول والأحواض المائية.<sup>1</sup>

**ب. البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 9,5 مليار دج و الهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري و تربية المائيات و أوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي و تربية المائيات.

#### رابعا: دعم الإصلاحات

لقد خصص لهذا المجال نسبة 8,57 % من مجموع اعتمادات البرنامج، والتي تم تقسيمها على سنين 2001 و 2002 ثم توقف تدعيم هذا المجال خلال سنتي 2003 و 2004، والتي تمس ما يلي:

- تحديث وتطوير الإدارة الضريبية: والذي خصص له مبلغ 20 مليار دج، والتي تمثل نسبة 44,44 % من مجموع اعتمادات دعم الإصلاحات وفي نفس الوقت تمثل أكبر نسبة في هذا المجال.
- هيئة المناطق الصناعية: والذي خصص له مبلغ 2 مليار دج ويشمل هذا المجال إعادة تهيئة بعض المناطق الصناعية التي لا تتوفر فيها الظروف الملائمة لنشاط المؤسسات الوطنية سواء الخاصة أو العامة.
- الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية: وخصص له كذلك مبلغ 2 مليار دج، و انشأ هذا الصندوق بغرض تنظيم وترقية المنافسة بين المؤسسات الصناعية، وذلك بغرض حماية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية الناشئة من المنافسة القوية التي تتلقاها من المؤسسات الأجنبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بودخنخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2011، ص 194.

<sup>2</sup> ملف حول برنامج الإنعاش الاقتصادي "2004-2001"، ص:23. مأخوذ من الإنترت على الموقع التالي: [www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm](http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm)(02-04-2015).

### المبحث الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38,5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق دينامكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

#### المطلب الأول: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له، فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و ضرورة الاستجابة لتطورات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينيات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية والانعكاسات الإيجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياطيات الصرف وتسديد المديونية الخارجية.

والجدول التالي يوضح أهم العوامل التي سمحت بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو:

الجدول رقم (10) : بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو

السنة	متوسط أسعار النفط (بالدولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	احتياطيات الصرف * (مليار دولار)	الديون الخارجية (مليار دولار)
2000	28.50	21.06	11.90	25.261
2001	24.85	18.53	17.96	22.571
2002	25.24	18.11	23.11	22.642
2003	29.03	23.99	32.94	23.353
2004	38.66	31.55	43.11	21.821
2005	54.64	45.59	56.18	17.191

\* خارج الذهب.

Source : Rapport « Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004 », Et « Bulletin statistique hors série 2006 » de la banque d'Algérie, p73.

نلاحظ من الجدول أن متوسط أسعار النفط ورغم انخفاضه بين سنتي 2000 و 2001 بحوالي 4 دولارات إلا أنه عرف ارتفاعاً محسوساً طيلة الفترة 2001-2005 وهذا ما انعكس إيجاباً على قيمة الصادرات النفطية التي انتقلت من حوالي 21 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005، وسمح هذا أيضاً بارتفاع قيمة احتياطيات الصرف من 11.90 مليار دولار إلى أكثر من 56 مليار دولار، كما سمح ارتفاع العائدات النفطية بتخفيض حجم المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005.

شجعت هذه المعطيات السلطة العمومية على مواصلة التوسع في الاستثمارات العمومية وإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

#### **المطلب الثاني: أهداف و خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ووضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف والخصائص:<sup>1</sup>

#### **أولاً: أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)**

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظراً لأهميتها في تطوير كلاً من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقاً من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

#### **ثانياً: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو<sup>2</sup>**

**أ. تحسين إطار الاستثمار:** من خلال التعديل التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشركة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، كما تسهر دائماً الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبية.

<sup>1</sup> تقريري بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة 2005-2009.

<sup>2</sup> بودلال علي، عبد الصمد سعودي، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر (2001-2014) دراسة تحليلية كلية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي: 07-08 ماي 2013، جامعة أوت 1955، ص.2.

**ب. تسوية مسألة العقار:** فيما يخص العقار الصناعي الذي غالباً ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

إن هذا الإصلاح يسمح بتشمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار؛ كما سيتكلف هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية سيتم استصلاحه وتنميته.

وستعمل الحكومة أيضاً على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعهير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج، تشعيراً يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما. إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغلها، وسيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف، عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

**ت. مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:** إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخراً صاحبته ظواهر طفيفية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها، وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مردء إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين.

**ث. عصرنة المنظومة المالية:** إن عصرنة المنظومة المالية ورشرة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها، وتحقق الحكومة الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حالياً;
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية الشبيهة للشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفرع أو المنتجات، من أجل حشد مكتف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛
- التطوير المؤسسي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمار الأخرى؛

<sup>1</sup> بودلال علي، عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-3.

- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة.

**ج. سياسة هيئة الإقليم:** إن سياسة هيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطاراً توجيهياً للأعمال الواجب إنجازها ومن شأنها أيضاً أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على الالامساواة المتفاقمة إن إستراتيجية هيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة استشرافية متعددة حتى أفق 2020 حيث توفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما خصص لجنوب البلاد والآخر لمناطق الهضاب العليا؛ وفي هذا الإطار يجب أن تعزز سياسة البنية التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

**ح. البنية التحتية الخاصة بالطرق:** فضلاً عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإن حافظة الدراسات والإنجازات تتضمن ما يأتي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا؛
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة؛
- استكمال الطريق العابر للصحراء؛
- هيئة الطرق الساحلية؛
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة؛
- وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

**خ. البنية التحتية للمطارات والموانئ البحرية:** العمليات الكبرى الواجب التقدم في إنجازها واستكمالها هي:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر؛
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف وبرج باجي مختار وكذا إنجاز مطاري الشلف والبيض؛
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية؛
- صيانة هيكل القاعدة وتطويرها؛
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها؛
- إنجاز مرفأ ثانى للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران، وهما مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، وإنجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية؛ وفي مجال تحديث الموانئ.

**د. قطاع المحروقات والمناجم:** ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجدددة. إضافة إلى هذا ستعمل الحكومة على تكيف وعصرنة المنشآت الأساسية المنائية المعدة لتصدير

المحروقات لتنماشى مع تطور الإنتاج. وستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، لاسيما بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة، وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة وال فلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة. وستواصل كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إ يصل الغاز وغاز البروبان الممتع والمطاقات المتتجدة وجعله في مستوى هام عبر البلاد.

كما أنه سيتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطن. وأخيرا ستسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا وعلى إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي.

**ذ.الفلاحة:** إن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبيرة التي خصصتها له الدول .تحقق حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل.وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الحكومة تعتمد تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها. وهكذا ستظل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله.

### المطلب الثالث: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث اضيف له بعد اقراره برامجين خاصين، احدهما بمناطق الجنوب وآخر بمناطق الهضاب العليا، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج ،والصاديق الإضافية القدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بمحاسبات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

## المجدول رقم (11): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمحصصات المضافة له 2005-2009

(الوحدة: مiliار دج)

البرامج السنوات	مخطط دعم الإنعاش	البرنامج التكميلى لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج المضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
	1071					1071	2004
862	1500	227				1273	2005
1979	4172	304	277	250	3341		2006
2238	1077	244	391	182	260		2007
2299	465	205			260		2008
1327	420	160			260		2009
8705	8705	1140	668	432	5394	1071	المجموع

Source : World Bank : a public expenditure review ; Report N : 36270; Vol 1; 2015; Page: 2; [http://Siteresources.Worlbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER\\_ENG\\_Volume\\_pdf](http://Siteresources.Worlbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf).

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

## المجدول رقم (12): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009

(الوحدة: مiliار دج)

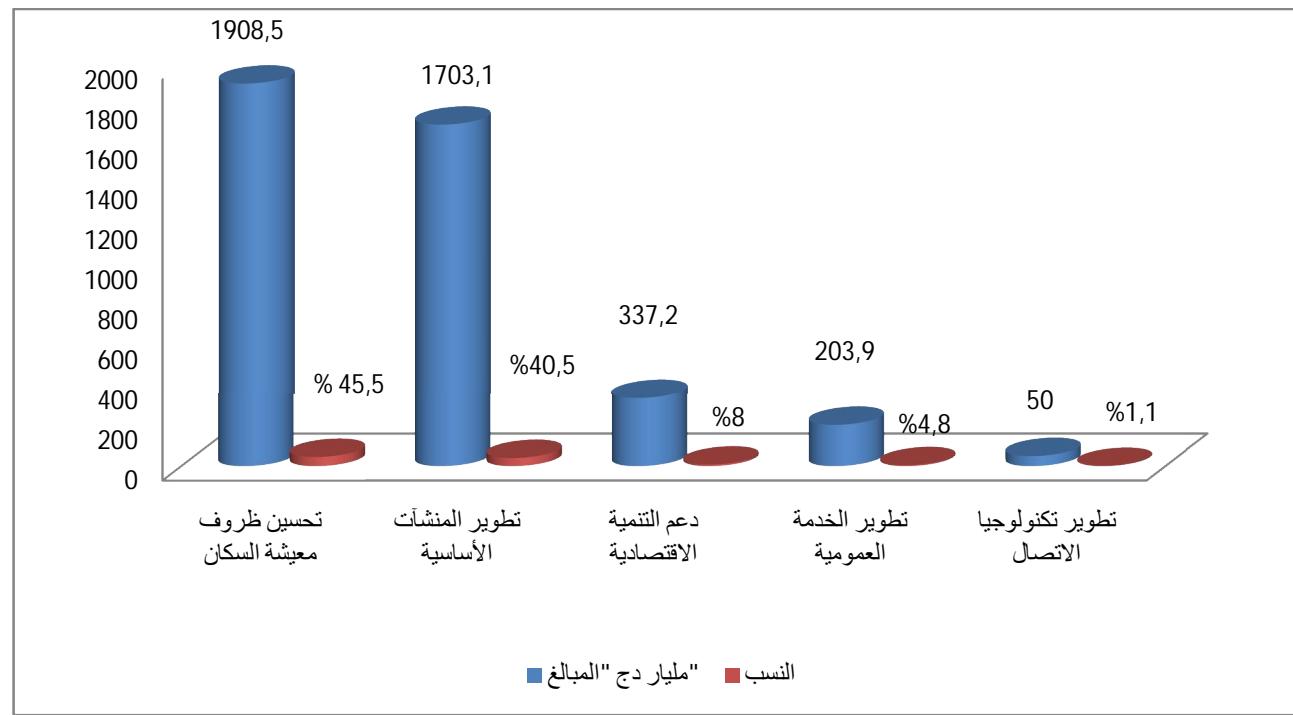
النسبة	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول ، ص 2.

[www.Premier\\_ministre.gov.arabe/media/pdf/texte\\_Essentiels/progpilar/progcroissance.pdf](http://www.Premier_ministre.gov.arabe/media/pdf/texte_Essentiels/progpilar/progcroissance.pdf). اطلع عليه يوم 2015/4/5

والشكل التالي يوضح أكثر بيانات الجدول.

الشكل رقم(08) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009



المصدر: من إعداد الطالبたan بناء على الجدول السابق.

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كماليي :

#### أولاً: تحسين ظروف معيشة السكان

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 1908.5 مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركة النشاط الاقتصادي. ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن 555 مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

## ثانياً: تطوير المنشآت الأساسية

احتل المرتبة الثانية من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليهها الدولة لقطاع البنية التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة 1703.1 مليار درج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

**الجدول رقم(13): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآء الأساسية**

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ
النقل	700.0
الأشغال العمومية	600.0
الماء (السدود و التحويلات)	393.0
تكمية الإقليم	10.15
المجموع	1703.15

المصدر: بودخوخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ليل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2011، ص 194.

ويأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء ميترو الجزائر و30 مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات لنقل الحضرى على مستوى عدد من الولايات.

و لا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج حيث يتضمن إنشاء و إعادة تاهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولاية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء يتضمن إنجاز 8 مسدود و إعادة تاهيل وإنجاز محطة التصفية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. World Bank : a public expenditure review ; Report N : 36270; Vol 1; 2015; Page: 34;.37 [http://Siteresources.Worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIA\\_PER\\_ENG\\_Volume\\_pdf](http://Siteresources.Worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIA_PER_ENG_Volume_pdf)

<sup>2</sup> بود خدخت کریم ، مرجع سبق ذکرہ، ص 202.

**ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية**

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:<sup>1</sup>

**a. الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف هذا البرنامج:

- تطوير المستشارات الفلاحية؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراب الغائي؛
- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها.

**b. الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

**c. ترقية الاستثمار:** حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتحيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

**d. الصيد البحري:** حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

**e. السياحة:** حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسيع سياحي.

**f. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذلك الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

**g. تطوير الخدمة العمومية و تحسينها:** الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطبيقات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مررت بها الجزائر في فترة التسعينات. وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

**- البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدتها بالمؤذعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

<sup>1</sup> كرمية التوفيق، المؤمن عبد الكريم، مداخلة بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له وأثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الوطني الثالث: حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنشاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2004 ، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014 ، ص ص 5-7.

- **العدالة:** حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملاً مهمًا في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلساً قضائياً و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.
- **الداخلية:** والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.
- **التجارة:** إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف كإنجاز مخابر مراقبة النوعية، افتتاح تحهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- **المالية:** حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

### المبحث الثالث : البرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب والمضاد العليا

إن البرنامجين التكميليين للتنمية كل من مناطق الجنوب والمضاد العليا يمثلان مجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي استفاد منها سكان هذه المناطق، والتي تهدف إلى تدارك النقصان الكبير الذي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الولايات ومراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف أنحاء الوطن.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق وأن استفادت ولايات الجنوب والمضاد العليا، في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ إجمالي يقارب 1150 مليار دج.

#### المطلب الأول: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب

أعدت الحكومة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب للفترة 2006-2009 بعد التعليمات الرئاسية التي تلقتها عقب زيارة رئيس الجمهورية إلى كل من ولايتي ورقلة والأغواط في شهر سبتمبر 2005، وقد تم دراسة هذا البرنامج والموافقة على إطلاقه في اجتماع مجلس الوزراء يوم 14/01/2006.<sup>1</sup>

ومثل البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب برنامج استثمارات عمومية تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أسباب التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق، ومواصلة سياسة خلق الظروف المناسبة لإحداث التوازن الإقليمي وتنمية مختلف مناطق الوطن .

ويستهدف الولايات العشرة التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، قسنطينة، ورقلة، إيلizi ، الوادي، تندوف وغريدة.

أما بخصوص التكلفة المالية فقد خصصت في البداية لهذا البرنامج قيمة 250 مليار دج، أضيفت لها مبالغ أخرى منها حوالي 100 مليار دج تم رصدها للدعم وإنجاز مشاريع إضافية مثل مشروع إنجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة في إطار مخطط تحنيب الحقل البترولي بهذه المدينة للمخاطر التي تهدده ، وقد تجاوز مجموع المخصصات المالية الأولية المقرونة في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب قيمة 380 مليار دج.

#### أولاً: مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب

- أ. مشاريع تحسين ظروف حياة السكان: وخصص لهذا المحور أكثر من 286 مليار دينار، تضمنت ما يلي:
- إنجاز 60 ألف مسكن إضافي بتكلفة تفوق 110 مليار دج لتغطية العجز في مناطق الجنوب وتحليل سكان البيوت المنشئة وغير الملائقة ؛
- تخصيص حوالي 20 مليار دج لتعزيز مشاريع ربط البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء بسبب التكاليف الكبيرة لهذه المشاريع نظراً لتباعد التجمعات السكانية الصحراوية وطول المسافات؛
- تخصيص أزيد من 80 مليار دج للموارد المائية؛

<sup>1</sup> بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006.

- إنجاز 10آلاف مقعد بيداغوجي إضافي و 7500 سرير للإيواء لصالح قطاع التعليم العالي بالجنوب بتكلفة حوالي 07 مليارات دج؛
- رصد حوالي 12 مiliار لفائدة قطاع التربية الوطنية بالولايات الجنوبية من أجل إنجاز 14 ثانوية و 50 مدرسة أساسية و 497 قسم و 202 مطعم مدرسي و 372 مرفق رياضي؛
- إنجاز 11 مركز لتكوين و التعليم المهنيين، و 10 ملحقات وداخليات بقيمة 03 مiliار من أجل تأهيل شباب مناطق الجنوب وإدماجهم مهنياً؛
- تخصيص أزيد من 15 مiliار دج لدعم الرعاية الصحية بولايات الجنوب و تدارك النقصان المسجلة بالقطاع الصحي موجهة لبناء 9 مستشفيات و مؤسستين استشفائيتين جامعيتين و 20 وحدة صغيرة للعلاج و 13 مركز متخصص وتوفير التجهيزات والتأثير الطبي النوعي؛
- إنجاز 10 قاعات متعددة الرياضيات و 16 مركب رياضي جواري و 11 مسبح و 20 حوض للسباحة بتكلفة حوالي 06 مليارات دج؛
- دعم المخططات البلدية للتنمية بمبالغ إضافية تقارب 19 مiliار دج؛
- تخصيص حوالي 9 مليارات دج لتعزيز التشغيل؛
- تخصيص حوالي 3 مليارات دج لقطاع الثقافة توجه لإنجاز 19 مكتبة ومسارحين اثنين ومتاحف ومعهد للموسيقى بولايات الجنوب؛
- دعم برامج حماية البيئة وتخصيص حوالي 2.5 مiliار دج لذلك.

**ب. برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية:** رصد البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب قرابة 74 مiliار دج للتنمية الاقتصادية تضمنت:

- أكثر من 47 مiliار دج لتطوير وتعزيز شبكة الطرق بمناطق الجنوب؛
- تخصيص حوالي 2 مiliار دج لتعزيز وتطوير قطاع النقل؛
- دعم الإنتاج الفلاحي في مناطق الجنوب ومساعدة الفلاحين، حيث خصص أكثر من 17 مiliار دج لقطاع الفلاحة؛
- تخصيص أزيد من 02 مiliار دج لتنمية المناطق الصناعية و الأنشطة الصناعية بمناطق الجنوب؛
- رصد حوالي مiliار دج لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة، وتخصيص 3 مليارات دج لتخفيض نسب فوائد القروض الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والأنشطة الفلاحية.

**ثالثا: تحسين وسائل الإدارة:** خصص البرنامج التكميلي قرابة 20 مiliار دج لتحسين وتطوير الخدمات الإدارية خاصة في قطاع العدالة وفي تعزيز وعصرنة مصالح الرقابة.

## المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا تم الإعلان عنه في سبتمبر 2005 رفقة البرنامج التكميلي لتنمية الجنوب في إطار تعزيز المساواة بين سكان مختلف مناطق الوطن من حيث الإستفادة من الإستثمارات العمومية ومراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية وفي إطار خلق أقطاب تنمية متعددة قادرة على استقطاب الإستثمارات والمساهمة بشكل فعال في تعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد.

### أولاً: مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية لتنفيذ مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا بحوالي 620 مليار دينار، تضمنت هذه المحاور ما يلي:<sup>1</sup>

- أ. تحسين ظروف معيشة السكان: وخصص لهذا المحور حوالي 288.5 مليار دج، تضمنت:
- 73.8 مليار دج موجهة لتعزيز مشاريع الإسكان في مناطق الهضاب العليا؛
- 36.4 مليار دج تم تخصيصها لقطاعات التربية الوطنية، والتكوين المهني، والتعليم العالي، ولهذا لتدارك النقصان المسجلة في هذه القطاعات على مستوى هذه المناطق؛
- 20.2 مليار دج لقطاع الصحة من أجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة؛
- 43.2 مليار دج لدعم وتحسين شبكات تزويد السكان بالماء الشرب؛
- 57 مليار دج لتعزيز شبكات توصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت؛
- 14.7 مليار دج لدعم قطاع الشبيبة والرياضية وقطاع الثقافة؛
- 43.2 مليار دينار لقطاع التشغيل، ولدعم سياسات التضامن الوطني.
- ب. دعم التنمية الاقتصادية لدعم التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا خصصت السلطات العمومية حوالي 233 مليار دج، ورعت على النحو الآتي:
- 50 مليار دينار لتنمية مشاريع الري الفلاحية؛
- 137 مليار دينار لتطوير الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق؛
- 39.3 مليار دينار لتنمية الصناعة والصناعة التقليدية وقطاع السياحة ولدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق الهضاب العليا.
- ت. تخصيص حوالي 18 مليار دج لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دج لدعم وتطوير قطاع العدالة.
- ث. في إطار التنمية المحلية تم تخصيص حوالي 36.8 مليار دينار لدعم مخططات التنمية البلدية.
- ح. تخصيص غلاف مالي أولي قدره 29 مليار دج للشروع في إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.

<sup>1</sup> باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية ،حالة : الطريق السيار شرق غرب، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، ص 74 - 75.

#### المبحث الرابع : البرنامج الخماسي (2010-2014)

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي دعم بالبرمجتين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق المضاب العليا للفترة 2009.

#### المطلب الأول: مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر علىمواصلة سياسات الاستثمار العمومية الكبيرة، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسيع في الإنفاق العمومي كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية، وقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تحاوزها لفترات الحرجة في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 وأوائل 2009 والتي أعقبت ذروة الأزمة العالمية إلى تبدید مخاوف السلطات العمومية في الجزائر ومواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعية القوية للاقتصاد الوطني، حيث يستلزم برنامج الاستثمار العمومي الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار).<sup>1</sup>

ويتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 المحاور الرئيسة التالية :

**أولاً: تحسين التنمية البشرية:** خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40% من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال:

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية و 850 ثانوية؛
- إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي؛
- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- برمجة إنجاز ملياري (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2014-2010 على أن يتم الشروع في إنجاز 800.000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

<sup>1</sup> ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 ، موقع الانترنت الرسمي لرئيسة الجمهورية ، أوت 2010 .

- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تخلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
  - إنجاز أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعاً و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛
  - إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.
- ولتوسيع ذلك أكثر لدينا الجدول التالي الذي يبين المبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية والمهدف لكل منها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (14): محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية**

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية، و 1000 متوسطة، و 850 ثانوية، إقامة 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخلية والمطاعم، وتكون 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور الإكمالي	تقليل نسبة شغل الأقسام، وتقرير المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	إنجاز و تجهيز 322000 مقعد بيادغوجي، و 161500 سرير و 22 مطعماً مركزياً. ومشاريع طور الانجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر بـ 600000 مقعد بيادغوجي و 360000 سرير و 44 مطعماً مركزياً. ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50%.	تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100 مليار دج	34 برنامجاً وطنياً للبحث و وضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترن特، وإنشاء 200 مختبر بحث. إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	ترقية وترجمة وتقديم البحث العلمي والتكنولوجيا. وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	619 مليار دج	إنجاز 172 مستشفى، 45 مرتب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكونين الشبه طبي، وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب متخصص.	تقليل الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة وهيكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعاً لكرة القدم، 750 مرتب للرياضة الجوارية، وإنجاز فضاءات رياضية أخرى.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص ص 38-40 .

**ثانياً : تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية**  
**خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 40% من موارده للاستثمارات العمومية، تضمنت على الخصوص:**

- رصد أكثر من 3.100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- تخصيص أكثر من 2.800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعزز تجهيز 14 مدينة بخطوط التراموي؛
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛
- تخصيص حوالي 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة والعمل.

**ثالثاً: برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني**  
**يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 1.500 مليار دج تضمنت مايلي:**

- تخصيص أكثر من 1.000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية؛
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج؛
- دعم التنمية الصناعية التي ستتبع مشاريعها أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية؛
- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب ومرافقه الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتقويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل ، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

**رابعاً: تطوير اقتصاد المعرفة**  
**يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعزيز التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية.**  
**وقد أثار هذا البرنامج من حيث عبئه المالي على الخزينة العمومية عدة تساؤلات ولكن توضح ذلك من خلال ثلث دواعي موضوعية وهي كالتالي:**

**أ.السبب الموضوعي الأول:** في أن أي برنامج للتنمية يعتبر امتداداً للبرنامج السابق تحت تسمية البرنامج الجاري حيث أن برنامج دعم النمو في حد ذاته كان يتضمن 1216 مليار دج (بين البرنامج الجاري إلى سنة 2004)

<sup>1</sup> Service de première ministère , annexe de la déclaration de politique générale , 16 octobre 2010,p38.39.

**ب.السبب الموضوعي الثاني:** أن البرنامج الخماسي دعم النمو 2005-2009 ومنذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 قد شهد عمليات توسيعية جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة و التي تضمنت أكثر من أربعة برامج تكميلية لفائدة كل جهات الوطن (الجنوب، الهضاب العليا).

**ت.السبب الموضوعي الثالث:** يتمثل في أن البرنامج الجاري حتى 2009 قد خلف العديد من المشاريع التي تأخر تسليمها لأسباب عديدة أهمها ارتفاع المواد الأساسية الداخلة في الإنجاز كمواد البناء وخاصة الإسمنت والتي تسببت في إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010.

### المطلب الثاني : أهداف البرنامج الخماسي (2010-2014)

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، وهذا نظراً للغلاف المالي الكبير الذي سيتم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموماً إلى تحقيق أهداف وهي<sup>1</sup>:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشية اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجمهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، وكذا يهدف إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن، وكذا تحسين الخدمات العمومية (الوصول للعدالة ، إيصال الكهرباء والماء والغاز ...) إلى جانب فك العزلة عن المناطق النائية، وكذا مواصلة جهود الدولة في مجال تنمية وإصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها؛

- تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، هيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل؛

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات حديدية لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية .

<sup>1</sup> بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

**خلاصة الفصل :**

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحثه تم فيها إنفاق ملايين الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية. إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة ، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات والمعيشية للسكان .

حيث تكمن نجاعة سياسة التشغيل في توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة. هذه الأخيرة أصبحت من أهم القضايا الكبرى التي تشغّل الحكومات المتعاقبة في الجزائر .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل تطور وضعيّة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، والتي سجلت تراجع محسوس في معدلات البطالة وزيادة فرص التشغيل الإصلاحي سنة 2001.

# **الفصل الثالث**

**تقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والإنشاء الاقتصادي**

**2014 - 2001**

**تمهيد:**

يعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل وتكثيف الجهد لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط الالزمة ووضع هيكل قوية ومتخصصة وانتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة.

ومن هنا تظهر لنا أهمية النهوض بتشغيل الشباب عموماً وحملة الشهادات العلمية خصوصاً من الضرورات التي تفرضها معطيات العولمة، وتفاعل مشكلة البطالة والتشغيل أكثر مع معطيات الواقع التعليمي والتربوي ومدى استجابته لمتطلبات سوق العمل المعاصر بكل ما تعنيه من تغير متسارع نحو المعلوماتية المؤطرة بعملة الاقتصاد والتوجه نحو النشاط الاقتصادي الحر.

إن المعطيات الاقتصادية المعاصرة بما في ذلك البرامج التنموية أدى وبؤدي إلى تغيرات جوهرية في عالم العمل وفي خلق فرص العمل، وتقليل وظائف وفرص عمل كانت لها أهميتها، وكذلك في محتوى وشكل العمل موقعه وطبيعة عقود العمل والمهارات المتعددة وسواها، ومن هنا تبرز الحاجة وبشكل كبير إلى تحديد الدقيق لمتطلبات وأساليب القضاء على البطالة والنهوض بتشغيل الشباب في ضوء البرامج التنموية للفترة 2001-2014 ، وحتى الظروف المستقبلية حتى تكون أكثر قدرة على المبادرة وخلق مشروعات واعدة وقادرة على المنافسة لهذا حتمت علينا دراستنا التطرق إلى المباحث التالية :

**المبحث الأول: وضعية سوق العمل في الجزائر**

**المبحث الثاني: واقع سياسات التشغيل في الجزائر**

**المبحث الثالث: تقييم سياسات التشغيل في ظل برامج التنمية للفترة من 2001-2014**

### المبحث الأول: وضعية سوق العمل في الجزائر

عاشت الجزائر في العقود الأخيرين من القرن الماضي أزمات متعددة سياسية، اقتصادية، مالية واجتماعية، هذه الأزمات كان لها تأثيراً على القدرة الشرائية التي شهدت انخفاضاً كبيراً، وارتفاعاً محسوساً في معدلات البطالة، خاصة عند تطبيق سياسة الخوصصة سنة 1995 وما نتج عنه تسريح جماعي للعمال، ما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر وانتشار العنف والآفات الاجتماعية بشكل مذهل، كما أن المديونية وصلت إلى حدود لا تطاق.

#### المطلب الأول: تطور سياسة التشغيل في الجزائر

عرف الاقتصاد الوطني ارتفاعاً في نسب البطالة إلى غاية سنة 2000، حين سجل معدل 28.89% وهذا نتيجة تسريح عمال القطاع العمومي وضعف القطاع الخاص.

#### أولاً: البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم وبالخصوص الدول النامية وال العربية من مشكلة البطالة عبر عقود من الزمن، فلم تستطع برامج وأساليب التشغيل والتوظيف الاجتماعي المتبعه منذ السبعينيات والثمانينيات من الحد من تفاقم هذه المشكلة. ففي سنوات السبعينيات وببداية الثمانينيات وبالرغم من المشاكل التي مر بها الاقتصاد الوطني إلا أن الدولة استطاعت إلى الحد من البطالة ويرجع ذلك إلى استغلال العوائد البترولية في التنمية من خلال إتباع إستراتيجية الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى يد عاملة كبيرة.

ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت معدلات البطالة تتزايد بشكل لافت، وبلغت مستويات كبيرة طيلة عشرية التسعينيات وصلت في بعض الأحيان إلى 30%， فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتي اتسمت بانخفاض رهيب لأسعار النفط وتراجع كبير في الاستثمارات، أدى إلى بروز إختلالات في سوق العمل من خلال تقلص فرص العمل المتاحة في المقابل تم تسجيل تزايد كبير في طلبات العمل، إضافة إلى ذلك ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر من خلال شروعها في تطبيق خطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق المئات من المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال.

يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة في الجزائر خلال العقود الأربع الماضية من سنة 1970 إلى يومنا الحالي،

<sup>1</sup> ويمكن التمييز بين ثلاث فترات كبرى:

- **الفترة الأولى :** تميزت بتراجع معدلات البطالة بشكل كبير من سنة 1970 حتى سنة 1985، حيث يعود الفضل في ذلك إلى تبني إقامة إستراتيجية الصناعات الثقيلة، انطلاقاً من نموذج الصناعات المصنعة والتي تتميز بكثافة اليد العاملة المشغولة. وعرفت هذه الفترة بتطور العمالة بفضل الاستثمارات الكبيرة والظروف الجيدة التي كانت تميز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية.

<sup>1</sup> دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 290.

- الفترة الثانية: تمت من سنة 1986 إلى سنة 2000، تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كانت نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط، إن هذه الوضعية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كانت نتائجها وخيمة على مختلف الأصعدة وجميع المجالات والقطاعات وخاصة البطالة، حيث ارتفعت النسبة من 9.7% سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986، ثم إلى 18.1% سنة 1989، لتصل مستويات قياسية بنسبة 28.89% سنة 2000. هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لأزمة 1986، بل إلى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات والذي كان سببه الرئيسي تردي الوضع الأمني الذي شل الحركة الاقتصادية للبلاد في جميع المجالات، بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية والتي بلغت 33.6 مليار دولار سنة 1996، وكذلك تزامن تلك الفترة مع تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها الخوصصة مع بداية التسعينات والذي كانت نتائجها غلق العديد من المؤسسات وتسریع الآلاف من العمال.

- الفترة الثالثة: من سنة 2001 إلى يومنا الحالي، تميزت هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات البترول نتيجة الطفرة في أسعار البترول والذي عرف أسعاراً قياسية في الأسواق العالمية، فهذا التحسن في الوضعية سمح بتحسين مؤشرات العمل، وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 27.30% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013.<sup>1</sup>

إن معدلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها، إلا أنها تبقى مرتفعة خاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى مع المتوسط العالمي البالغ 5.7%.

إن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتاً، خاصة في ظل تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. وساهم في تحسين أوضاع سوق العمل تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل، إلا أن هذا التراجع قابله زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل. كما ساهم ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الدبيان الوطني للإحصاء، تقرير سنة 2013، ص 2.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص 38.

المجدول رقم (15) : يبين تطور معدل البطالة في الجزائر (%)

										السنوات
1990	1989	1987	1985	1984	1983	1982	1977	1966		نسبة البطالة
19.7	18.1	21.4	9.7	8.7	13.1	16.3	22,0	32.9		نسبة البطالة
2004	2003	2001	2000	1997	1996	1995	1992	1991		السنوات
17.7	23.7	27.30	28.89	26.41	25.9	28.10	23.8	21.2		نسبة البطالة
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		السنوات
9.8	11.0	10.0	10.0	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3		نسبة البطالة
										أغويل 2014
										نسبة البطالة
										9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

### ثانياً : تطور التشغيل في الجزائر

لقد عرفت الفترة ما بين 1999-2008 تطويرا ملحوظا على كل مستويات، من خلال بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001 إلى 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والبرامج الخاصة بمنطقة الهضاب العليا و الجنوب والتي تهدف إلى تطوير المنشآت القاعدية .

كما عرفت الاستثمارات الإنتاجية نموا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة حيث تم تسجيل 51.456 مشروع مسجل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أدى إلى خلق 843.000 منصب شغل خلال الفترة 1999-2008 . هذا التحسن في الاقتصاد الوطني خارج المحروقات أدى إلى خلق حوالي 626.000 منصب شغل سنويا خلال نفس الفترة (2008-1999) وارتفاع الفئة الشغيلة من 6.2 ملايين سنة 2001 إلى 9.1 مليون سنة 2008 بنسبة ارتفاع

11.3% إلى 47% سنويا. الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر لنسبة البطالة حيث انتقلت من 30% سنة 1999 إلى 11.3% سنة 2008 وهي النسبة التي قاربت مستوى بعض الدول الأوروبية والعربيّة.<sup>1</sup>

**المجدول (16): يبين تطور نسبة الشغل في الجزائر**

السنوات	نسبة الشغل	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001
نسبة الشغل	37.2	37.0	35.3	37.2	34.7	34.7	30.4	29.8	
السنوات	أفريل 2014	2013	2012	2011	2010				
نسبة الشغل	37.5	39.0	37.4	36.0	37.6				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الشغل تطورت في الجزائر بصورة تدريجية بين سنوات 2001 التي كانت 29.8% لتصبح 37.2% عام 2006 والتي تزامنت مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وهو ما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدلات البطالة في تلك الحقبة من 30% سنة 2001 إلى 27.30% سنة 2004، لتنخفض سنة 2007، لتعود إلى الارتفاع في سنوات 2008-2009-2010 على التوالي بمتوسط 36.5 سنويا، لتنخفض سنة 2011، وتعود في الارتفاع من جديد سنوي 2012-2013. من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تضارب بين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2005-2010 من جهة وتطور معدل كل من النشاط والشغل جهة ثانية، حيث انخفض معدلات البطالة من سنة لأخرى، قابله ذلك استقرار في معدل النشاط والشغل، يفسر ذلك على ركود التطور في الشغل والنشاط خلال هذه الفترة

<sup>1</sup>أهمية سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

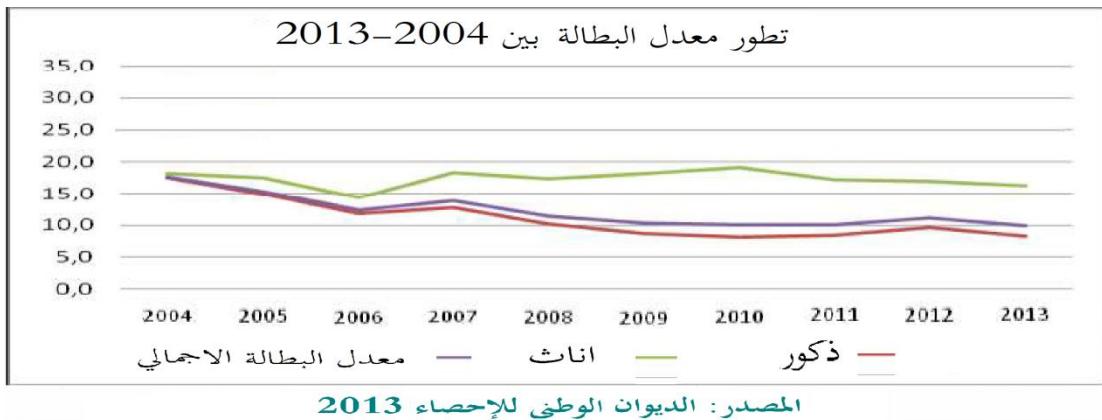
## المطلب الثاني: هيكلة القوة العاملة وتطورها في الجزائر

نطريق في هذا المطلب إلى تطور قوة العمل وتحليل الفئة النشطة ونسبة العمالة وهي كالتالي:

### أولاً: تطورات قوة العمل

أ. **الفئة النشطة:** فحسب المؤشرات الديمografية المستقاة من معطيات ONS فقد كان لزيادة سكان الجزائر المنتقل من 10,4 مليون نسمة سنة 1962 إلى 18,7 مليون نسمة سنة 1980 فأكثر من 38.7 مليون نسمة في يناير 2014 وقع كبرا على سوق العمالة وتأثيرا على الفئة النشطة التي يزيد متوسط عمرها عن 15 سنة، ومع ذلك وكما كان متوقعا فإن جمود البطالة إلى التراجع لوحظ بداية 2001 وتأكد الانخفاض مع مجرى السنوات الأخيرة، كما أن تحقيق الديوان الوطني للإحصاء عن الشغل والبطالة لسنة 2003 أكّد هذا التراجع بمقدار أربعة نقاط بين 2004-2001، وبنحو ثلاثة نقاط ما بين 2004-2005<sup>1</sup> وهو المعدل ذاته ما بين 2005-2013.

الشكل البياني رقم (09): تطور نسب البطالة حسب تسلسل السنوات



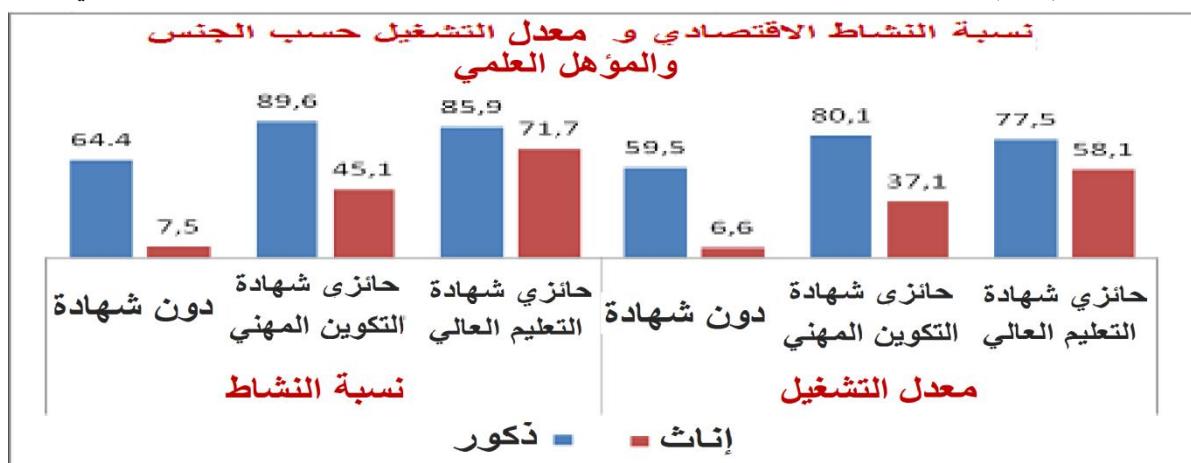
وخلال هذه الفترات المذكورة تميز سوق العمل الجزائري بوجود بطالة نوعية متتصاعدة في وسط الفئات الشابة نتيجة تزايد مجموع اليد عاملة النشطة المنتقلة من 8762326 سنة 2003 إلى 10.812.000 سنة 2010 ثم إلى ما يزيد عن 11.964.000 أواخر 2013، أي ما يناسب نسبة انتقال من 27,8% إلى أكثر من 41,7% خلال الفترة ذاتها بالترتيب، وهو الأمر الذي يعكس تنامي يد عاملة شغيلة انتقلت خلال ذات الفترة من 6684056 عامل أي ما مقداره 21,2% من معدل التشغيل إلى 1.078.800 فرد أي ما نسبته 37,6% كمعدل تشغيل وهي نسبة تبقى حكر على الذكور أكثر منه لدى الإناث بنصيب 69.5% ذكور مقابل 16.6% للإناث).

<sup>1</sup> بلعربي عبد القادر، أيت محمد محمد، مداخلة بعنوان سوق العمل الجزائري بين البطالة النوعية والعمل غير الرسمي استخدام نماذج قياسية، الملتقى الوطني 3: حول سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنشاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 2.

بـ. نسبة العمالة: حتى نتمكن من التوصل إلى تحليل أفضل لسوق العمل الجزائري ودراسة ميولاته فمن الضروري أن تأخذ في الحسبان جل التغيرات الطارئة على معدلات العمالة أو بالأخرى معدلات التشغيل على المستوى الوطني والذي يعرف بأنه نسبة العاملين من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً فما فوق والذي يشير في دراسته بدرجة المشاركة في قوة العمل أو معدل النشاط الاقتصادي المقدرة بـ 41.7% وفقاً لبيانات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2013 تنقسم بالترتيب على النحو التالي: 69.5% بين الرجال و 16.6% لدى الإناث.

هذا المعدل أو أن الفارق في حجم النقاط بين الجنسين والمقدر بـ 57 نقطة يخفي في حقيقته مجموعة فوارق كبيرة تتباين بحسب العمر والجنس والمستوى التعليمي (أنظر الشكل أدناه)

الشكل البياني رقم (10) : نسبة النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل حسب الجنس والمؤهل العلمي



فمعدل البطالة يتراوح في حدود عتبة 10% فتتأرجح النسبة بين 8.3% للذكور و 16.3% لدى الإناث، مما يجعلنا نقول أن البطالة تمس الشباب بالدرجة الأولى، بمعدل في حدود 30% للفئة المترادفة عمرها بين (16-24)، أي ما يوافق واحد من كل خمسة تقريباً في حين أن الفئة المترادفة سنها بين (25-39) فتقدر بنحو 27.8%.

إن نزوع الفئة النشطة إلى التزايد بنسبة شبه ثابتة بلغت في المتوسط 45% ما بين 2005-2013<sup>1</sup> لم يكن وليد الصدفة وإنما يتقاسم مسؤولية ذلك مع معدلات النمو السكاني التي كانت سبباً في توافد الأفراد إلى سوق العمل، أيضاً فوارق العرض والطلب على العمل، حيث يبلغ المعدل المتوسط للطلب على العمل 240 ألف طلب عمل في السنة وهي طلبات تعود في غالبيتها إلى فئات شبابية يقل متوسط عمرها عن 30 سنة وتقدر النسبة بنحو 70% حسب إحصائيات 2013 للديوان الوطني للإحصاء، كما نسجل في نفس السياق وجود تفاوت في نسب النشاط بين الحضر والريف خلال 2007-2013 حيث بلغت هذه النسبة حدود 61% و 39% بينما عرفت سنة 2012-2013

<sup>1</sup> بلعربي عبد القادر، أيت محمد محمد، مرجع سابق ذكره، ص 3.

شبه استقرار لمعدل النشاط في حدود 65% بالنسبة للبطالين المتواجدين بالمناطق الحضرية، كما أنها تبقى بطالة ذكرية أكثر منه أنثوية كما سبق إليه الذكر.

من خلال هذه الحقائق يمكن القول أن نسبة البطالة بين الوسط الحضري والريفي لسنة 2013 انحصرت في نسبة جزئية لم تتعدي النقطة الواحدة، وهي بطالة حضرية، نوعية وشابة حسب ما تشير إليه نتائج التحقيق لأواخر سنة 2013 ومن الممكن أن تتغير الأوضاع بحلول سنة 2020<sup>1</sup> لصالح الوسط الريفي الذي يتوقع أن تنحصر نسبته بين .%75 و %65.

المدول رقم (17): يشير إلى توزيع الفئة النشطة حسب المنطقة والجنس من 2003-2013

السنوات	المؤشر	2013	2009	2008	2007	2005	2003
الفئة النشطة الإجمالية	الحضر *	11964000	10544000	1015000	9969000	9656040	8762326
الريف *	الحضر	8948000	8948000	8761000	6166897	5758356	5109407
الحضر *	الريف	1596000	1596000	1554000	3802008	3897688	3652918
نسبة النشاط في:							
الحضر	66.3	65	64.93	61.86	59.66	58.31	
الريف	33.7	35	35.07	38.14	40.33	41.68	
الفئة النشطة الإجمالية	الذكور الإناث	8885000	8636000	8586000	8319342	8209054	7510965
الذكور الإناث	الذكور الإناث	1904000	1908000	1729000	1649535	1446990	1251361
نسبة التفاوت بين:							
الذكور الإناث	الذكور الإناث	69.5	81.9	83.23	83.45	84.02	85.71
الإناث	الإناث	16.6	18.1	16.77	16.55	14.98	14.28

المصدر: جدول أخير انطلاقاً من معطيات ONS حسب تسلسل السنوات الموجودة في المدول أعلى أعلاه سنة 2003/2013 (سنوي 2008-2009 تتعلق بالمناطق النائية)

<sup>1</sup> بلعربي عبد القادر، أيت محمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول، حلّيّ بنا ذكر التباين الكبير الموجود بين فئتي الذكور والإإناث خاصة فيما يتعلق بنسبة النشاط التي تبقى متفاوتة تساوي 84,97% عند الذكور مقابل 15,03% للإناث لسنة 2001، أما بالنسبة لسنة 2004 و2005 فقد قدرت النسبة بـ 82,46% عند الذكور مقابل 17,53% عند الإناث و84% عند الذكور و16% لدى الإناث على الترتيب وفي أواخر سنة 2013 تراجع هذا التفاوت إلى حدود 69.5% عند الذكور و16.6% عند الإناث، إشارة هنا إلى أنه بالرغم من التوافد المستمر لليد عاملة النسوية إلى سوق العمل إلا أن النسبة تبقى ضعيفة

**الجدول رقم(18): يشير إلى توزيع الفئة النشطة ونسبة النشاط الاقتصادي**

معدل العمالة الذكور / الإناث	نسبة النشاط الاقتصادي			الفئة النشطة بالألاف			متوسط العمر
	إجمالي	الإناث	الذكور	إجمالي	الإناث	الذكور	
9.32	12,4	2,3	22,6	430	39	391	19-15
4.45	42,1	17,3	65,5	1594	318	1276	24-20
3.34	62,0	31,4	90,0	2279	551	1728	29-25
4.46	60,4	26,1	94,0	1934	415	1519	34-30
4.85	56,7	22,2	93,6	1458	295	1163	39-35
5.42	57,1	22,3	94,6	1390	281	1109	44-40
5.80	54,3	17,5	93,8	1127	188	939	49-45
6.77	50,0	12,7	84,9	895	110	785	54-50
10.25	37,6	7,2	64,4	556	50	506	59-55
8.75	9,4	1,8	17,0	302	29	272	60 فما فوق
4.85	43,2	16,6	69,5	11964	2275	9689	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013

بالرغم من التحسن في توفير مناصب العمل بما يزيد عن 455284 منصب شغل، بالمقابل فإن الفئة العاطلة عن العمل تبقى تمثل مجموعاً كبيراً حيث بلغ مجموع أفرادها في خضم سنة 2013 ثم 1.175.000 بطال أي ما نسبته 10% تقريباً وكما يشير إليه الجدول أعلاه فإن فارق الالتحاق بالنشاط الاقتصادي هي دالة تناظرية تنساباً مع مستويات السن بحيث أن معدل عمالة المرأة / الرجل يبلغ نسبة 0.20 للفئات المترافق عمرها بين 24-15 سنة وفي حدود 0.14 للفئة 59-45 سنة.

### المطلب الثالث: تجزئة سوق العمل وأسباب البطالة في الجزائر

يتناول هذا المطلب شقين حيث يتضمن الشق الأول تجزئة سوق العمل في الجزائر، أما الثاني فيتناول أسباب البطالة في الجزائر.

#### أولاً: تجزئة سوق العمل في الجزائر

ينقسم سوق العمل في الجزائر إلى سوقين وهما سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي.

**أ. سوق العمل الرسمي:** يمثل هذا السوق سوق رئيسي أول للعمل وهو سوق منظم محمي بجملة من القوانين والتشريعات الملزمة لأطراف التعاقد وكذلك تضمن سيره، ويتميز هذا السوق بالاستعمال المكثف لرأس المال والآلات العصرية ويضم مجموعة من القطاعات هي:

-**القطاع الحكومي:** وهو الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات العاملة في ضوء أوضاع تعاقدية توفر قدرًا كبيراً من الاستقرار في العمل وثبات الدخل، كما تفتح زيادة التأهيل ومن ثم الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي وبالتالي نجد معلومات إحصائية عن المتعطلين من سبق لهم في هذا الإطار.<sup>1</sup>

-**قطاع المؤسسات العمومية:** قبل الثمانينات، لعب قطاع المؤسسات العمومية دوراً كبيراً في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي، ولكن خلال فترة التسعينيات تعرض هذا القطاع إلى عملية الهيكلية وإعادة الهيكلة مما جعل المؤسسات تستغني تدريجياً عن التوظيف وخاصة عند تطبيق برنامج الخوخصة.

-**القطاع الخاص:** وهي فئة العاملين المشغلين لحسابهم الخاص، وقد عرف نمو هذا القطاع في الجزائر ثلاًث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (قبل 1979): أين كان مهمشاً وهذا نظراً لأنسلوب التنمية المتبع القائم على التخطيط المركزي.

المرحلة الثانية (بين 1979 و1989): في هذه المرحلة بدأ القطاع الخاص يرى النور خاصة مع إنشاء أول منظمة مسؤولة عن رصد ومراقبة الاستثمارات الخاصة (OSCIP).

المرحلة الثالثة (ابتداء من سنة 1989): أين أدرك القادة السياسيون أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للبلد، ولتحقيق ذلك فقد تم القيام بعدة إصلاحات اقتصادية لترقية الاستثمار الخاص.

**ب. سوق العمل الغير الرسمي:** يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تزايد فيه حركة العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، وبالتالي زيادة العمالة بهذا السوق تمثل غياب قوانين العمل، ويحدد ذلك مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، كما يتسم أيضاً بصغر حجم الوحدات وبالدخول المنخفضة وفرص عمل ذات نوعية متدنية وظروف عمل سيئة والقيمة المضافة التي يولدها ضعيفة، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركة سوق غير الرسمية كثيرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مدين بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (الخريجة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 197-199.

<sup>2</sup> زكرياء مسعودي، واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة من 1990-2010، رسالة ماجister، كلية علوم التسيير، اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، 2012، ص 107.

وقد عرف هذا السوق تطويراً كبيراً في الجزائر منذ بداية التسعينيات في الوقت الذي تراجع فيه دور القطاع العام في التشغيل خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، ويعود انتشار الأنشطة غير الرسمية إلى الأسباب التالية:

**-الأسباب الاقتصادية:** تقهقر معدل الإستثمارات منذ سنة 1986 أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، لأن محركها المالي كان يتمحور حول الإيرادات النفطية، فالأزمة البترولية في هذه المرحلة أثرت على السياسة الاستثمارية في الجزائر مما دفع بالفئات المهمشة للاعتماد على الذات لمواصلة الحياة.

- أزمة المديونية الكبيرة ألزمت الجزائر أن تتعامل مع الصندوق النقدي الدولي لإعادة جدولة ديونها مقابل برنامج إصلاحي كانت نتائجه مرونة كبيرة في علاقات العمل؛

- إنشاء قطاع خاص يتبنى نظام السوق مما شجع إنشاء مؤسسات صغيرة الحجم في محمل أرجاء الوطن على رأس المال.

**-الأسباب الاجتماعية:** إن من بين نتائج الإصلاحات في الجزائر هي ظاهرة البطالة والفقير، وهاتان الظاهرتان تتناقضان أسباب اجتماعية مباشرة لمارسة الاقتصاد غير الرسمي من طرف فئة في المجتمع الجزائري، فارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف الثمانينيات إلى يومنا هذا أدى إلى بروز ورشات ومؤسسات صغيرة في القطاع الخاص امتصت العديد من البطالين.

### ثانياً: أسباب البطالة في الجزائر

تعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في

ذلك. وتكون الأسباب الهيكيلية للبطالة في الجزائر في عصرين أساسين هما:<sup>1</sup>

- العوامل الخارجية عن سيطرة الحكومة؛

- العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

**أ. العوامل الخارجية عن سيطرة الحكومة:** من أهم العوامل الخارجية عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

- العامل الجغرافي فضعف الحركة المغربية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والمضاد العليا؛

- النمو الديمغرافي خاصية وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.

- نقص مصادر التمويل للإنشاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضالة الأدخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تآثرت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة هيكلة الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب ، مرجع سابق ذكره ، ص 251.

- بـ.العوامل الداخلية في نطاق سيطرة الحكومة:** تتعلق بجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وعليه، فيمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعياً أو مهنياً نظراً لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
  - نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة؛
  - انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقاً أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولى لمناصب الشغل والذي من شأنه دفع عجلة التنمية؛
  - العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب، ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية؛
  - اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولى لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرارية أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى: انكماش اقتصادي (خاصية في النصف الثاني من الثمانينيات) ← انخفاض النمو الاقتصادي ← ظهور آثار انكمashية ← انخفاض مستويات الدخل والعملة.
  - الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

ولعل من أهم أسباب البطالة حالياً في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف إنجازها ما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تصريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 252

## المبحث الثاني : واقع سياسات التشغيل في الجزائر

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، وبما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا يأتي إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتکفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

### المطلب الأول : الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل في الجزائر

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ماهية أبعاد اقتصادية، ومنها ماهية اجتماعية، ومنها ماهية تنظيمية وهيكيلية، ومنها ماهية غير ذلك.

#### أولا: بعد الاقتصادي

يتذكر على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط به يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمدردية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.<sup>1</sup>

#### ثانيا: بعد الاجتماعي

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة للإيأس والتهميش والإقصاء، وما بترت عن ذلك من أفكار وتصورات أقل ما يقال عنها تضر بـهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقالييد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

#### ثالثا: الأبعاد التنظيمية والهيكلية

وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تمثل فيما يلي محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.

- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط؛
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية؛
- تكيف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل؛

<sup>1</sup> شكورى محمد، شيبى عبد الرحيم، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية واقتصادية، المؤتمر الدولى حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس 2008، ص12.

- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل؛
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات؛
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- تحسين وتدعم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل؛
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للأفق 2009؛
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج؛
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

ما سبق يتبيّن أن سياسات التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على من الآليات والبرامج والمخططات العملية.

#### **المطلب الثاني: آليات التشغيل في الجزائر**

أمام تزايد أعداد العمال المسرحين وجحود عمليات الاستثمار بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة والظروف الأمنية الصعبة، حاولت الدولة إنشاء سوق العمل عن طريق إنشاء وكالات متخصصة لدعم وترقية الشباب نذكر أهمها :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للقرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

#### **أولاً: الوكالة الوطنية للقرض لتسهيل القرض المصغر ANGEM**

أنشئت الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في : 22 جانفي 2004 ككيان ذات طابع خاص يتبع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، وهي مخصصة لتحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة، من خلال تدعيم أصحاب المبادرات الفردية وتقديم: الدعم، الاستشارة، والمراقبة للمبادرين، وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المحسدة، حيث توجه القروض المصغرة لفئة البطالين والمحاجين الذين بلغوا سن 18 سنة وما فوق ويمتلكون تأهيلًا أو معارف في نشاط معين، ومن ثم فإن هذا البرنامج موجه لفئات اجتماعية واسعة، خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليتمكنهم من الاستفادة من تمويل مبادراتهم. ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة باليت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتهما يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة،<sup>1</sup> أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى : قرض من الوكالة بدون فوائد ، قرض بنكي بفوائد مخفضة، ومساهمة مالية شخصية من المبادر.

ويمكن تلخيص ماحققته الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر في الجدول التالي:

<sup>1</sup> [www.angem.dz](http://www.angem.dz)( 9-5-2015)

المجدول رقم (19) : الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر (ANGEM)

السنوات	عدد الوظائف المستحدثة	نسبة المساهمة في التشغيل الكلي (%)	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
677412	456917	295587	218421	127320	64171	38325	4994			
/	4,77	3,04	2,31	1,39	0.75	0.43	0.06			

Source : [www.angem.dz](http://www.angem.dz) (09-05-2015).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن عدد الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر في تزايد مستمر، مما يؤكد نجاح تطبيق هذا البرنامج إلى حد ما، ولكن نسبة مسانته في التشغيل الكلي ضعيفة وهذا يؤكد ضعف مساهمة القطاع الخاص في سوق العمل الجزائري.

#### ثانياً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار<sup>1</sup> ANDI

منذ صدور قانون تطوير الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حيث وردت هذه الوكالة في المادة 07 من قانون الاستثمار.

إن عدد المشاريع المملوكة من طرف ANDI وعدد الإجراء تزيد من 2005 إلى 2008 في كل قطاعات النشاط، حيث كان عدد المشاريع 2253 سنة 2005 ليصل إلى 16925 سنة 2008، أما عدد الإجراء كان 63451 سنة 2005 ليصل إلى 196754 سنة 2008، وأيضا زادت قيمة تمويل المشاريع من 511 مليار دج سنة 2005 إلى 2402 مليار دج سنة 2008، أما القطاع الممول أكثر هو قطاع "النقل" ثم يأتي في المرتبة الثانية البناء والأشغال العمومية وفي المرتبة الثالثة الصناعة ثم الخدمات وفي الأخير القطاعات الأخرى بقيم ضعيفة، وهذا الترتيب من سنة 2005 إلى 2007 أما في سنة 2008، قطاع الخدمات هو الذي يحتل المرتبة الثالثة. بالإضافة إلى أن عدد المشاريع وعدد الإجراء كان على التوالي في سنة 2009 بـ 11803 مشروع و 94290 أجري أما قيمة المشاريع في هذه السنة قدرت بـ 479 مليار دج

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في 22/12/2001، العدد 47، ص 07.

### **ثالثا: الوكالة الوطنية لتدعم تشغيل الشباب<sup>1</sup> ANSEJ**

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث تعد (هذه الوكالة أقدم الأجهزة)، ووضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة التي تتمتع بالشخصية المعنية والاستقلالية المالية، وإن كان الهدف الرئيسي من إنشاء الوكالة يدخل في إطار سياسة التشغيل.

إن عدد المشاريع المصادق عليها من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تزداد من سنة 2005 إلى 2008 حيث كانت على الترتيب 277.331 مشروع وقدر عدد العمال 766.120 منصب شغل ليصل إلى 352.929 مشروع بعدد 368967 عامل، ونلاحظ أن قطاع الخدمات ممول أكثر من طرف ANSEJ بعدد مشاريع 76.171 سنة 2005 بـ 199.906 منصب عمل ليصل إلى 110.336 مشروع و 292.910 منصب عمل سنة 2008، ثم يليها في المرتبة الثانية قطاع الزراعة ثم قطاع الصناعة التقليدية وفي الأخير قطاعات أخرى بقيم ضعيفة، بالإضافة إلى الإحصائيات للوثائق أو المشاريع المصادق عليها من طرف ANSEJ في سنة 2009، ونلاحظ أنه يبقى نفس الترتيب لهذه القطاعات، أما سنة 2012 فقد قدر عدد المشاريع المملوكة من طرف الوكالة 249.147 مشروع وقدر عدد العمال بـ 614.555 عامل بقيمة الاستثمار 6917 مليار دج، حيث بلغت عدد المشاريع الممنوحة للنساء بـ 25.803 مشروع و الرجال بـ 223.344 مشروع، حيث يبقى قطاع الخدمات هو الممول أكثر في هذه المشاريع.<sup>2</sup>

### **رابعا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي مكلفة، في هذه الفترة بالذات من تاريخ الجزائر، "بخفييف" العواقب الاجتماعية الناجمة عن التشريعات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي، اهتزت على إثر تطبيق مخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة محطات تخص، حلها وفي كل مرة، التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية بما فيها:

- النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداء من سنة 1994؛
- والإجراءات النشيطة لدعم إعادة إدماج البطالين المستفيددين ومساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ابتداء من عام 1998؛
- وجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة انطلاقا من سنة 2004.

<sup>1</sup> [WWW.ANSEJ.DZ.ORG\(14-05-2015\)](http://WWW.ANSEJ.DZ.ORG(14-05-2015))

<sup>2</sup> وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة للبيقotte الإستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 22، معطيات 2012، أبريل 2013، ص 40.

تكمّن مهمّة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دفع تعويض البطالة الممول بنسبة 1,75% من مجموع 34,5% المثلث لخصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال معاً لتغطية مجمل المخاطر الحمّية في ظل نظام الضمان الاجتماعي، لغاية شهر أوت 2005، استفاد من هذا التعويض: 189185 بطلاً من بينهم 174.767 بطلاً مستفيداً لحقوقه التعويضية.

أكّبر قسم من المسجلين في نظام التأمين عن البطالين مدرج ضمن الفترة الممتدة بين 1999 و 1996 المتزامنة مع تنفيذ إجراءات التعديل الهيكلّي، منذ ذلك الحين، بدأ تعداد البطالين المدمجين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعرف تراجعاً محسوساً مع تبؤاً 4257 مسجلاً سنة 2000، و 298 ما بين شهري جانفي و أوت 2005 أما سنة 2012 ارتفعت عدد المشاريع المملوكة من طرف الصندوق حيث بلغت 74130 مشروع وقدرت مناصب الشغل به 144457 منصب بمبلغ التمويل قدر بـ 1992 مليار دج و هذا الارتفاع يرجع إلى التسهيلات التي وضعتها الدولة في يد الشباب من أجل الاستفادة من هذه المشاريع.<sup>1</sup>

#### خامساً: صندوق الزكاة

صندوق الزكاة هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، وهو يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، حيث تتم عملية الجمع على مستوى المساجد وغير حسابات بريدية جارية ولائية، بالاستعانة بثلاثة أنواع من اللجان وعلى مستويات مختلفة وهي: اللجنة الوطنية، اللجنة الولاية، واللجنة القاعدية على مستوى الدوائر التي تنفذ عمليات: الجمع ، البحث ، والتوزيع على المستحقين، ويرأسها الإمام المعتمد في الدائرة.

ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ الجمّعة لتقديم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و 300.000 دج، وتُسدّد خلال أربع سنوات.<sup>2</sup>

أشهر صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات تم من خلالها توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع، وقد تم توزيع حوالي 4726 قرضاً حسناً منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009، و لتوضيح أكثر نعرض أهم النتائج في الجدول التالي:

<sup>1</sup> وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 42.

<sup>2</sup> غلام عبد الله، حجزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المشاركات وأوجه القصور)، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الميسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 9.

المجدول رقم (20): المشاريع التي تم تمويיתה من طرف صندوق الزكاة عبر الوطن خلال الفترة (2004-2009)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع	256	466	857	1147	800	1400

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية <http://www.marw.dz>

يظهر من خلال المجدول رقم (20) أن عدد المشاريع المملوكة من طرف صندوق الزكاة في تزايد مستمر، مما ينعكس إيجاباً على التشغيل.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن البرامج المنفذة في الجزائر لتدعم سوق العمل والتشجيع على التشغيل تعمل على إنشاء مناصب شغل في قطاعات محددة وقاس فئات معينة، كما تقوم في أقصى تقدير على تشجيع الاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة يصعب في الأحيان تحقيقها أو استمرارها نظراً لنقص الأدخار والشروط المستحبلة التحقيق التي تضعها البنوك، ولكنها تحتوي على نقطة إيجابية وهي بعث الاستثمار في مجموعة من القطاعات ذات الاستخدام الكثيف لليد العاملة، ولتحقيق ذلك يجب إعادة النظر في أولويات الميزانية العمومية خاصة ميزانية التجهيز، لجعل هذه القطاعات تستفيد من الأولوية في الاستثمار وإنشاء مناصب شغل.

وفي الأخير نستخلص مما سبق أن الأجهزة السابقة، تترجم إرادة السلطات العمومية في الجزائر في إرساء مسار الإنعاش الاقتصادي المبني على تثمين الموارد البشرية عن طريق تشجيع المبادرة الفردية الموجهة من خلال إنشاء مؤسسات قادرة على خلق الثروة وتوفير مناصب العمل اللائقة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> السيدة فاطمة السداوي، "سياسة إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر، ورقة نظرية، المشروعات الصغرى والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية"، منشورات منظمة العمل العربية، 2008، ص 175.

### المطلب الثالث: معوقات سياسة التشغيل في الجزائر

تعتبر حجم المعوقات التي تواجه نجاح سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في ميدان تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، وذلك للاعتبارات التالية:<sup>1</sup>

**أولاً:** إن الشريحة الشباب في المجتمع الجزائري، تمثل أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الم هيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تحويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقلص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية؛ نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية. كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفظه المدرسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة 3.2% سنوياً، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديـد سنوياً، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

**ثانياً:** العمل غير المنظم أو ما يعرف بـ L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤرة استغلال فاحش للعديد من الشباب الذين عادة ما يكونون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الم هيئات الرقابية، من جهة، وفي ظل التوسيـع في تطبيق فكرة مرونة العمل والعمل المؤقت من جهة أخرى.

**ثالثاً:** عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996 بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافي حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

**رابعاً:** عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب مع الاحتياجات التي تتطلبه سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الإجبارية عند تخرجهم؛ وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات المأهولة إلى توفير مناصب الشغل للشراائح البطالة من جهة، ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة المتخصصة منها والعمامة من جهة ثانية، والمؤسسات

<sup>1</sup> أهمية سليمان، مرجع سابق ذكره ، ص 3.

المستخدمة من جهة ثالثة. حيث لا توجد مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخريجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

خامساً: الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العاقد. هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في علاقتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة.

وأمام كل هذه التحديات والمعوقات السلبية التي كثيرةً ما أعلقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحدٍ إيجابي لمواجهة آثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات نظراً لشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة؛ حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة متکاملة على غرار ما هو موجود البلدان الصناعية الكبرى؛ إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية، والخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر، أحد الحلول الأقل تكلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي من جهة، وإحدى الوسائل التي تضمن من خلا لها التخفيف من حدة البطالة المتزايدة في هذه البلدان من جهة أخرى، لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.

### المبحث الثالث: تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة من 2001-2014

إن مسعى وحرص الحكومة على تصحيح التأثيرات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب في الحياة النشطة، جعلها تركز اهتمامها وتعطي دعهما لتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة. حيث قطعت التنمية الاقتصادية أشواطاً جديدة مع مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الإيجابي أولاً على مستوى التشغيل والبطالة ثم على مستوى الاقتصاد الكلي، وقد وجد هذا النمو الاقتصادي انعكاسه الميداني من خلال ما تحقق من إنجازات ونتائج خصوصاً بعد تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي اللذان ساهما كثيراً في الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات.

#### المطلب الأول : برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر وانعكاساتها على وضعية التشغيل

من الصعب الحكم بصورة قطعية على نجاعة سياسات التشغيل من عدمها في الجزائر بالنظر إلى جملة من الأسباب، إذ بعضها موضوعي وبعض الآخر كان من الممكن تفاديه أو التقليل من أثره السلبي على مستويات التشغيل.

##### أولاً: انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر

إن الهدف العملي الذي يتضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تشبيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لا سيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للهيكل القاعدية، وتعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية، وتعطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية.<sup>1</sup> ومنه فإنه يتظر من خلال هذا البرنامج التخفيف من آثار الإصلاحات المدعومة على سوق العمل بالجزائر، ومنه خلق فرص عمل جديدة، وسيتم دراسة الآثار المتوقعة أولاً ثم تقييم أهم الانعكاسات لهذا البرنامج على سوق العمل خلال فترة تنفيذ البرنامج:

**أ.أثار برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال التشغيل:** نظراً لارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتحفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للتركيز على المشاريع التي يُمكّنها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والأشغال العمومية خير دليل على ذلك وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل، ومن هنا فإن أهم الآثار المرتبطة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي توطّها، هو خلق ديناميكية في سوق العمل وهو ما حرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع إحصائيات تنبؤية لحجم اليد العاملة، التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة سنوات البرنامج، حيث أن أكثر من 90% من الغلاف المالي المتخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت لإنشاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط في البرنامج.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، جوان 2008 ، ص142

أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية من الغلاف المالي اقترب من 10% وهو ما يقارب 80 مليار دج فقد وجه مباشرة لتعزيز السياسات التشغيلية ومؤسساتها لتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة (ANEN) حيث تم تجهيز 165 وكالة جهوية لتحسين مستوى تسيير سوق العمل.

في هذا الإطار حاولت السلطات الوصية استدراك النقص والصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل وذلك بتعزيز الهياكل القديمة لتمكن هذه الأخيرة من أداء مهمتها.

تحصل برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9 مليارات دج لعميمه في مختلف المناطق التي لديها ارتفاع في معدل البطالة، والذي يهدف إلى إنشاء ما يعادل 70000 منصب دائم.

ومن خلال هذا البرنامج تم إنشاء 150.133.7 منصب عمل منها 600.293 أي نسبة معتبرة تصل إلى 42.5% وتتحضر القطاعات التي توفر مناصب الشغل في قطاع الفلاحة 46.3% الصيد وموارد الصيد 14.02% وبدرجة أقل في السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة 9.81% لكل منها. ويقدر متوسط تكلفة إنشاء مناصب شغل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ب 736 ألف دج.

### ب. تقييم انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل

تعتبر مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل تستحق التنويه منذ انطلاقته سنة 2001 إلى نهاية 2004 ويهدف هذا البرنامج الإنвести إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل، حيث أنه من المحاور الأساسية لترقية الشغل هي من ضمن هذه الإستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية، بهدف التكفل بالبطالة في المناطق النائية.

ويتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003، ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001-2003)، بحيث نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة تقدر بـ 96.22% وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة، سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل، والجدول المواري يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسية بن يوعلي، الشلف، 2007، ص 176.

## الجدول رقم(21): مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2003-2001

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	%
ال فلاحة والصيد البحري	976.273	44.22
السكن والعمان	83.805	13.53
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	64.661	10.44
الري	48.166	7.77
أشغال عمومية	36.033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	34.197	5.52
منشآت إدارية	19.381	3.13
منشآت شبابية وثقافية	17.331	2.80
طاقة	11.250	1.82
صحة	11.028	1.78
اتصالات	10.253	1.65
بيئة	5.182	0.84
صناعة	2.119	0.34
نقل	1.744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619.534	100

المصدر: أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ، ([www.ons.dz](http://www.ons.dz)) (10-5-2015)

يظهر جلياً من خلال الجدول رقم (21) أن لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي آثار واضحة على التشغيل، كما أن أكثر مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة و الصيد البحري، ثم يليه قطاع السكن والعمان؛ حيث أن عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2001-2004 ) بلغ 728.666 منصباً منها 457.500 دائم، وهذا ما تعزز نتيجة للآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، حيث مكن من توفير 163.500 منصب شغل سنة 2002 ( و ذلك حسب تقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ) .

## ثانياً: انعكاسات برنامج دعم النمو 2005-2009 على مستوى التشغيل

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد من خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الأدخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

**أ.أثار برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 على مستوى التشغيل:** وبحد التذكير بأن الآثار المتوقعة من برنامج دعم النمو على مستوى التشغيل يمكن استخلاصها من خلال الالتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج حيث يسعى هذا البرنامج إلى رفع رهانين أساسيين يتعلق الأمر الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009<sup>1</sup>، أما الأمر الثاني فيتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة (2010-2013) وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة البرنامج حيث أصبح هذا الأخير أحد الأهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويتوزع استحداث مليوني منصب بالكيفية التالية:<sup>2</sup>

- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي؛

- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكتف لليد العاملة.

وقد خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة ترتيبات لصالح إنشاء مؤسسات وترقية الشغل منها:<sup>3</sup>

- تمديد سنتين لفترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي الذي أنشأ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 من قانون المالية لسنة 1997 لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني للدعم تشغيل الشباب ENSEJ والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد مدة غير محددة؛
- تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات IBS على خمس سنوات والتي تم إنشاؤها بموجب أحكام القرار رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم؛
- رفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

<sup>1</sup> ليلي بن عاشر، محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاومة من طرف البطالين والمدعين للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، سبر الأراء و التحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص .67.

<sup>2</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي من السادس الأول سنة 2008 ، ص 13.

<sup>3</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009 ، ديسمبر 2008 ، ص 26.

ومن خلال قراءة هذه التوقعات يمكن القول إن هذا البرنامج قادر على تعديل سوق العمل في الجزائر من خلال احتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل، وهذا ما ستوضحه الدراسة في النقطة الموالية.

**بـ.تقييم انعكاسات برنامج دعم النمو على مستوى التشغيل:** تعبير المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة للتغيير الاختلالات الاقتصادية وخصوصا اختلالات سوق العمل، ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج، والتي يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (22): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009**

التعيين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	
	<b>أ - مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات</b>
571.797	<b>1 - مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية ( المؤسسات العمومية الاقتصادية المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري - مؤسسات أخرى )</b>
675.947	<b>2 - مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي</b>
666.510	<b>3 - مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي</b>
155.110	<b>4 - مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المملوكة من قبل البنك ( حارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة )</b>
225.353	<b>5 - مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل</b>
441.914	<b>6 - ترتيب المساعدة على الادماج المهني</b>
428.613	<b>7 - مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر ( الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسهيل القروض المصغرة، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة )</b>
3.166.374	<b>المجموع أ</b>
	<b>ب - معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة</b>
1865318	<b>1 - مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب ( التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة ( المحلية )</b>
1865318	<b>المجموع ب</b>
5031692	<b>المجموع العام (أ+ب)</b>

Source :Services Du Premier ministre, Annexe A La Declaration De Politique Generale, 16 octobre 2010,P.86

من خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول فإننا نستخلص النتائج التالية:

- تحقق الالتزام الرئاسي المتعلق بتوفير مليوني منصب شغل، حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل خلال الفترة (2005-2009).
- مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج (2005-2009) تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والورشات التي تستخدم اليد العاملة الكثيفة، بالإضافة إلى برنامج عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني.

### ثالثا: انعكاس البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة

**أ.أثار برنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة:** إنه لجدير بالذكر في أن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكلف الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق سنة 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دج لرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثراها في تقليل معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد بما يلي:<sup>1</sup>

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)؛
- تنصيب 300000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني(DAIP)؛

في هذا الإطار، تحدّر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتنمية الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في خطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008، وقد كان لهذا المدف أو التوقع عدة مبررات منها:<sup>2</sup>

- السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل 6%؛
- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل)، والقطاعات المولدة لمناصب شغل؛

<sup>1</sup> عبد الحميد قومي وحمة عايد، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص 18.

<sup>2</sup> مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010 ، ص 01.

- دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة 200 مليار دج وال فلاحة 100 مليار دج وتنمية الموارد البشرية (التربية والتكنولوجيا)، عامل حاسم في الإدماج المهني؛
- جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب 350 مليار دج.

وخصوصاً المهد المتمثل في إحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالخطط الخماسي، فقد تم استحداث بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 أكثر من مليون منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي "مليون و 248 ألف و 819 منصب"، في حين تم استحداث مليون و 94 ألف منصباً آخر في إطار أجهزة الإدماج المهني. وتدخل هذه العملية في إطار برنامج ترقية التشغيل ومكافحة البطالة والرامي إلى استحداث 3 ملايين منصب شغل بين سنة 2010-2014. كما أن الشبكة الاجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بخلق 1033535 منصب شغل. وقد تم في هذا السياق، إنشاء 279 ألف مؤسسة صغيرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الأول سنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. كما أن قطاع السياحة هو أيضاً أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل، خصوصاً وأنه قطاع اقتصادي رئيسي لتوفير أعداداً لا يستهان بها من فرص العمل جديدة، فطبقاً لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فإن النجاز سريين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر، وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة وقياساً على ذلك، وفي ظل المعطيات والتوقعات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تقدر بـ 115000 سرير.<sup>1</sup>

بـ.تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة: إن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر مناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنوياً، فقد تم في سنة 2011 استحداث 1935031 منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية و 396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة. كم بلغ عدد العاطلين على العمل في أبريل 2014 نحو 1151000 شخص أي معدل بطالة قدر بـ 8.9% على المستوى الوطني وهو ماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013. كما تم تسجيل تباينات هامة حسب السن والجنس والمستوى الدراسي في وسط فئات العاطلين خلال أبريل 2014 موضحاً أن معدل البطالة حدد بنسبة 8.8% عند الرجال بارتفاع قدر بـ 0.5 نقطة مقارنة بسبتمبر 2013، و بالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات تراجعاً ملحوظاً من 16.3% إلى 14.2% خلال نفس الفترة.

<sup>1</sup>Ministère du tourisme, Plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, P4

أما معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا فقد انتقل من 21.4 % إلى 14.3 % بين سبتمبر 2010 وسبتمبر 2013 ليبلغ 13 % في أبريل 2014، أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (24-16) فشهد استقرارا ما بين سبتمبر 2013 وابريل 2014 بحيث بلغ 24.8 % وهو يمس كل شابا نشطا من أصل أربعة.

وقدر عدد السكان النشطين خلال أبريل 2014 نحو 11716000 شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة انتقلت إلى 41.5 %. وتميزت وضعية سوق العمل في أبريل 2014 بانخفاض حجم السكان العاملين لدى الرجال مقارنة بسبتمبر 2013 وبارتفاع حجم السكان النشطين لدى النساء. ويبلغ عدد السكان النشطين حاليا 10566000 شخص خلال نفس الفترة المرجعية أي نسبة تشغيل تقدر بـ 27.1 %، وبلغ عدد النساء العاملات 1962000 أي نسبة 18.6 % من مجموع السكان النشطين مما يمثل ارتفاعا بمنقطة مقارنة بسبتمبر 2013. وقدرت نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين والسكان البالغين أكثر من 15 سنة بـ 35.5 % على المستوى الوطني (60.5 % لدى الرجال و 14.0 % لدى النساء).

كما أبرزت بنية التشغيل حسب النشاط قطاع الخدمات (تجارة و خدمات) في نمو متواصل بحيث يمتص هذا الأخير 61.4 % من اليد العاملة الإجمالية متبعا بقطاع البناء والأعمال العمومية 16.5 % و الصناعة 12.6 % و الفلاحة 9.5 %. أما حسب القطاع القانوني تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة 58.9 % من التوظيف الإجمالي إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس، حيث تميز التشغيل النسوي بحضور قوي في القطاع العام 61.9 % من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتكرر أساسا في القطاع العام غير التجاري. وبهذا الانجاز وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فإن سياسة التشغيل ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 حققت إلى حد الآن 78 بالمائة من أهدافها.

ولكن في الأخير جدير بالذكر أن سياسة الإنعاش التي شرع فيها بداية 2001 والتي تعتمد على سياسة اتفاقية توسيعية، تتعرض حاليا إلى عقبتين رئيسيتين<sup>1</sup>:

- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه بهذه القدرات التي توجد في حالة خمول؛
- تحرير الاقتصاد وإنهاء الحماية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية عاجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بمحصص جديدة.

هذه العقبات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من التأثير في النشاط الاقتصادي، وسياسة التشغيل بصفة خاصة، ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من السلطات يجب أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعوقات، وتبني إستراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> EtatsGénéraux de la SociétéCivile, ATELIER N°1 pour un nouveau régime de croissance, les points de vue des partenaires sociaux ; Palais des Nations –Club des Pins 14, 15 et 16 juin 2011, p13

## المطلب الثاني: نتائج سياسات التشغيل في الجزائر

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليل نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- تفيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و 2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العاملة، وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفتررة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي،
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري.
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأعمال العمومية والخدمات والفالحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010-2014، والذي يخصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برنامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لرافقة الإدماج المهني خريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثراها في تقليل معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفید بما يلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

1. [www.mtess.gov.dz/mtss\\_ar\\_N/emplois/2008/EMPLOISETCHOMAGEAR.pdf](http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emplois/2008/EMPLOISETCHOMAGEAR.pdf).

تاریخ التحمیل: 12/05/2015

<sup>2</sup> مجلة العمل العربي، العدد 93، أكتوبر 2010، ص 19.

- تنصيب 300.000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP).  
في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتنمية الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008.

#### **المطلب الثالث: آفاق التشغيل و الحلول المقترحة لمحاربة البطالة في الجزائر**

يربط التسخير الحكم لمشكل البطالة بمدى القدرة على التقدير الجيد للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لتحديد الأسباب الفعلية لتفاقم الظاهرة وكذا السياسات الواجب تباعها لتخفيف حدتها، وعليه سينتناول هذا العنصر:

- آفاق التشغيل في الجزائر؛
- بعض الحلول المقترحة لمحاولة القضاء على البطالة في الجزائر ؛

#### **أولاً: آفاق التشغيل في الجزائر**

يعتمد في التقدير النسبي لآفاق التشغيل على جملة من الفرضيات، التي يجب أن تكون في عمومها تعبر عن مجمل العوامل المؤثرة في سوق العمل والتي تلعب معطيات الماضي دوراً مهماً في تحديدها، وفي هذا الصدد فقد اعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة على جملة من الفرضيات لتكثيم آفاق التشغيل في الجزائر من بينها:<sup>1</sup>

- زيادة الناتج الداخلي بمعدل سنوي 4%؛
- معدل زيادة السكان القادرين على العمل 64%؛
- الأخذ بعين الاعتبار لتكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لختلف القطاعات.

هذه العناصر الثلاث مجتمعة والتي تعتبر الأساس تسمح بتقدير المناصب المالية الدائمة والمؤقتة التي يمكن أن ت تعرض في سوق العمل، وكذا الطلب المتحمل للسنوات المقبلة في سوق العمل من خلال تحديد السكان القادرين على العمل والذين لم يتحصلوا عليه بعد.

ومن بين أهم العوامل المؤثرة على مستقبل التشغيل في الجزائر استقرار الهيكل الاقتصادي، فقد تميزت سنوات برامج التعديل الهيكليلي في الجزائر بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل. وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليل ميزانية الدولة (إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار)، مما ساعد على تدهور قطاع الشغل وغياب ظروف المعيشة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وساعدت على ظهور وتوسيع ظاهرة البطالة التي تتجلّى أساساً في تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايد، مرجع سبق ذكره، ص، 311.

<sup>2</sup> منصوري الزين، مقال تحت عنوان: «تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر»، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008، ص، 4.

كما أن حسن التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية وكذا ترشيد النفقات العمومية من شأنه التمكين من إنشاش الاستثمار والتشغيل في آن واحد والتحرر من الشروط التي تملّيه المؤسسات المالية الدولية. وفي ظل المعطيات الراهنة يمكن القول أن الجزائر قد قطعت أشواط معتبرة في سبيل القضاء على الظاهرة، تسمح بالتفاؤل بمستقبل واعد سيسعى للجهاز الاقتصادي بامتصاص اليد العاملة الإضافية بعد تصنيفها حسب درجات التأهيل واحتياجات سوق العمل. إلا أن التشغيل خاصة لدى الشباب وفق الآلية التعاقدية يعتبر حل مؤقت يجب النظر فيه لتلافي نتائجه المستقبلية على مستقبل التشغيل في الجزائر.

### **ثانياً: بعض الحلول المقترحة لخواصة القضاء على البطالة في الجزائر**

- بالرغم من الجهد المبذولة إلا أن النقصان المسجلة ميدانياً تبقى كثيرة ما يتطلب جدية أكثر في الطرح العملي للحلول وعليه، يمكن اقتراح ما يلي:<sup>1</sup>
- تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الفلاحي لخدمة التنمية البشرية بفرض الرقابة والنجاعة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر للجهود المبذولة؛
  - تشجيع وترقية الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتوجه نحو خلق مناصب الشغل لاستيعاب العمالة؛
  - على أجهزة الدولة أن تعمل على ربط مخرجات جهاز التعليم العالي والبحث العلمي مع احتياجات الجهاز الاقتصادي للدولة، بإلزام المؤسسات الخاصة وال العامة على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات جامعية تمكن الطلاب من العمل على تطوير مكتسباتهم بما يتواافق ومتطلبات الهيئات الاقتصادية من كفاءات بشرية؛
  - إنشاء هيئة لمتابعة المستفيددين من برامج التشغيل المطروحة في سوق العمل، وذلك بمتابعة مردوديتهم في العمل ومدى سرعة الاستيعاب والإبداع لديهم ما يعطيمهم حافزاً أكثر للاجتهاد، ومن ثم إعداد جدول تقييم يسمح للمستفيددين بتشمين جهودهم بالحصول على المنصب في نهاية فترة العقد؛
  - منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية استثنائية في حال توظيفهم للخريجين جدد، وتدعم هذه المؤسسات من من أجل تكوين وإعادة تأهيل في الموقع للشباب؛

<sup>1</sup> بوسعيين تسعديت، مداخلة بعنوان: *سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة-دراسة سياسات تشغيل الشباب-الملتقي الوطني الثالث: حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنشاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014*، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014.

- إعطاء فرصة للشباب للقيام بمبادرات فردية تعطى لها الأهمية المطلوبة لدراسة مدى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الحالات النادرة، مع توفير إمكانيات التمويل المناسبة دون التماطل والتطلب في الشروط التي قد تكون معجزة؛

**خلاصة الفصل :**

لقد أصبحت مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري بكل أنواعها حيث انتشرت ومست كل الفئات وخاصة فئة الشباب، ويعود هذا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب اتساع الاحوالات الاقتصادية. أين تفاقمت أزمة البطالة لتصل إلى 30% سنة 1998. ومع انتهاء الإصلاحات بدأت البطالة في الانخفاض لتصل إلى 10% سنة 2011. ويرجع هذا الانخفاض الملحوظ في البطالة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال البرامج الاقتصادية.

استعرضنا في هذا الفصل تقديم وتحليل شامل للتطورات الحاصلة في سوق العمل في الجزائر بشقيه الرسمي وغير الرسمي، وكذلك بشرحنا لأهم السياسات التشغيلية من وجها التحليل النظري حيث قدمنا نتائج تجارب السياسات في الجزائر وكيفية اعتمادها في موطن قوتها، تحديد الجهات المستفيدة منها، وتقييم أثارها ووضمنا أيضاً كيف أن عملية اختيار وتصميم هذه السياسات ترتبط بالظروف المحيطة، فتأثر بالأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لواضعي السياسات ، وبنية سوق العمل و القدرات الإدارية و المالية للدولة.

١

# خاتمة عامة

تسبيت تداعيات تدهور العائدات النفطية نهاية الثمانينيات في تأزم الوضعية المالية في الجزائر وارتفاع كبير في حجم المديونية الخارجية، ما جعل السلطات العمومية تضطر إلى إجراء إصلاحات هيكلية تحت رعاية المؤسسات النقدية الدولية، وقد رافق هذه الإصلاحات تقليص كبير في الإنفاق الحكومي تزامن مع دخول البلاد في أزمة أمنية زعزعت الاستقرار وولدت مشاكل إضافية بسبب التحرير الذي طال المنشآت والهيئات الأساسية ومختلف المرافق ، كما نتج بسبب ذلك الآلاف من سكان الأرياف .

كانت هذه الظروف تستدعي استثمارات كبيرة لتدارك العجز وتفادي تفاقم الأوضاع، لكن بقاء أسعار النفط في مستويات متدنية خلال عشرية التسعينيات لم يسمح بتنفيذ هذه الاستثمارات، غير أنه مع مطلع القرن الحالي انفرجت الأزمة الأمنية وعرفت عائدات المحروقات ارتفاعات قياسية سمحت للجزائر بتحفيض عبء المديونية و مباشرة مشاريع تنموية كبرى في إطار برامج تنمية متعددة شملت مختلف القطاعات قصد إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني عبر كل المناطق .

إن مواجهة أزمة البطالة تعد من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظروف الراهنة وفي المستقبل، هذه الظاهرة التي تمس عدداً معتبراً من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائطه، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تحدد أمن المجتمع؛ فقد أكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي بأن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولاً بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية، تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإحاطة قدر الممكن بمختلف جوانب السياسة العامة للتشغيل ومحاربة البطالة، ثم تقديم بعض الاقتراحات المناسبة قصد مواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية

من خلال دراستنا لاحظنا بان البرامج التنموية الثلاثة المطبقة في الجزائر، المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا البرنامج الخماسي الأخير (2010-2014)، كانت كلها تسعى إلى الرفع من النمو الاقتصادي والتشغيل، من خلال التركيز على دعم القطاعات الخالقة للثروة القيمة المضافة، حيث تم التركيز على البنية التحتية باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما تم التركيز كذلك في البرنامج الأخير على العنصر البشري من خلال توفير التكوين والتعليم المناسبين للدخول لعالم الشغل. بالرغم من النتائج المحققة من برامج الإنفاق العمومي للفترة 2001-2014 في مجال التشغيل، إلا أنها كانت متواضعة إذا ما قورنت بحجم الموارد والإعتمادات المالية المخصصة لذلك.

فيتحليل هذه النتائج تبين لنا أن مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي كان متواضعاً جداً على خفض معدلات البطالة، فحتى الغلاف المالي المخصص له كان ضعيفاً مقارنة بباقي البرامج. ومن خلال برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009، فلم يرقى إلى التطلعات في مجال التوظيف وخفض معدلات البطالة، و ذلك راجع لعدم استهلاك

الاعتماد المالي المخصص للبرنامج إلى في حدود 16% من إجمالي العلاج المخصص له، وهو ما حال دون تحقيق الأهداف المسطرة في مجال التشغيل وخفض معدلات البطالة.

ومن خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 والتي أضيفت له المبالغ المتبقية من برنامج دعم النمو، إضافة إلى مخصصات مالية أخرى خاصة وتكملية والتي أعطيت للبرنامج قيمة كبيرة قدرت بـ 286 مليار دولار، وهو الأكبر والأضخم في تاريخ المخططات والبرامج في الاقتصاد الجزائري، والتي كان من وراءها الوصول إلى تحقيق هدف 3 ملايين منصب عمل في هذه الفترة من خلال المخصصات المالية التي رصدت من البرنامج في مجال التوظيف والتشغيل، إلا أن النتائج لم تعكس التوقعات، فاستطاعت أن تتحقق فقط ثلث (1/3) ما سطر له، أي خلق 1 مليون منصب شغل وبخفض معدل بطالة في حدود 1%， بمزيج من مناصب العمل الدائمة والموقته، ومن خلال الإدماج المهني المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه الدراسة وبعد الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر جراء انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع احتياطي الصرف والعوائد المالية الخارجية، تم انتهاج سياسة تنمية توسعية اتفاقية من خلال البرامج السالفة الذكر خلال الفترة 2001-2014، والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة جداً، ذلك ما ساهم في إنعاش سوق العمل والشغل في الجزائر وبخفض معدلات البطالة انخفاضاً معتبراً، لكنها تبقى متواضعة مقارنة بالإعتمادات المالية التي تم ضخها في سبيل ذلك، في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمورد استراتيجي بنسبة 98%， وهو ما يعقد الوضعية المستقبلية للدولة في القضاء على مشكل البطالة خاصة في حال انخفاض أسعار البترول وتناقص العوائد المالية الخارجية خاصة في ظل فاتورة استيراد باهضة ومكلفة، وهو ما يستدعي التفكير في التنويع في الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، بهدف خلق المزيد من مناصب الشغل.

### نتائج اختبار الفرضيات

لقد بدأنا دراستنا هذه بطرح فرضية أولى فحواها أن السياسة المنتهجة من طرف الدولة في مجال التشغيل تقوم أساساً على إنشاء وتمويل أجهزة التشغيل ، فإننا نؤكد صحة هذه الفرضية حيث أنه لمواجهة تدهور سوق الشغل إتبعت السلطات العمومية سياسة جديدة لادماج الشباب مهنياً وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم .

أما في فيما يخص **الفرضية الثانية** و التي تمثل في أن للبرامج التنمية أثر على التشغيل و البطالة ، فإننا نؤكد صحة هذه الفرضية إذ أن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات للحد من البطالة و المتمثلة في البرامج التنمية لكن نجد على إثر الإصلاحات أثار عديدة شملت التواهي الاقتصادية و الاجتماعية خاصة، حيث تراجعت معدلات البطالة لتصل سنة 2014 إلى حدود 9.8%.

وفيما يخص الفرضية الثالثة و المتعلقة بتنوع أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر و دورها الفعال في التخفيف من البطالة، فإننا نؤكد صحة هذه الفرضية حيث أن الحكومة الجزائرية أعطت دعمها للتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة، حيث كان لبرامج التنمية والإنشاء الاقتصادي انعكاسها الإيجابي على مستوى التشغيل، وهذا من خلال ما تحقق من انجازات ونتائج في ظل الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات، وهذا بفضل الوكلالات المستحدثة لتدعم الشغل، التي أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة من أجل بلوغ التوازن المعقول في خلق مناصب شغل وإعطاء المزيد من الفعالية لمساهمة برامج التشغيل في توظيف العمالة.

### نتائج الدراسة :

ومن خلال الإلمام بكافة جوانب الموضوع، توصلنا إلى عدة نتائج من أهمها:

- من خلال الفصل الأول توصلنا إلى الفصل العديد من المفاهيم المتداخلة فيما بينها و المستعملة في سوق العمل استنتجنا من خلالها إلى أن أي اختلال في سوق العمل حتما يؤدي إلى حدوث ظاهرة البطالة.
- أداة الاقتصاد الوطني لايزال مرتبطة بدرجة كبيرة بالتغييرات التي تطرأ في السوق النفطية حيث أن المشاريع الكبرى التي تراهن عليها السلطات العمومية من أجل دفع عجلة التنمية تعتمد على موارد صندوق ضبط الموارد التي هو عبارة عن صندوق النفط خاضع للتقلبات التي تحدث في السوق العالمية للنفط.
- يتوقف الإنعاش الاقتصادي على إعادة بعث الاستثمار في القطاعات المنتجة تقليديا مثل الزراعة، البناء و الأشغال العمومية و الصناعة من جهة، ووضع إجراءات مرفقة قادرة على توفير محيط ملائم للنمو الدائم. وعلى رأسها توفر اليد العاملة المؤهلة .
- يعتبر النهوض بتشغيل الشباب الجزائري ضرورة حتمية، فلم يعد سوق العمل بنفس الخصوصية والتميز التي صاحبته حتى أواخر الألفية الثانية، وتحرت فرص العمل من الارتباط المكاني كاستجابة العولمة وعصر المعلوماتية ولقد ساهمت البرامج التنموية للفترة (2000-2014) في تخفيض معدلات البطالة .
- أن النتائج الحقيقة في معدلات البطالة و التي كانت على جانب الكمي خلال فترة الدراسة تبقى غالبية الأفراد البطالين هم من فئة الشباب الخاصة ذوي الشهادات منهم فيرجع ذلك لكون الحلول التي جاءت عبر برامج الدولة تبقى عبارة عن حلول مؤقتة (عقود مقابل التشغيل ) مرتبطة ارتباطا وثيقا وفرة الموارد المالية ومبنية أساسا على استمرار السياسة الاتفاقية التوسعية .
- إن عملية التشغيل والتوظيف في بلادنا تبقى رهينة حسابات وتوجهات سياسية دون الاعتماد على معايير و ضوابط اقتصادية أو اجتماعية نابعة عن تشخيص فعلي لظاهرة البطالة، فكثير من الشباب يجدون أنفسهم تائهون عن إيجاد

حلول حقيقة، حيث تبقى الحلول المتوفرة عبارة عن جرعات من الأوكسجين، لا تنظر إلى هذه الظاهرة بنظرة واقعية أو تسعى للخلص منها بشكل نهائي.

### الوصيات

- إرساء نظام معلومات تحليلي متكمال لمتابعة تطور التشغيل، وتصميم قواعد معطيات وطنية متناسقة ومحينة بصفة مستمرة ،وجعلها في متناول الباحثين والمكلفين بالتخطيط للتشغيل، بمراعاة القياسات والمعايير الدولية المتعارف عليها.
- الإطلاع على تجارب الدول الرائدة في مجال التشغيل خاصة تلك التي تزامن مع تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية للاستفادة منها خلال: الدراسات الأكاديمية والمتخصصة ، الندوات ، الملتقيات و الأيام الدراسية.
- الاستفادة من المنظمات والهيآت العربية في حل إشكالية البطالة من خلال توظيف المشروعات الصناعية و الخدمية والزراعية المختلفة، دعم التوظيف بالخارج، والإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة لتشجيع تبادل الأيدي العاملة بين الدول العربية .
- وضع إستراتيجية تنمية، تتفق مع سياسات الإصلاح الاقتصادي، ورفع مستوى معدلات النمو والتشغيل.
- تشجيع الجامعات على إقامة معارض تشغيل فعالة تجذب أصحاب المؤسسات الإنتاجية.
- اعتماد برامج وطنية لتشغيل الشباب تنفذ بصورة لامركزية وتأخذ بنظر الاعتبار الفئات الشبابية المستهدفة حملة المؤهلات، شباب الريف والقرواء.
- وضع خطط وصيغ أخرى للتشغيل تكون كفيلة بإدماج أكبر عدد ممكن من خريجي مختلف المنظمات بما فيها المنظومة التكوينية.

### أفاق البحث

- في الأخير ندرج أفاق الدراسة و التي يمكن اتخاذها كمواضيع دراسة في المستقبل.
- أثر الإصلاحات والبرامج التنموية على الاستقرار الاقتصادي.
  - التعليم العالي و علاقة مخرجات مع سوق الشغل في الجزائر.
  - تدابير دعم واستحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة في الجزائر.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

أولاً : الكتب

- 01- إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
- 02- محمد شريف إلان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات ببني، الجزائر، 1994.
- 03- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنسر والتوزيع، عمان، 2005.
- 04- احمد الأشقر، الإصلاحات الاقتصادية الكلية، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، 2002.
- 05- أسامة السيد عبد السميمع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2008.
- 06- السيدة فاطمة السداوي، "سياسة إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، ورقة نظرية، المشروعات الصغرى والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية"، منشورات منظمة العمل العربية، 2008.
- 07- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة ،الجزائر، 2004.
- 08- راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة، العربية، القاهرة، 1992.
- 09- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية)، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- 10- ضياء مجید الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجزائرية 1994 .
- 11- عادل حسن، إدارة الأفراد وال العلاقات الإنسانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- 12- عبد الرحمن فار الذهب، دروس في الاقتصاد السياسي ، جامعة وهران، 1992-1993.
- 13- عبد الرحمن يسرى احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004.
- 14- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2005.
- 15- محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار المعرفة للنشر والتوزيع، عنابة ،2003.
- 16- محمد طاقة، حسن عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 17- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 18- محمد هشام خواجكية، دار القلم للطباعة والنشر، الكويت، 1986.
- 19- محمود عبد الله مغازي، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 20- مديي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (الخيرية الجزائرية )، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2009.
- 21- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- 22- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلى، دار العلمية الدولية، عمان، 2001.
- 23- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997.
- 24- يونس سالم عبد الغني الطراونة، التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009.

#### ثانياً: المجالات و الدوريات

- 25- عمار رواب، صباح غري، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 5، 2011.
- 26- تومي عبد الرحمن، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي - الاستثمار الأجنبي المباشر - مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6، جويلية 2005.
- 27- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.
- 28- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2004.
- 29- مجلة العمل العربي، العدد 93، أكتوبر 2010.
- 30- منصوري الزين، مقال تحت عنوان: تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008.

#### ثالثاً: الرسائل و الأطروحات

- 31- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 32- شبوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التشغيل، رسالة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجister في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 33- نبيل فليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الميزانيات العامة في الدول النامية - دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير، في علوم الاقتصادية ،نقود ومالية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف ،2005.
- 34- كريم بودخيخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية،جامعة الجزائر،2009-2010.

- 35- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية ،حالة : الطريق السيار شرق غرب، مذكورة متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011.
- 36- زكرياء مسعودي ، واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة من 1990-2010، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير، اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي ،2012.
- 37- سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي،الشلف،2007.
- 38- ليلي بن عاشور، محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاومة من طرف البطالين والمدعين للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، سير الأراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2008.

### رابعا: ملتقيات و مؤتمرات

- 39- أهمية سليمان، السياسة العامة في المجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، يوم 15-16 نوفمبر 2009.
- 40- هايل عبد المولى طشطوش، البطالة والمبادرات والآثار / رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج، ملتقى دولي:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- 41- بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر، ملتقى دولي: إستراتيجية حول في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- 42- بودلال علي، عبد الصمد سعودي، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر (2001-2014) دراسة تحليلية كلية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي: 07-08 ماي 2013، جامعة أوت 1955.
- 43- كرمية التوفيق، المؤمن عبد الكريم، مداخلة بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له وأثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الوطني الثالث: حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنشاء الاقتصادي في الجزائر 2001-2004 ، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014 .
- 44- بلعربي عبد القادر، أيت محمد محمد، مداخلة بعنوان سوق العمل الجزائري بين البطالة النوعية والعمل غير الرسمي استخدام نماذج قياسية، الملتقى الوطني 3 : حول سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنشاء الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014 .

- 45- شكوري محمد، شيبي عبد الرحيم، البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية واقتصادية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس 2008.
- 46- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر - المساهمات وأوجه القصور - ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- 47- عبد الحميد قومي وحمرة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- 48- مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010.

### تقارير و مخططات :

- 49- حسب أرقام المحفظة الوطنية للتخفيط، سبتمبر 2004.
- 50- الدراسة التي تم نشرها من قبل البنك الدولي سنة 1999 والمتعلقة بقياس الفقر في الجزائر خلال ستين، 1995-1996.
- 51- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.
- 52- تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية و النقدية للفترة 2005، 2009.
- 53- ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 ، موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية ، أوت 2010 .
- 54- الديوان الوطني للإحصاء، تقرير سنة 2013.
- 55- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009.
- 56- الديوان الوطني للإحصائيات ONS .
- 57- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، جوان 2008.
- 58- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008 .
- 59- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009 ، ديسمبر 2008 .

### الوثائق الوطنية و الجرائد :

- 60- قانون رقم 12-01 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2001، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

- 61- تقرير حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة.
- 62- البرنامج التكميلي للدعم النمو، بوابة الوزير الأول.
- 63- بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006.
- 64- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01.
- 65- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.
- 66- الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في 2001/12/22 العدد 47.
- 67- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 22، معطيات 2012، آفريل 2013.

**المراجع باللغة الفرنسية :**

**Les séminaires**

68-Conseil national économique et social , evalution des dispositifs d'emploi,( dossier annexes , 20<sup>eme</sup> session planies,algerie juin 2002).

**Les rapports**

69-International monetay fund, Algeria selected issues and statistical appendix; 2001,2004;2005.

70-Rapport « Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004 », Et « Bulletin statistique hors série 2006 » de la banque d'Algérie.

71-World Bank : a public expenditure review ; Report N : 36270; Vol 1; 2007; Page: 2; [http://Siteresources.Worlbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER\\_ENG\\_Volume\\_pdf](http://Siteresources.Worlbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf) .

72-Service de première ministère,annexe a la declaration politique général,16 octobre 2010.

73-Ministère du tourisme, Plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie,2013.

74-Etats Généraux de la Société Civile, ATELIER N°1 pour un nouveau régime de croissance, les points de vue des partenaire sociaux ; Palais des Nations –Club des Pins 14, 15 et 16 juin 2011.

**موقع الأنترنت :**

75- عبد القادر زيانى، الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل  
[/http://algerranespert.maktooblog.com/date2015/02](http://algerranespert.maktooblog.com/date2015/02)

[www.Finance.Algeria.org](http://www.Finance.Algeria.org)

76- تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في الافتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001 و الذي حدد فيه مميزات و الخصائص لهذا البرنامج. وهو منشور على الموقع التالي:  
[www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualité/actualité.htm\(29-03-2015\)](http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualité/actualité.htm(29-03-2015))

77- الوثيقة المنشورة على موقع رئاسة الحكومة:  
[www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm](http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm) (29-03-2015).

78- ملف حول برنامج الإنعاش الاقتصادي "2004-2001", ص:23. مأخوذ من الإنترن特 على الموقع التالي:

[www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm\(02-04-2015\).](http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-reiance.htm(02-04-2015).)

79- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول .

[www.Premier\\_ministre.gov.arabe/media/pdf/texte\\_Essentiels/progpilar2015/4/5](http://www.Premier_ministre.gov.arabe/media/pdf/texte_Essentiels/progpilar2015/4/5)

80- [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ( 9-5-2015)

81 [WWW.ANSEJ.DZ.ORG](http://WWW.ANSEJ.DZ.ORG)(14-05-2015)

82- [www.ons.dz](http://www.ons.dz)(10-5-2015)

83-ministère des finances, les indicateurs de l'économie Algérienne sur le site :[www.Finance.Algeria.org](http://www.Finance.Algeria.org), le 15/04/2013.

84- موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية

<http://www.marw.dz>

[www.mtess.gov.dz/mtss\\_ar\\_N/emplois/2008/EMPLOISETCHOMAGEAR.pdf](http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emplois/2008/EMPLOISETCHOMAGEAR.pdf) 05/12.